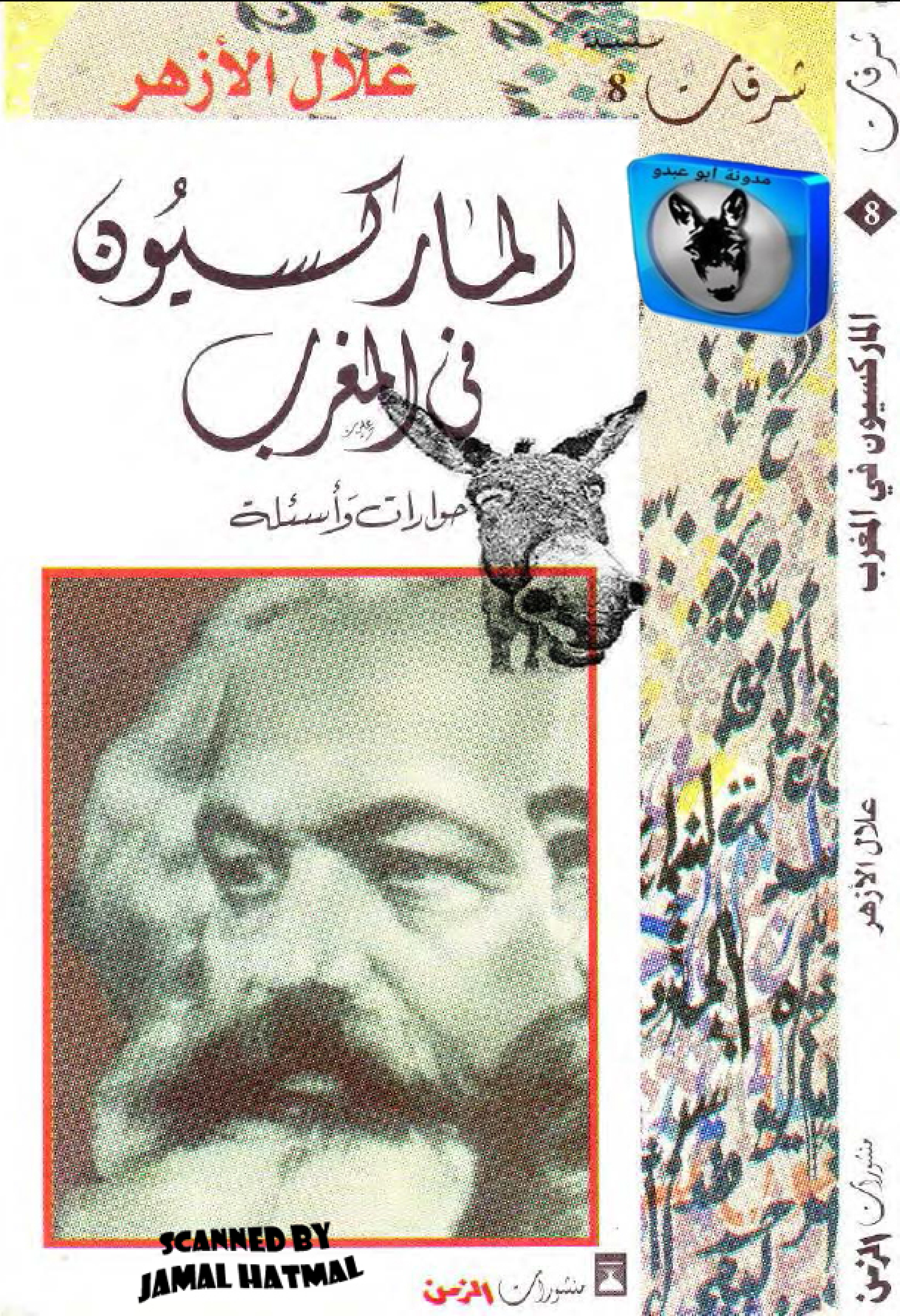
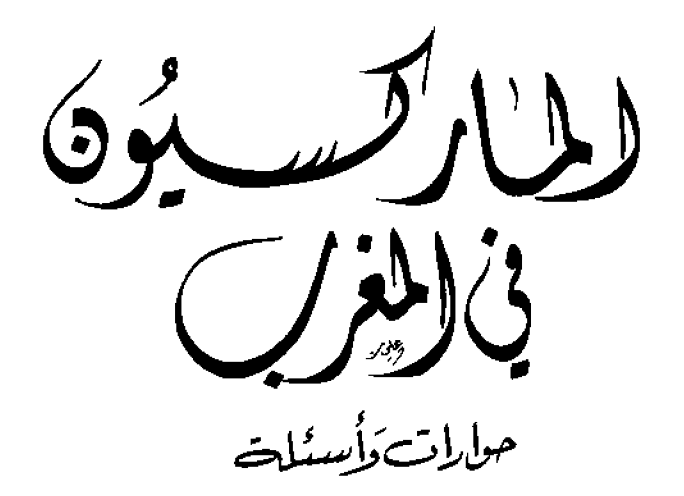


علال الأزهر
شرفات 8
مدونة ابو عبدو
الماركسيون في المغرب
حوارات وأسئلة
SCANNED BY
JAMAL HATMAL
منشورات الزمن
شرفات
8
الماركسيون في المغرب
علال الأزهر
منشورات الزمن

عَلّال الأزهر



حوارات وأسئلة

منشورات الزمن

إلى ابني المهدي

هذا الاسم الذي له أكثر من دلالة

في تاريخ الوطن المغربي

مدخل

عود على بدء

يناقش الجزء الرئيسي من هذا الكتاب بعض قضايا الحركة الماركسية المغربية من خلال مضمون الرد على ما ورد في مذكرات **أبراهام السرفاتي** التي كانت قد نشرتها جريدة **الأحداث المغربية** في صيف سنة 2000، ونشر الرد عليها في جريدة **السياسة الجديدة** خلال الخريف من نفس السنة.

ويتضمن هذا الكتاب حوارا حول التجربة الشخصية لكاتب هذه السطور ضمن مسار الحركة وفي سياق الحوار الذي أجرته كل من جريدة **الاتحاد الاشتراكي** ضمن ملف حول تجربة **أقصى اليسار المغربي** من جهة، وجريدة **الأحداث المغربية** من جهة أخرى حول جانب من نفس الموضوع.

كما أضيف إلى هذه الأجزاء جزء ملحق، يتضمن موضوعين لهما علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا النقاش. الأول حول قضية الصحراء والثاني حول الماركسية، الأول نشر -فصل منه- بمجلة **نوافذ**، والثاني بـ**أنوال الجديدة**.

وبهذه المناسبة، أي نشر هذه المادة ضمن كتاب، ارتأيت أن من الأفضل أن أدلي ببعض الملاحظات حول تجربة الحركة من جديد، وإثارة بعض المقارنات بين الماضي والحاضر والمستقبل في علاقة الحركة بالاشتراكية والديمقراطية، وبعض الطروحات الماركسية، وفي هذا السياق أتعرض لبعض الأفكار التي ألقى بها السرفاتي مؤخرا في الساحة السياسية المغربية

دون أن يزنها بميزان التطور التاريخي سواء كشعار وشكل، أو كمضمون، وأخص بالذكر هنا علاقة الجمهورية بالملكية.

1 ـ الحركة الماركسية والفكرة الاشتراكية

من المعروف أن جميع الماركسيين ـ اللينيين، عند نشأتهم، كانوا ينتمون لأفكار **ماركس** و**إنجلز** و**لينين** و**ماو**.... إلخ. ضمن تيار اشتراكي واسع اكتسح العالم منذ قيام ثورة أكتوبر في بداية القرن الماضي. لم يكتب ماركس عن الاشتراكية بشكل مستقل ومفصل، ولكن كانت مهمته الرئيسية آنذاك هي تفسير آلية تطور واشتغال النظام الرأسمالي القائم. وضمن هذا العمل الضخم كان يشير، في مناسبات متعددة، مجرد إشارات، إلى المجتمع الاشتراكي سواء في كتابه **رأس المال** أو في **برنامج غوتا** أو في بعض الرسائل مع رفيقه انجلز أو بعض الماركسيين الروس. إنجلز كتب عن الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية بأفق المعرفة والعلم المتوفرين آنذاك. ماركس وإنجلز معا كانا يناقشان تطور الواقع الموضوعي والعلمي في سياق التطور التاريخي، لم يكن منهج التحليل الذي اعتمدا عليه يسمح لهما، بتحديد وصفة أو وصفات، تمكن الحاصل عليها من بناء مجتمع اشتراكي سليم البنيان، بل كانا يرصدان اتجاه الوقائع والأحداث، ومآل الصيرورة، الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن التناقضات، المكتشفة كمفهوم حديث، في المجتمع البشري.

لينين لم يحد عن هذا السياق العام، وظل وفيا لمنهج ماركس، مع جنوح لمسايرة احتمالات الخصوصية الروسية والاندفاع العمالي الروسي، للاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا قبل أوان التصور «الماركسي» الكلاسيكي الخاضع لصيرورة المراحل التاريخية المعروفة. ولكن لينين ظل متمسكا بالشروط

الضرورية لبناء الاشتراكية بالمنظور الماركسي الكلاسيكي بعد نجاح البلاشفة في الاستيلاء على السلطة. ولذلك ظل ينتظر الغوث من دولة متقدمة لإسعاف الاشتراكية المتأخرة في روسيا، وكانت كل العيون الاشتراكية منذ ماركس تنظر إلى ألمانيا بأمل كبير في إحداث تغيير لصالح الطبقة العاملة، ولما فشلت الثورة في ألمانيا بدأ لينين يقدر الصعوبات التي ستلاقيها الدولة السوفياتية في بناء الاشتراكية في المستقبل، ولذلك ألح في مقاله المشهور «**من الأفضل أقل شرط أن يكون أحسن**» على التحالف مع الشعوب المضطهدة في المستعمرات وتحالف العمال الروس مع الفلاحين الروس. كما نهج سياسة واقعية وعقلانية في الإجراءات العملية المتخذة عقب استيلاء حزب البروليتاريا على السلطة في روسيا : توزيع الأرض بدل التأميم، السياسة الاقتصادية الجديدة، الاطلاع على الثقافة البرجوازية... إلخ.

انقسم جناحا الاشتراكية في أوروبا إلى اتجاهين : اتجاه إصلاحي، واتجاه ثوري، ساد الاتجاه «الثوري» في معظم أنحاء العالم وخصوصا في العالم الثالث بعد نجاح الثورة في روسيا والصين فيما بعد.

كما تحدث البعض، ممن كنا نصفهم آنذاك بالبرجوازية الصغيرة (الناصرية مثلا)، عن شكل من أشكال الاشتراكية العربية.

هذه باختصار هي الخلفية الإيديولوجية الماركسية التي آمنت بها الحركة الماركسية ـ اللينية، مثلها مثل سائر الحركات الماركسية اللينية في العالم؛ آمنت باشتراكية ماركس ولينين وماوتسي تونغ و**غيفارا** وأحيانا **تروتسكي**.... إلخ، أي القضاء على التناقضات الاجتماعية القائمة على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتحقيق المساواة بين الناس أجمعين، استنادا إلى اتجاه الصراعات الطبقية الموضوعية. ودور الطبقة العاملة

التاريخي في مستقبل هذه الصراعات إلى آخر أداة التحليل الكفاحية التي آصبحت بمثابة وصفة صالحة لكل زمان ومكان، وهي عكس المنهج الماركسي الذي يحدد الحلول والمواقف من خلال دراسة الحالة المعنية... لم تتمكن الحركة الماركسية المغربية آنذاك من إنتاج تحليل خاص ومتميز لتحقيق الاشتراكية في المغرب ورسم المعالم للوصول إليها، إلا في حدود ضيقة جدا ومستمدة من أدوات التحليل الطبقي الصينية إلى حد كبير وهو الاتجاه الغالب في ذلك الوقت.

كانت الفكرة الواضحة والمتفق عليها من قبل الجميع هي ضرورة التخلص من النظام القائم والتفكير في أساليب الكفاح للوصول إلى ذلك أكثر من الاهتمام بأي شيء آخر، لم يكن الشرط التاريخي الوطني الاجتماعي والفكري يسمح به، ويؤهلنا للتفكير في الموضوع بشكل مختلف، كنا كسائر الحركات الماركسية ـ اللينية الموجودة في العالم الثالث (وفي الغرب أيضا)، تستهوينا حرب التحرير الشعبية التي كانت العنوان الرئيسي لمثال الحركات الثورية في العالم كله من أجل تغيير الأنظمة البرجوازية (الرجعية في العالم العربي)، كنا نستهين في كبرياء ثوري. بأفكار الديمقراطية الاشتراكية التي «انهزمت» منذ بداية القرن العشرين أمام الاتجاه الثوري، لم يكن لدينا آي استعداد، لا اجتماعي ولا فكري، لقبول منهجية الإصلاح التي كانت قد بدأت تسود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في بعض الدول الأوروبية على الخصوص. بل أكثر من ذلك كانت الاشتراكية العلمية تختلط في أذهان بعضنا بالحياة الجماعية البدائية في كثير من الأحيان.

إذن كانت الاشتراكية، بمعنى ما تنعكس في وعي الحركة الماركسية المغربية المباشر كممارسة للمواقف الثورية المعادية للنظام السياسي القائم، بالمعنى الضيق للكلمة، وكأفكار عامة متعارف عليها لدى هذا المفكر أو ذاك من رواد الاشتراكية. لم تكن الحركة السياسية المغربية قد سمحت لها ظروف الصراع أن تجتمع بالضرورة حول أولويات وطنية، كما حدث فعلا إبان الاستعمار وكما حدث، كبرنامج على الأقل، خلال حكومة **عبدالله ابراهيم**. كانت الحركة الماركسية، حركة مغربية دون شك، ولكن بأفكار عامة سائدة على الصعيد الوطني والعربي والعالمي كايديولوجية لليسار الماركسي.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي والتطورات التي عرفها العالم، لم يعد يذكر البعض ماركس بخير، رغم مرور ما يربو على قرن ونصف على العجين التاريخي الذي اعتمد عليه في تحليله، والبعض الآخر قد يصب جام غضبه على لينين لأنه تجرأ أن يقتحم السماء قبل الأوان، أما **ستالين** فالجميع يتفق على أنه الخصم (إن لم نقل العدو) الأكبر في التجربة. **غرامشي** هو الوحيد الذي قد يحظى ببعض الترحيب، لأنه نفخ في الماركسية، ومنذ زمان (في العقد الثالث والرابع من القرن الماضي)، من روحه الإيطالية باجتهاد فكري ظلت بصماته محصورة وطنيا ولم يتم اكتشافها إلا بعد التخلي عن الفكر الإيديولوجي الضيق الأفق، والعودة إلى البحث عن فكر مبدع وإصلاحي من داخل الماركسية نفسها فكريا وثقافيا، كان غرامشي هو المثال الحي لهذا النموذج.

وتأسيسا على ذلك ماذا بقي من اقتناعنا القديم بالاشتراكية، الآن، كنظام، وكوسائل وأدوات تحليل للوصول إليه،

صحيح أن المنهج الماركسي يقودنا إلى اعتبار أن نمو وتشكل الأفكار داخل المجتمع والنخبة، يتطابق وحاجيات الصراع، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ففي المرحلة التي سادت فيها ثقافة الصراع المباشر مع النظام القائم والعمل على الإطاحة به، تميزت باحتكار المخزن للثروة والمنافع الاقتصادية، واحتكار السلطة وممارسة الاضطهاد السلطوي، بينما عرفت المرحلة الأخيرة نوعا من الوعي بالأخطار المحدقة بالبلاد إذا ما استمرت السلطة على نهج نفس السياسة السابقة، فبدأت تتشكل ثقافة سياسية جديدة تعتمد التوافق وقبول الرأي الآخر... الخ والتفكير في قضايا الوطن بطريقة مختلفة.

ومرة أخرى، ماذا بقي من الاقتناع القديم بالاشتراكية؟ بقي مايناسب حاجيات التطور الراهنة التي تقتضيها المرحلة التاريخية، وتتعلق المسألة هنا دائما بالاختيار الفكري والسياسي، وليس بصيرورة التناقضات العضوية داخل المجتمع : بقي المنهج الفكري الواقعي، المتشبث دائما بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات في أفق القضاء على الاستغلال. أي تحقيق نوع من الديمقراطية كحد أدنى على الصعيد الاقتصادي، وإعادة الاعتبار للإنسان كإنسان، وإشراكه في الشأن العام بشكل مباشر دون وصاية أو طليعية بالمعنى الكلاسيكي باعتماد الطريق الديمقراطي، كاختيار استراتيجي، لاستلام الحكم وإحداث التغيير المطلوب. وهذا الاختيار العام الذي بقي، أو تجدد، من الاشتراكية، هو قناعة لدى كل الاشتراكيين المغاربة سواء انتموا للفكر الاشتراكي عموما أو للفكر الماركسي بشكل خاص، والالتقاء من جديد مع الاتجاه العام لتيار الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا التي ظهرت مع ظهور الاحتكار، أي في المرحلة الإمبريالية مع بداية القرن الماضي،

وهاهي الآن، الاشتراكية الديمقراطية، تعم العالم مع سيادة الرأسمالية الاحتكارية العليا وما سمي بالعولمة مرة أخرى.

وسيأخذ هذا التطور والاختيار في نفس الوقت طابعه الخاص، على الصعيد الوطني، سواء في الجانب الفكري أو في الجانب السياسي، بعد الخطوة التاريخية التي اتخذتها الأحزاب الاشتراكية المغربية (ومن بينها فصيل من الحركة الماركسية السابقة هو : الحزب الاشتراكي الديمقراطي) بالتصويت على دستور 1996 وقبول المشاركة في الحكومة بناء على توافق سياسي بين هذه الأحزاب (وخصوصا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) والمؤسسة الملكية، هذه الخطوة يمكن اعتبارها بمثابة مفتاح لإعادة بناء نظرية للتغيير الوطني المغربي انطلاقا من الطابع الخصوصي للتجربة الوطنية وقضايا الانتقال الديمقراطي.

وقد أسهمت هذه التطورات، موضوعيا، في إلقاء الأضواء، من جديد على فصائل الحركة الماركسية القديمة بأسماء جديدة وتحت عنوان عريض هو اليسار الجديد. ويخيل للمرء، أحيانا، أن بعض الفصائل من الحركة الماركسية القديمة، رغم التقدم الذي تحقق بشكل عام، مازالت متأثرة بالرواسب «الفكرية» والمنهجية التي اعتمدت منذ النشأة مقارنة مع التطورات والوقائع على الساحة الوطنية والدولية.

فقد تجد البعض ممن كان يدعو إلى الالتحام بالجماهير وبنوع من الاشتراكية البدائية (الجماعية) مازال يحتفظ بتلك البصمات واضحة وبارزة، وإن سعى إلى تطعيمها بتوابل الديمقراطية الشهية. ومن كان يؤمن بفكرة الصراع الطبقي (وليس بواقع الصراع الطبقي الموضوعي) مازال يقدس طقوس المواجهة والصراع والمنهجية الاعتراضية دون تمييز بين الحالات

والأوضاع... إلخ. وأكثر من ذلك مازال إفلاس الإصلاحية (أو الأحزاب الديمقراطية) يهيمن على فكر الكثير من فصائل الحركة الماركسية اليوم، ويذهب البعض منها إلى حد مطابقة هذه الأحزاب مع شبكة المخزن، ويحملها مسؤولية الوضع القائم أكثر مما يحملها للمخزن الفعلي.

صحيح أن التركيز على المهمة التاريخية (والإيديولوجية أيضا) قد تحول من الاشتراكية وأدوات التحليل المرفقة : إلى الديمقراطية وأدوات التحليل المرفقة، ولكن مع استمرار رواسب الذهنية «الاعتراضية» العتيقة، وخصوصا في شروط مجتمع تنخره آفة الأمية والفقر وتشجيع العداء للعمل السياسي، أي أن الذهنية الاعتراضية تفرزها بشكل عفوي البنية الاقتصادية والاجتماعية وليست في حاجة إلى فكر أو اختيار فكري.

وقد اتجهت بعض الفئات من الحركة الماركسية إلى العمل ضمن جمعيات المجتمع المدني، لاكساب هذا الأخير نوعا من الاستقلالية تجاه الدولة، والتدريب على تدبير بعض المجالات ذات المنفعة العمومية. وهنا ينبغي أن نتذكر أن هذه المقابلة بين الدولة والمجتمع المدني كانت بداية الصراع بين البرجوازية الصاعدة والنظام القديم، حيث لم تكن الأحزاب السياسية ولا النقابات قد تطورت ووصلت إلى ما وصلت إليه اليوم. وهذه الجمعيات المدنية تساعد المواطنين في ميادين مختلفة بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي تتلقاه من جمعيات دولية، غير أن الجانب السلبي في تقييم هذا المجال «الجديد» للعمل «الجمعوي» الذي انخرط فيه، وبحماس، بعض الماركسيين القدامى، هو اعتباره بديلا للعمل السياسي وإحلاله محل الاهتمام بالشأن الوطني من خلال النشاط الحزبي، والمسألة هنا لا تتعلق بالاختيار الفردي وهو حق من حقوق الانسان، بل بالفكر الذي يدعو إلى ذلك.

2. الحركة والفكرة الديمقراطية

منذ البداية ينبغي التمييز، من وجهة نظري، في الفكر الماركسي الكلاسيكي بين ثلاثة مستويات في الحديث عن الديمقراطية:

- الأول مستوى تاريخي، ويتعلق بالانتقال من النظام القديم الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الحديث: أي الانتقال إلى المرحلة البرجوازية الديمقراطية التي تستغرق مدة أطول حسب الشروط الوطنية وتحقق البناء الراسمالي على الصعيد الاقتصادي، وحرية الرأي على الصعيد الفكري والسياسي، واعتماد الانتخاب (الاقتراع العام) كوسيلة لاستلام الحكم...

- الثاني هو رفض الديمقراطية كممارسة برجوازية، أي ماأطلق عليه في آوروبا البلاهة البرلمانية، من قبل الطبقة العاملة، والإعداد لاستلام السلطة سواء بطريق سلمي (وهو استثناء)، أو بواسطة العنف (وهو ولادة التاريخ) ولكن دون التخلي عن الانتخابات كوسيلة لمارسة الحكم (ماركس وكمونة باريس).

- والثالث والأخير الذي ساد بعد قيام الثورة البلشفية : بني على أساس الاحتفاظ بالمفهوم التاريخي للثورة الديمقراطية كمهام اقتصادية مع تعديل في قيادتها الطبقية، واعتماد أسلوب العنف (بغض النظر عن أشكاله) كوسيلة وحيدة لتحقيق التغيير، واعتبار الانتخابات، في المرحلة السلبية، مجرد عوامل مساعدة، يتم التخلي عنها نهائيا بعد قيام الثورة، كوسيلة لمارسة السلطة في النظام الجديد نظرا لقوة الأعداء في الداخل والخارج. وهو الاتجاه العام الذي ساد داخل الجناح الثوري على الصعيد العالمي فيما بعد. ويمكن اعتبار التجربة الشيلية المغدورة (1973) سبقا مبكرا في مجال استيلاء الماركسيين على السلطة بواسطة الانتخابات.

بعد انهيار المعسكر السوفياتي وانتصار الرأسمالية الغربية القوية اقتصاديا في استعادة السيطرة على الكرة الأرضية مرة أخرى، وضعف المردودية الاقتصادية التنافسية للدول الاشتراكية (ماعدا الصين نسبيا)، لم يعد هناك أي مبرر لنهج أسلوب العنف بتضحياته البشرية والمادية من أجل نظام غير قادر على الصمود أمام الاقتصاد الرأسمالي القوي والمسيطر، وبالتالي تهيأت كل الشروط لتبني الطريق السلمي والانتخابات كوسيلة للتغيير والتناوب على السلطة. وقد تأثرت الحركة الماركسية المغربية بهذه التحولات التاريخية على الصعيد العالمي وعاشت مخاض التعبير عن هذه التحولات على الصعيد الوطني، انطلاقا مما أصبح سائدا على الصعيد العالمي من خطاب حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتفق معظم فصائل الحركة الماركسية القديمة بأسمائها الجديدة، على خطاب واحد، يمكن وصفه من حيث الخطاب على الأقل، بأنه أقرب إلى فكرة الإصلاح والتدرج، وهو التأكيد على القول بمرحلة انتقال ديمقراطي أو مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، وخصوصا بعد اعتلاء **محمد السادس** للعرش، وتلاشي بعض الاعتراض النفسي بوفاة الحسن الثاني وعزل **ادريس البصري**..... ويعتبر هذا الخطاب تقدما في حد ذاته في علاقته بالأولويات الوطنية الكبرى، ولو على مستوى القول والعبارة، لأن مفهوم الانتقال ضمن هذا الخطاب يبقى هلاميا وقابلا «للتمرحل» حسب وجهة نظر كل طرف من أطراف اليسار الماركسي السابق، فهناك من يربط (وهو الربط الغالب) مرحلة الانتقال بتغيير الدستور، ويربط البعض الآخر هذه المرحلة بالقضاء على مظاهر المخزنة. ويربطها آخرون بنزاهة الانتخابات، أو بهذه الجوانب مجتمعة، ومنهم من يربطها

بحكومة التوافق السياسي القائمة (ولكن باعتبارها فشلت في إنجاز المهمة حسب رأيهم).

في حين أن طبيعة المرحلة، مرحلة الانتقال الديمقراطي، من الوجهة التاريخية، تتطلب نقاشا أكثر عمقا من الزاوية النظرية سواء باعتبارها كانت جزءا من التصور الماركسي كمرحلة تاريخية ضرورية للانتقال إلى الاشتراكية، حيث الديمقراطية (البرلمانية) رديف سياسي ملحق بنمو الرأسمالية كاقتصاد تنافسي، وتطور الطبقة الوسطى كفكر قومي ليبرالي. غير آن كثيرا من المنجزات الغربية قد أصبحت مكسبا إنسانيا متاحا للجميع، يُسهل عملية الانتقال عندما تتوفر الشروط الوطنية الملائمة.

وفي سياق آخر، يمكن استعادة رأي ماركس حول علاقة البنية الاقتصادية باحتمالات التغيير (أو بكلمة أخرى علاقة الإصلاح والثورة بهذه البنية). فقد اعتمد لينين في تعديله لمفهوم الثورة الديمقراطية، على رأي ماركس القائل بأن «الإطار الاقتصادي للمجتمع وموقع الطبقات الاجتماعية الرئيسية ضمن هذا الإطار هي بالنسبة إليه ما يحددأساسا الاختيارات المتاحة لنظام اجتماعي معين»... «فكلما كان الإطار الاقتصادي أكثر صلابة، أي كلما كانت أجزاؤه أكثر اعتمادا على بعضها بعضا وأكثر تداخلا بعضها ببعض بسبب التقدم التقني، كلما كانت هذه أكثر خضوعا في تناسقها وتنظيمها بحكم السوق الاقتصادي العالمي غير المخطط، كانت الاختيارات المتاحة ضمن هذا الإطار أقل.... في حين تلعب الوجهات المادية لتطوره دورا أكبر بالتناسب. وبالعكس فإن تطورا اقتصاديا وتقنيا أكثر بدائية، وخاصة في محيط عالمي آكثر تقدما بشكل عام، يفسح المجال أمام احتمالات تاريخية لا تقوم دون ذلك »[1].

رغم أن هذا التحليل سبق الانقسام التاريخي للحركة الاشتراكية إلى جناح إصلاحي وجناح ثوري، إلا أنه يفسر موضوعيا هذا الانقسام، وهو الذي تلقفه لينين وعدل بواسطته طبيعة الثورة الديمقراطية. ومازال هذا التحليل ينطبق على الوضع الوطني والعالمي الراهن، ولكن في حالة الدول المتأخرة تقنيا لم تعد كل الاحتمالات (أو الاختيارات) في صالح التقدم مقارنة مع وسائل التقدم المتاحة في هذه المرحلة. فإذا كانت الدول المتقدمة اقتصاديا وتقنيا، قد حققت، اليوم الاستقرار السياسي وحددت الاختيار الممكن للتغيير الاقتصادي والسياسي بناء على طغيان العوامل المادية في التأثير، فإن الدول المتأخرة تقنيا اليوم، ليس أمامها سوى اختيار واحد (كاختيار وليس كتطورات موضوعية عفوية لاحتمالات غير محسوبة العواقب) يعتمد على الإرادة السياسية من أجل تحقيق التقدم التقني، وتنظيم حركة الصراع في الاتجاه الإيجابي.

كما أن طبيعة المرحلة الديمقراطية التي حددت معالمها الماركسية الكلاسيكية في الدول الغربية آنذاك (ألمانيا) أو روسيا (الأقرب إلى الشرق) تختلف، سواء من حيث الدرجة أو النوع، عن طبيعتها في المرحلة التاريخية الراهنة. فالسمات التي كانت تميز التطور الديمقراطي آنذاك : القيام بإصلاح زراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين بعد الإطاحة بالإقطاع (فرنسا نموذج في هذا الباب) ثم تطوير الصناعة الثقيلة والاعداد لإقامة نظام جمهوري ديمقراطي.. إلخ تجوزت، فلم يعد توزيع الأرض يمثل إصلاحا زراعيا بل أصبحت الكثافة الإنتاجية والحفاظ على المساحات الشاسعة هي الأهم في العصر الحالي سواء في إطار تعاونيات أو شركات.... كما أن الصناعة الثقيلة بالمفهوم

الكلاسيكي مع تشابك العلاقات والمصالح التجارية على الصعيد العالمي والتقدم التكنولوجي العالي لم تعد الأساس الوحيد للتقدم والتطور والمنافسة.... كما أن شكل النظام السياسي لم يعد يصلح كمعيار لتصنيف طبيعة المرحلة الديمقراطية كما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر (الجمهورية في مقابل الملكية).

إن الحركة الماركسية المغربية بأسمائها المختلفة اليوم، قد وقفت من جديد عند الديمقراطية كموقف سياسي مباشر على صعيد السلطة (مع هوامش مازالت تحن لفكر الجمهورية)؛ وعلى صعيد التنظيم الحزبي (كإشراك في النقاش واعتراف بالرأي المخالف)؛ وعلى صعيد الفكر والتعبير عن الرأي، فقد أصبحت الديمقراطية هي محور كل شيء. لم يكن تطور فصائل الحركة الماركسية اللينينية متماهيا، فقد عرفت بعض الأجنحة منها (ضمن إطار منظمة العمل أولا ثم ضمن إطار الحزب الاشتراكي الديمقراطي) تطورا فكريا وسياسيا في وقت مبكر منذ نهاية السبعينيات، وخلصت إلى جواب الشرعية والاندماج في الهامش الديمقراطي المتاح في البلاد، بينما بقيت الأجنحة الأخرى تحلق في نفس الفضاء، إلى أن أصبح العمل الديمقراطي خطا سائدا وأمرا واقعا على الصعيد الوطني والعالمي، ثم تطورت الأوضاع ووقع انفراج في الحريات والحقوق بعد قيام حكومة التوافق السياسي التي أطلقت دينامية جديدة في العمل السياسي والمدني بالبلاد، واستعادت كل فئات الحركة السابقة نشاطها السياسي بل تسعى اليوم إلى البحث عن إمكانية وحدة تنظيمية تتعدد أقطابها ضمن اليسار الاشتراكي.

صحيح أن بعض الأطراف من الحركة الماركسية مازالت متمسكة ببعض «العجين» الماركسي القديم مقدمة إياه كمنهج

ماركسي (على غرار شعرة **ألتوسر** البنيوية)، في حين أن المنهج الماركسي يحتكم للتاريخ والوقائع، ويعدل أحكامه واستنتاجاته استنادا للمعطيات المستجدة.

وهذا التشبث «بالعجين» القديم هو الذي جعل بعض الأطراف من الحركة الماركسية المغربية تتطور ببطء شديد مقارنة مع أطراف أخرى ومقارنة مع متطلبات الصراع السياسي في البلاد، الأمر الذي قد يؤدي، إذا لم يتم تداركه، إلى أن تصبح هذه الأطراف مجرد آداة صغيرة في اللعبة السياسية الكبيرة خلال مرحلة ما وقبل أن تصبح الانتخابات أداة تمفصل للأحزاب السياسية. ويمثل فكر السرفاتي لونا من ألوان هذا المنهج.

3. حول آراء السرفاتي الأخيرة

وكما سبق القول تشكل مناقشة بعض الآراء التي وردت في مذكرات آبراهام السرفاتي الجزء الرئيسي من موضوع هذا الكتاب. ويمثل السرفاتي حالة خاصة في تجربة الحركة الماركسية ـ اللينينية كمناضل يهودي تعرض للاضطهاد من قبل النظام المخزني، وقد طبع (السرفاتي)، إلى حد كبير، مواقف **إلى الأمام** في لحظات معينة، بطابعه الخاص، وقد بقي مخلصا للسمات الرئيسية التي ميزت فكره وممارسته والتي يمكن إجمالها في السمات التالية :

ـ جنوح دائم نحو الفكر الفوضوي من الناحية النظرية.

ـ سقوط «عفوي» في شرك العدمية السياسية من الناحية العملية.

ـ وتبعا لذلك إنكار ـ مع ارتباك وتناقض ـ لكل الوسائل التوسطية التي خبرتها البشرية وأقرها التطور التاريخي كأدوات عملية لتنظيم الحياة السياسية مثل : الأحزاب

السياسية ـ الدولة ـ التنظيم...، وأحيانا المواقف المرحلية سواء كتاريخ أو كموقف مباشر... إلخ. ولعل إحساسه المفرط باضطهاد الإنسان كإنسان جعله لا يهتم كثيرا بالأولويات الوطنية والسياسية والتنظيمية. وكمثال عن بعض الآراء التي لا تعير أي اهتمام للتطور التاريخي، ما أعلنه أخيرا عن الموقف من الجمهورية حين أجاب عن سؤال حول مستقبل المغرب الاشتراكي:

«قد لا أعيش المرحلة التي يكون فيها المغرب نظام جمهورية المجالس الشعبية إن شاء الله، هذا حلم يتطلب سنوات من النضال. لقد تتبعتم تجربة لينين في الاتحاد السوفياتي، التجربة التي تقوم على المجالس الشعبية؛ التجربة التي انطلقت سليمة وانقلبت في الحكم الستاليني، وهذا هو التطور الذي تقوم عليه البشرية، وقد تصل البشرية إن شاء الله إلى هذا الحلم. ولكن في حدود السنوات القادمة فإن الطريق الاشتراكية يجب أن تمر عبر مملكة عصرية وديمقراطية كما يجري في إسبانيا وبريطانيا نموذجا، وربما نصل إلى أبعد من هذه النماذج تقدما. والنواة الاشتراكية قد تبنى داخل النظام الرأسمالي المغربي وهذا أمر ممكن »[2].

عبر السرفاتي في هذا الرد المباشر عن عدة أفكار، ماأريد مناقشته هنا هو حديثه عن جمهورية المجالس وعلاقة الملكية العصرية بذلك. وأستسمح القارئ إذا ما انتهزت هذه المناسبة لأعبر عن رأيي في المقارنة بين النظام السياسي الملكي والنظام السياسي الجمهوري ثم أخلص بعد ذلك إلى رأي السرفاتي حول جمهورية المجالس والاشتراكية في المغرب.

أ- الملكية والجمهورية

1. لابد من التأكيد منذ البداية على الفكرة البديهية التالية وهي أن خلفية التطور التاريخي هي الحاسمة في تقدير وتقييم الطبيعة «التقدمية» أو «الرجعية» لأي تحول تاريخي أو سياسي أو أي شعار يسعى إلى ذلك، ونفس الشيء ينطبق على شكل النظام السياسي. فالجمهورية الديمقراطية في النصف الثاني من القرن السابع عشر (إنجلترا) أو في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر (فرنسا)، كانت تعكس ظروف الصراع وجزءا من مرحلة تاريخية في تطور البشرية، صراع البرجوازية الصاعدة ضد الإقطاع لإقامة نظام اقتصادي وسياسي جديد يحتكم لقانون التنافس أساسا.

أما فيما بعد، فلم يعد شكل النظام يحتل أهمية على الإطلاق، مادام الحكم الفعلي وممارسة السلطة التنفيذية بيد الاقتراع العام، فسواء كان شكل النظام السياسي القائم ملكيا أو جمهوريا، فإن مضمون الحكم في الحالتين، في الغرب الرأسمالي، ديمقراطي يعتمد على حكم الأغلبية التي يفرزها الجسم الانتخابي، ولذلك فقد تلاشى الفرق، من حيث الجوهر، بين الملكية والجمهورية، فلا فرق بين الملكية البرلمانية في إنجلترا، والجمهورية البرلمانية الفيدرالية في ألمانيا إلا في بعض التراث البروتوكولي للنظام الملكي.

2. كما لم يعد هناك فرق، من حيث الجوهر أيضا، بين النظام الجمهوري والنظام الملكي في العالم الثالث، فعدم وجود فرق في الغرب بين الجمهورية والملكية يعود إلى التطابق بين النظامين في تطبيق الديمقراطية المحتكمة لنتائج الاقتراع العام. في حين يكاد يتشابه شكل الحكم في العالم الثالث، لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويكاد يتطابق هذا

التشابه مع ضرورة الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار السياسي المفروض من فوق (وقد يتطابق أيضا في هيمنة الفرد واستبداده من أجل تنمية الموارد المادية والبشرية بدل تدميرها في حروب أهلية مجانية، بل أكثر من ذلك ظهر نزوع نحو مماثلة النظام الجمهوري بالنظام الملكي في العالم الثالث من حيث وراثة الحكم (سوريا **الأسد**، وكونغو **كابيلا**).

ب - الجمهورية والملكية في المغرب

1 ـ واجهت الملكية المغربية الاستعمار الغربي (الفرنسي والإسباني) منذ البداية، وبعد هزيمتها حاولت تطوير وسائل المواجهة (الحسن الأول وبداية عملية الإصلاح، ثم ما سمي «بالثورة الحفيظية» ويقظة أفراد من النخبة المغربية). ثم استعادت الملكية المغربية هيبتها الوطنية باختيارها مقاومة الاستعمار إبان المعركة الوطنية. والانخراط في هذه المواجهة بشكل مباشر، فتعرضت الأسرة المالكة المغربية للنفي من قبل السلطات الاستعمارية، فأصبح الملك **محمد الخامس** يمثل رمزا للمقاومة المغربية في كفاحها ضد الاحتلال الفرنسي، ويتمتع بسمعة وطنية رفيعة على الصعيد العربي والإفريقي، بخلاف وضعية الملكيات العربية في ذلك الوقت، وصعود الجمهوريات كنظام لمحاربة الاستعمار.

2 ـ ينوه السرفاتي بالملكية المغربية مشخصة في الملك محمد السادس إلى حد التمييز بينها وبين المخزن، إنه يحاول أن يستل، بعناية فائقة، شعرة الملكية من عجين المخزن الذي يلصقه بالأحزاب الديمقراطية دون تحفظ أو تردد، وبشكل اعتباطي، وفي غمرة فكره الفوضوي وعدميته السياسية يعود، فيضيع هذه الشعرة في عجين جمهورية المجالس الشعبية. فالسرفاتي

لايعرف (أو لايريد أن يعرف) أن مجرد ذكر عبارة الجمهورية، التي لها وقع خاص في ذاكرة التاريخ السياسي المغربي بعد الاستقلال. يعتبر تشويشا على الشرعية الملكية في الوقت الراهن رغم تغير الظرف الوطني والعالمي غير الملائم لشعار الجمهورية.

3 ـ إذا كان نظام جمهورية المجالس يمكن فهمه، كرأي، في إطار نظام اشتراكي احتمالي، رغم عدم كفاية التجارب السابقة لهذا النظام (كمونة باريس، كمونة كرونشطاد الفوضوية... أما السوفيتات فقد كانت ذات أغلبية لممثلي الفلاحين : الثوريون الاشتراكيون الروس الذين يسيرون في اتجاه برجوازي فلاحي.) إذا كان الأمر كذلك، فإن ربط هذا النظام بالجمهورية الآن هو مجرد تشويش، لا طائل من ورائه، على عملية الانتقال الديمقراطي، وخصوصا إذا علمنا أن هذا الشعار لم يعد شعار طبقة ولا تحالف طبقي من الظرف التاريخي الراهن في الوطن وفي العالم (إلا في حالات استثنائية)، ولا أعتقد أن هناك من يتمنى أن يتحقق هذا الشعار على يد نخبة عسكرية... إلخ.

4 ـ ومن فرط ربطه الأفكار بالأحلام أناط بالملكية مهمة صعبة وهي أن تنفي نفسها بنفسها عندما تصبح عصرية، لأن الملكية لن ترفع شعار الانتقال إلى جمهورية المجالس الشعبية ثم تسير في جنازتها بروح باردة لتحقق حلم السرفاتي الجميل. وإذا كان شكل النظام، كما هو الحال في إسبانيا وبريطانيا، مجرد تراث وطني لا يعيق تطبيق الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية، فلماذا نتحدث الآن على جمهورية المجالس التي لن تؤدي سوى إلى مزيد من الغموض والتشويش على مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية وتحول الملكية من ملكية مخزنية إلى ملكية عصرية (برلمانية مغربية)،

ومادمنا من الناحية النظرية قد تجاوزنا الجمهورية البرجوازية والجمهورية الدكتاتورية للبروليتاريا.... وأصبح الاقتراع العام والتحول السلمي هو الاختيار الأمثل لتغيير الأوضاع في العالم وفي البلاد... فإن الحديث عن جمهورية المجالس هو عودة إلى الوراء. لأن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية بالمعنى التاريخي للكلمة لا يتطلب بضع سنوات بل عقودا، وإننا في حاجة الآن، بتواضع كبير، إلى إعادة بناء المجالس والجماعات الموجودة في الواقع السياسي والوطني بدل إطلاق العنان للأحلام غير الواقعية!!

الهوامش

1. "الأمبريالية والثورة . دافيد هوروينر . ترجمة خليل سليم دار الطليعة ط. الأولى سنة 1973 ص 20.

2 . جريدة "الأيام". 23 . 29 نوفمبر 2001.

القسم الأول

مناقشة بعض قضايا التجربة الماركسية (*)

(*) نشرت هذه الردود في جريدة "السياسة الجديدة"، الأعداد: 20-27 اكتوبر و10-17 نوفمبر 2000.

تمهيد

تابعت كسائر القراء المذكرات التي نشرتها جريدة **الأحداث المغربية** للأخ أبراهام السرفاتي، ويعود الاهتمام بهذه المذكرات إلى الموقع الاعتباري والرمزي الذي يحتله في الساحة السياسية الوطنية. سواء عندما كان «يقود» قسما كبيرا من معتقلي اليسار الماركسي، ممثلاً في منظمة **إلى الأمام** وعددا من مناضلي **23 مارس**، داخل السجن، ضمن ما عرف آنذاك بـ «قضية السرفاتي ومن معه»، أو عندما استمات في النضال من أجل عودته إلى وطنه ـ الأب : المغرب، بعد أن تعرض لعملية نفي تعسفية ومجانية، وهو المناضل اليهودي المغربي العربي المناهض للصهيونية ولكل أشكال الاستغلال والاضطهاد. غير أنني تابعت مذكراته باهتمام خاص لسببين إضافيين :

أولا : لأنه مازال يعتمد المنهج الماركسي كميتودولوجيا اجتماعية كما يحلو له أن يعبر عن ذلك، أي كمنهج في تحليل الوقائع والأحداث المستجدة في المجتمع والعلم، وأزعم أنني أشاطره هذا الرأي، ولو من موقع مناضل بسيط. ولم تقنعني طريقته في تطبيق هذا المنهج.

ثانيا : لأنه تحدث في مذكراته عن الفترة التي قضاها رهن الاعتقال سواء في المعتقل السري أو في السجن المدني بالبيضاء أو المركزي بالقنيطرة، وقد كنت من بين المعتقلين الذين قضوا معه فترة لا بأس بها (حوالي 15 سنة) رهن الاعتقال السياسي.

ولم يخطر ببالي، وأنا أتابع مذكراته، منذ البداية أن أجادله فيما تحدث عنه، حتى وهو يتذكر وقائع وأحداث الاعتقال، ويعيد تقييم الأفكار «المشتركة» لليسار الماركسي، لأنني كنت أعتبر أن هذه التجربة قد «ذهبت لحالها بخيرها وشرها» وبجراحاتها التي فرض علينا النظام المخزني أن نثخن بها بعضنا البعض في ظروف قاسية. كما أن طريقته «السبعينية» في إعادة تقييم وقائع وأفكار تجربة الحركة الماركسية ـ اللينية في فترة السبعينيات، والتي قد يختلف معها المرء كوجهة نظر في الموضوع، لم تغرني بضرورة الرد على ما ورد فيها.

ولكن، عندما قرأت الحلقة التي كان عنوانها : «**الكرفاتي الرجل الذي أوشى (وشى) برفاقه**» أثارت استغرابي الطريقة التي مازال الرفيق السرفاتي يعيد بها تقييم أسباب ونتائج الاعتقالات التي حصدت الحركة (وخصوصاً **إلى الأمام**) سنة 1974ـ75ـ76. هذه الطريقة، التي طبعها، في نظري، نوع من الحلقية والتحيز والتبرير الذاتي عوض اللجوء، وفق المنهج الماركسي الذي يؤمن به الرفيق السرفاتي إلى التفسير الموضوعي. وهكذا اكتفى في كثير من الحالات بإلقاء المسؤولية في الاعتقالات على الأفراد وخصوصاً على يمينيي **23 مارس**.

ورغم أن ما ورد في الحلقة السابقة الذكر، وفي حلقات لاحقة، من حديث عن منظمة **23 مارس**، كان السبب المباشر الأصلي للتفكير في الرد على الرفيق السرفاتي، إلا أن ذلك لايعني السقوط في حلقية مضادة، بقدر ما يعني محاولة رفع مستوى تقييم التجربة، للاقتراب من الحقيقة الموضوعية جهد الامكان. ولاسيما أن منظمة **23 مارس** لم تعد موجودة الآن وبهذا الاسم بالذات، كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة **إلى الأمام** التي مازالت موجودة بشكل أو بآخر. أما منظمة **23 مارس**

فقد عرفت تطورات سياسية وتنظيمية انبثقت عنها **منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.**

أي أن الهدف من هذا الحوار هو التعبير عن وجهة نظر مخالفة لرأي الرفيق السرفاتي، والتي لا تقف في تفسير وتقييم تجربة الاعتقال عند المسؤوليات الفردية وحسب، بل تتعداها إلى المسؤولية السياسية والتنظيمية بالأساس، واختبار مدى قدرتنا على الخلص من الرواسب التي ظلت عالقة بالفكر والوجدان، والتي قد تؤثر إلى هذا الحد أو ذاك لا في المواقف السياسية الراهنة وحسب، بل في تقييم تجربة الحركة في الماضي أيضا.

إن الأمر الذي شجعني أكثر على إثارة هذا النقاش مع الرفيق السرفاتي هو المستوى العقلاني المتميز الذي اتسمت به مواقفه السياسية في الظرف السياسي الوطني الراهن ودعوته المتحمسة لوحدة اليسار الاشتراكي، وكذلك الدور الخاص الذي قد يلعبه في هذا الاتجاه بحكم الوضع الاعتباري والرمزي الذي اكتسبه في نضاله السياسي، هذا المستوى العقلاني يختفي في كثير من التقييمات التي وردت في مذكراته حول الاعتقالات وفترة السبعينيات والطريق إلى الاشتراكية، بحيث أصبحت الحلقة المذكورة (الكرفاتي الرجل...). مجرد جزء من تفكير كلي، الأمر الذي جعلني أتردد، من جديد، في جدوى نقاش محدود معزول عن القيام بدراسة مفصلة لتجربة اليسار الماركسي ضمن تجربة اليسار الاشتراكي الديمقراطي في إطار الصراع الذي عرفته التطورات السياسية بالبلاد.

ولكنني اقتنعت في الأخير بأن إثارة هذا النقاش الأولي قد يكون مجرد بداية للتفكير الجدي في القيام بدراسة لتجربة اليسار الماركسي الفكرية والسياسية والتنظيمية من موقع المشاركة النضالية في أحد تنظيماته، هذا العمل الذي بدأه كل من **مصطفى بوعزيز وعبد القادر الشاوي.**

إشكاليات منهجية

إن كل من يتصدى لتقييم تجربة مازالت امتداداتها قائمة إلى اليوم، سواء كتنظيمات أو كأشخاص، وبالتالي تؤثر بشكل أو بآخر في الشأن السياسي الراهن. لابد أن تعترضه بعض الإشكاليات المنهجية الشائكة.

الإشكالية الأولى

وتتعلق بصعوبة وضع حدود علمية صارمة بين منهجية التفسير ومنهجية التبرير، وحتى الوصف الأكاديمي «المحايد» قد لا يخلو من نظرة ضيقة، وهي إشكالية لا تعود إلى مستوى درجة المعرفة وسعة الثقافة وحسب. بل تعود، في شروطنا المغربية. إلى مستوى نضج المجتمع الفكري والسياسي ككل ومدى سيادة ثقافة العلم والمنطق والقانون بدل التحايل على الموضوع لإحلال الذات محله بشكل أو بآخر.

لنلاحظ أن ما دفع المفكر المغربي **محمد عابد الجابري** في وقت سابق إلى الإحجام عن نشر مذكراته، علانية، والمتعلقة بنشاطه القيادي داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في فترات احتدمت فيها الخلافات، هو عدم رغبته في التورط، وإن لم يقصد ذلك، في هذه الخلافات التي مازالت قائمة، كما أدى نشر مذكرات المقاوم الكبير **محمد البصري** الملقب بـ**الفقيه**، إلى تفجير معركة تصحيحية بينه وبين المناضل الاتحادي والصحفي **عبد اللطيف جبرو**.

وقد يعود هذا التداخل - الارتباك بين منهجية التفسير ومنهجية التبرير. فضلا عن ذلك، وبالنسبة للذين مازالوا يؤمنون بالمنهج الماركسي، إلى فهم معين لمقولة ماركس الشهيرة: «لم يفعل الفلاسفة من قبل سوى أن قاموا بتفسير

العالم بينما ينبغي تغييره». معتبرين معناها مجرد العمل على تغيير العالم وربما دون تفسيره أولا وقبل كل شيء، ليس في الماضي وحسب بل في الحاضر من أجل المستقبل. غير أن ماركس نفسه لم يفعل سوى أن فسر العالم تفسيرا جديدا لكي يتيح إمكانية تغييره. بينما كان كل الطوباويين والفوضويين مهووسين بتغيير العالم أولا وقبل كل شيء استناداً إلى تفسير، أو تبرير، قاصر هو نفسه مجرد تفسير، أو تبرير، لعملية التغيير وحسب.

الإشكالية الثانية

وهي بأية حدود من مستوى الوعي ينبغي إعادة تقييم تجربة تاريخية معينة لها علاقة بالسياسة والفكر، صحيح أن التاريخ قد تكفل بإصدار حكمه «النهائي» على الأحداث والوقائع التي مضت، ولا يبقى إلا هامش التفسير بناء على المعطيات المثبتة واستخلاص الدروس بما يناسب اتجاه التاريخ. فلا أحد يستطيع، وخصوصاً أولئك الذين مازالوا منخرطين في العمل السياسي المباشر، الفكاك من تأثير الحاضر في إعادة تقييم الماضي، ولاسيما إذا كانوا جزءاً من نفس التجربة التي هي موضوع التقييم.

ورغم ذلك يمكن التأكيد على بعض الحدود التي قد تبدو بديهية، حدود رسمها حكم التاريخ من جهة وحدود يرسمها تطور الوعي من جهة أخرى :

1 ـ تقييم مواقف ووقائع الماضي وفق ما كان متاحاً آنذاك في اللحظة التاريخية المعنية من ضرورة الانسجام المفترض بين الفكر و«النظرية» (الإيديولوجيا) وبين الممارسة العملية السياسية والتنظيمية ضمن حدود الفرص المتاحة حتى «لانسقط في حتمية عمياء أو في منهج تبريري...».

2 ـ الوعي بأننا نناقش تجربة الماضي من خلال وعينا الراهن وليس من خلال مصلحتنا الراهنة، ونكرر مرة أخرى أن تاريخ الحركة الماركسية، أو بالأصح، تاريخ تطور وعي الحركة الماركسية اللينينية لم يكتب بعد من طرف الفاعلين الرئيسيين الذين كانوا مؤثرين في الرأي والعمل ومازالوا منغمسين في العمل السياسي المباشر في الوقت الراهن، وكان لسان حالهم يقول : المهم هو العمل على تحقيق التقدم المطلوب في الحاضر والمستقبل.

وفي هذا السياق يكتسي حديث الرفيق السرفاتي، وإن كان مجرد حديث مختصر، أهمية خاصة باعتباره كان أحد الفاعلين الرئيسيين في تجربة الحركة الماركسية وألقى أحكاماً حول وقائع التجربة تمت، في نظري، بأكثر من صلة، إلى المنهج التبريري وإن اعتبر في ثلاث مرات أن بعض الأفكار التي عبر عنها آنذاك كانت طوباوية وأحلاماً ثورية، واحتفظ في نفس الوقت بنفس التقييمات التي كانت سائدة آنذاك سواء في تقييم الاعتقالات أو الحركة الجماهيرية أو الموقف من القوى الديمقراطية... أما موقفه من الاشتراكية والطريق إلى تحقيقها فقد اجتهد في صياغتها بطريقة «مختلفة» ولكنها ليست معزولة عن أفكار الماضي.

سوف نناقش القضايا التي تهمنا في مذكرات الرفيق السرفاتي من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : الحقيقة والإنصاف واعتقالات 1974؛

الفصل الثاني : تقييم تجربة السبعينات؛

الفصل الثالث : الصحراء المغربية بين الاستفتاء والحل الثالث؛

الفصل الرابع : المنهج الماركسي والطريق إلى الاشتراكية.

الفصل الأول

الحقيقة والإنصاف واعتقالات 1974

رغم منطوق العنوان : «الكرفاتي الرجل الذي وشى برفاقه» أي رفاق منظمة **23 مارس**، فإن مضمون الحلقة يشير بوضوح إلى أن **الكرفاتي** وشى برفاق **إلى الأمام**، كما هو الشأن بالنسبة ليميني آخر فتح ثغرة في التنظيم «العمالي» لمنظمة **إلى الأمام**... إلخ هذا التقييم كان هو السائد منذ بداية الاعتقالات، وللأسف الشديد، مازال الرفيق السرفاتي يعيد إنتاجه بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، دون وضعه في إطاره السياسي والتنظيمي العام، حتى ليخيل للمرء أن الكرفاتي وبعض يمينيي **23 مارس** هم الذين وشوا، ليس بـ**إلى الأمام** وحسب ولكن بـ 139 من المعتقلين الذين حوكموا سنة 1977.

من المعروف أن الكرفاتي هو الذي اعتقل في البداية، في نهاية شهر أكتوبر 1974، ومضى على اعتقاله ما يقرب من ستة أيام، أو أسبوع، وفي اليوم الأخير استطاع البوليس آن يتعرف على هويته السياسية، ومن هنا ينبغي التمييز بين مستويين في المسؤولية عن الاعتقالات أو توسع الاعتقالات لتشمل الجميع : حدود المسؤولية الفردية، والمسؤولية السياسية والتنظيمية كما هي متعارف عليها في التنظيمات الثورية عالميا، وسوف نناقش هذا المحور من خلال أربع نقاط رئيسية :

1 ـ المسؤولية الفردية والمسؤولية السياسية والتنظيمية:

2 ـ موقف قيادة **إلى الأمام** من الصمود داخل **إلى الأمام**:

3 ـ هل ادعى الكرفاتي الحمق؛

4 ـ المواقف السياسية داخل السجن.

1- المسؤولية الفردية والمسؤولية السياسية والتنظيمية

لم تكن الاعتقالات في صفوف الحركة الماركسية اللينينية هي الأولى من نوعها في الصراع الذي احتدم بين قوى المعارضة والنظام المخزني، فقد تعرضت الحركة الاتحادية لاعتقالات جماعية عدة مرات 1963ـ1969ـ1973 (دون أن نذكر اعتقالات 1979 و1981... إلخ فيما بعد على إثر حركات اجتماعية واسعة النطاق)، ولا أدري هل وصل الموقف داخل أعضاء الحركة الاتحادية، سواء داخل السجن أو خارجه، إلى الحدة التي بلغتها في صفوف الحركة الماركسية، وقد يفيدنا في هذا الموضوع، جزئياً على الأقل، التقييم العابر الذي سجله عبد اللطيف جبرو في معرض مناقشته للوقائع التي وردت في مذكرات محمد البصري، ويتعلق الأمر باعتقالات ما عرف آنذاك بمؤامرة 1963:

«صحيح أن الفقيه البصري لا يجب اعتباره مسؤولاً عن كلام (تسجيل صوتي) قاله تحت الإكراه والتعذيب حيث يغلب اللاشعور عن الوعي بالنسبة للإنسان، وكل إنسان مهما كان قوياً يصبح ضعيفاً بين يدي الجلادين»[1].

ولكن الأمر الأكيد والمهم أن الحركة الاتحادية لم تتساهل مع الوشاة والمندسين في صفوفها مثل "المناضي" الذي وشى بالتنظيم السري (سنة 1969)، على اعتبار أن القدرات بين الأفراد في مواجهة القمع متباينة موضوعياً، ولكن هناك حد فاصل بين الوشاية والاستخبار وبين الضعف الإنساني أمام التعذيب أو التهديد بالتعذيب.

وبهذا المعنى ليس مهما أن نقيس حجم التعذيب الذي تعرض له الكرفاتي أو غيره من المعتقلين لكي نتهمه بالوشاية أو عدم الوشاية، هو لم يش أصلاً، وإنما اعترف بعد أسبوع من الانتظار. ضمن هذه الحدود يمكن أن نحمله المسؤولية، مثله مثل سائر أعضاء الحركة الماركسية الذين اعتقلوا واعترفوا بأسماء الآخرين بمن فيهم الرفيق السرفاتي. الفرق في الدرجة، قد تكبر وقد تصغر، ولكن ليس هناك فرق كيفي يقود إلى الحديث عن وشاية هي أصلاً تعامل مع البوليس خارج الاعتقال واختيار سياسي وتنظيمي مختلف.

صحيح أنه يمكن أن نفسر بعض الفروق في الدرجة بين **إلى الأمام** و**23 مارس** من حيث الوضع التنظيمي وحتى السياسي، فـ**إلى الأمام** وكرد على الاعتقالات التي تعرضت لها منظمة **23 مارس** بالخصوص (1972-1973) أصبحت ذات قيادة مركزية صارمة وأصدرت كراسا حول كيفية مواجهة القمع، في حين أن **23 مارس** تخترقها الخلافات، وانقسمت إلى ثلاثة تيارات كان الكرفاتي يمثل التيار الأضعف بعد أن أسقط من القيادة، والتقييم السائد داخل **23 مارس** لمواجهة القمع تقييم عقلاني يعترف بحدود الطاقة الإنسانية للفرد، ورغم هذا وذاك فإن المسؤولية الفردية وإن أخذت بعين الاعتبار ليست كافية لتفسير حجم الاعتقالات سواء بمركزية **إلى الأمام** أو بخلافات **23 مارس** أو بدرجة الضعف أمام القمع لدى الأفراد. إن المسؤولية في ذلك تعود، في نظري، إلى مدى قدرة التنظيم كتنظيم على احتواء أو تطويق ما قد يعتري الأفراد من ضعف أمام التعذيب أو التهديد به.

والموقف المتعارف عليه في التنظيمات الثورية آنذاك يتواضع على حد أدنى لابد أن يلتزم به كل أفراد التنظيم الذين قد يقعون في قبضة البوليس (أو العدو بوجه عام)، وهذا الحد الأدنى يتراوح بين 24 ساعة و48 ساعة على الأكثر، حتى يتمكن التنظيم من الحركة بسرعة وتفادي توسع الاعتقالات، هذا الموقف كان معمولاً به لدى الثورة الفيتنامية... وغياب تنظيم كهذا في حركة المقاومة المغربية، أنتج أبطالاً أفرادا مثل **علال بن عبد الله** الذي دفعته فكرة واضحة وشعبية إلى حد كبير وهي عودة الملك إلى عرشه واستقلال البلاد، وفي الاتجاه المعاكس هو الذي دفع رفاق **إلى الأمام**، ومنهم السرفاتي إلى حصر المسؤولية في المسؤولية الفردية وحسب وغض الطرف، إلى الآن، عن المسؤولية التنظيمية والسياسية والجماهيرية أيضاً.

فقد ذكر الرفيق السرفاتي حركة **23 مارس** وقال بأنها أخمدت بسرعة، ولم يتساءل عن سبب ذلك! ربما لأن هذه الإشارة تفيد في المقارنة بين حركة **23 مارس** والحركة الماركسية اللينينية، هل أخمدت بسرعة بسبب عدم اكتشافهم لفكرة القواعد الحمراء المتحركة كطبعة صينية ممغربة؟ أم لأنهم لم يقاوموا بما فيه الكفاية كما فعل الكرفاتي (مع الفارق في المقارنة)؟ ربما الجميع الآن سوف ينتهي إلى القول بأن السبب في ذلك ليس هذا ولا ذاك، وإنما يعود إلى غياب نظرية مغربية للتغيير، وبالنتيجة غياب تقدير سياسي للوضع في كل مرحلة (خصوصية النظام القائم ـ خصوصية الاستعداد الشعبي وهو الأساس).

كان الجميع يعتقد أن استناده إلى مشروعية ما، يقنع بها نفسه كافية لمباشرة عملية التغيير، إما مشروعية وطنية مستمدة

من الكفاح ضد المستعمر الأجنبي أو «مشروعية» إيديولوجية مستمدة من خليط انتقائي من التجارب الماركسية.

إذن الضعف التنظيمي والسياسي الذي لا يتلاءم وحجم مشروع التغيير، إذا صح التعبير، الذي كنا نريد تحقيقه، ارتد إلى إلقاء المسؤولية، كل المسؤولية، على الإرادة الفردية في مواجهة القمع. فلم تكن لا **23 مارس** ولا **إلى الأمام** بقادرتين على الحركة والحد من اتساع موجة الاعتقالات لضعف الإمكانيات المتاحة، المادية والسكنية والشعبية، فقد كنا نحمل أفكارا نبيلة نترجمها إلى تمرد إرادي وليس إلى مواقف سياسية دنيا: كنا أبناء الموجة العالمية بقدر ما لم نكن «أبناء» التغيير السياسي في البلاد.ولم نكن وحدنا، بل كان كل اليسار المغربي الجذري «يسير في نفس الاتجاه».

2ـ موقف "إلى الأمام" من الصمود داخل "إلى الأمام"

لا يمكنني أن أدعي أنني أعرف تفاصيل المواقف والتناقضات داخل **إلى الأمام** حول هذه القضية، ولكن **إلى الأمام** نفسها، ومنذ البداية تصرفت كقائدة لكل الحركة وخصوصاً أن الرفيق السرفاتي يوجد ضمن هذه القيادة، وبالتالي فرضت على الجميع معرفة بعض القرارات والمواقف التي اتخذتها ضد أعضاء من **إلى الأمام**، وهي قرارات غير منصفة، لا من وجهة نظر الفرق بين المسؤولية الفردية والمسؤولية التنظيمية والسياسية، ولكن من وجهة نظر درجة الصمود واحتمال التعذيب، أي بمنطق **إلى الأمام** نفسها.

فعقب وصولنا إلى السجن المدني بالدار البيضاء (غبيلة مجموعة 26) قادمين على التو من المعتقل السري (درب مولاي الشريف)، ولم نلتقط بعد أنفاسنا، وفي عزلة تامة بين

الرؤوس الكبيرة والرؤوس الصغيرة، داهمتنا قيادة **إلى الأمام** بقرارات مفاجئة. بالنسبة إلينا نحن أعضاء منظمة **23 مارس** على الأقل، وبدأت تتلى من وراء أبواب الزنازن في الحي الذي أقمنا فيه القرار رقم 1 طرد (أو تجميد لاأذكر الآن) **زعزاع والتمسماني**، لأنهما حسب تقدير قيادة **إلى الأمام** لم يصمدا في المعتقل السري، وهما معا من منظمة إلى الأمام. القرار رقم 2 اعتبار الكرفاتي (به) والفكاك (بها)[2] خائنين،وهما من منظمة **23 مارس**، الثاني انسحب من المنظمة قبل آن يسلم نفسه للبوليس.

في ذلك الوقت بالذات اعتبرت هذين القرارين جائرين وغير منصفين؛ وخصوصاً بالنسبة لزعزاع (من **إلى الأمام**) من جهة والكرفاتي من جهة أخرى، فضلاً عن التوقيت غير الملائم، فزعزاع هو الوحيد، على الإطلاق، في المجموعة التي حوكمت سنة 1977 (قضية السرفاتي ومن معه) الذي تعرض لتعذيب جهنمي سلخ بطن قدميه تماماً، ولم يكن من الثورية في شيء ولا من المنطق والعقل أن تتخذ قيادة **إلى الأمام** موقفاً كهذا من زعزاع ومازالت جراحه البليغة طرية، هل كانت أكثر ثورية من القيادة الفيتنامية؟

أما بالنسبة للكرفاتي، وكما سبق القول، فلم يكن خائنا أي مندساً في التنظيم أو مخبراً سرياً كما هو حال **المناضي** الذي وشى بحركة **البصري - الفرقاني** سنة 1969، الكرفاتي ضعف أمام التعذيب أو التهديد بالتعذيب كما ضعف الجميع في حالات كثيرة.

وبعد المحاكمة والانتقال إلى السجن المركزي بالقنيطرة، استمر هذا الاحتراب داخل **إلى الأمام** حول فكرة الصمود بشكل غير «ثوري».

3 ـ هل ادعى الكرفاتي الحمق؟

رغم الحس الإنساني الرفيع الذي يتحدث به الرفيق السرفاتي عن أقرب الناس إليه سواء عائلياً أو سياسياً، فإنه للأسف الشديد، يفتقد هذا الحس، ولو بعد مرور أكثر من عقدين من الزمان تجاه الكرفاتي، ومازال يردد الحكم اللاإنساني الذي أصدرته **إلى الأمام** آنذاك في حق الكرفاتي الإنسان، الذي أصيب بانهيار عصبي معتبرة أن هذا الانهيار مجرد مسرحية مثلها الكرفاتي بإتقان، وحتى بمنطق **إلى الأمام** من هو الشخص الأقرب إلى الإصابة بانهيار عصبي. هل «الخائن» الموجود بين «الصامدين» أم الشخص الذي «اطمأن» لوضعه بين «الصامدين»؟

لا شك أن الجميع (مجموعة 26) يذكر تلك الليلة من ليالي شهر ديسمبر 1976 عندما انفجر صوت جنوني ممزقاً سكون السجن الكئيب، كان هذا الصوت آتيا من زنزانة الكرفاتي يرطن بكلام غير مفهوم أحياناً ويخاطب أشخاصاً بأسمائهم أحياناً أخرى، ثم ينخرط في بكاء هو أشبه بالعويل وفجأة يتحول البكاء إلى ضحك هستيري... إن أي إنسان محايد ومتحرر من الأفكار المسبقة، سمع ما وقع تلك الليلة، ثم عاين الحالة بعد ذلك، لابد أن يستنتج أن عقل الرجل قد أصيب بخلل في تلك اللحظة على الأقل، أما بالنسبة لي فلم يخامرني أدنى شك بأن الكرفاتي قد أصيب بانهيار عصبي حاد، وأن هناك أسباباً قد تؤدي به إلى ذلك من أهمها:

1 ـ إنه اضطهد خلال الاعتقال السري وخلال المدة القصيرة التي قضاها معزولاً عن بقية المجموعة بالسجن المدني (غبيلة) بالدارالبيضاء، على اعتبار أنه هو المتسبب في الاعتقالات أو «الرجل الذي وشى برفاقه» وتسبب في اعتقالات **إلى الأمام** فحكم عليه بتهمة الخيانة.

2 ـ والسبب الرئيسي هو اعتقاده أنه قد يصدر في حقه حكم قاس قد يصل إلى الإعدام، ولذلك انهار عصبياً قبل المحاكمة مباشرة.. وعندما وقف أمام رئيس المحكمة «أجهش بالبكاء وبدأ يصرخ بصوت ملتاع، أريد مقابلة جلالة الملك، أريد المقابلة. الرئيس يأمر بتوقيف الجلسة، ثم يأمر باستئنافها، المتهم (ك) يصرخ بشكل هستيري : الله هو المحامي الأكبر... الله هو المحامي...»[3].

«قرار عارض رقم 11 بشأن (ك)

ـ الرئيس : وحيث إن حالته الصحية تحول دون متابعته للمحاكمة، فقد قررنا فصل قضية المتهم (ك) عن بقية المتهمين»[4].

وقد حوكم الكرفاتي فيما بعد بخمسة أعوام موقوفة التنفيذ.

لم يعد الكرفاتي سياسياً في حاجة إلى دفاع من هذا النوع. ولكنه كإنسان في حاجة إلى ذلك، ولربما ستظل ندوب ذلك الانهيار العصبي الذي عصف به ذات ليلة تطارده إلى الآن، والتزام حد أدنى من الحقيقة والإنصاف ضروري بعد أن هدأت النفوس واستقرت الأفئدة والعقول، ويقتضي منا أن نراجع سلوكنا وفق قواعد العقل والمنطق، وأن لا نقول، وكأنها مسلمة، بأن الكرفاتي ادعى الحمق.

فإذا كانت مواقف **إلى الأمام** آنذاك يمكن تفسيرها بذلك الفهم المتطرف واللاواقعي مقارنة بالسلوك الثوري المتعارف عليه، أو حتى تفسيرها بالنهج الستاليني الذي لم يظهر فجأة في السجن المركزي بالقنيطرة كما يدعي الرفيق السرفاتي، فإن إعادة نفس التقييم اليوم هو مجرد تبرير لمواقف غير منصفة وغير إنسانية. ففي ذلك الوقت لم يكن منتظراً من **إلى الأمام** أن تعفو عن الكرفاتي وتتعامل معه بشكل إنساني وهو «الخائن الأكبر»، بل أكثر من ذلك لم تؤثر

فيها جراح زعزاع الذي سحقت قدميه آلة التعذيب الجهنمي، فعوض مواساته والرفق بجراحه اتخذت في حقه موقفا تأديبيا.

4 ـ المواقف السياسية داخل السجن

أ ـ الموقف من الصحراء

ليس الهدف من مناقشة هذه القضية هو العودة إلى النقاش الكلاسيكي ولا حتى مناقشة الموقف من الحل الثالث الذي يقترحه الرفيق السرفاتي (هذا سيكون موضوع فصل لاحق)، ولكننا نريد أن نتساءل الآن في سنة 2000 عن مدى صحة التعبير عن موقف تقرير المصير في المحاكمة؟ وعن موقف **إلى الأمام** من ذكر «أصحاب الصحراء مغربية..» أمام الرأي العام بعد المحاكمة؟

صحيح أن التجارب الماركسية فيما يخص الموقف في المحاكمات يرجح التعبير عن المواقف «المبدئية»، ولكن هذا الموقف كان يستند إما إلى حركة اجتماعية نامية أو حركة وطنية متصاعدة يزيدها التعبير عن الموقف قوة... في حين أن الحركة الماركسية كانت تفتقد هذين الشرطين، وفي نفس الوقت كان التعبير عن الموقف من تقرير المصير معاديا للجميع وليس فقط للنظام وحسب، للأحزاب الديمقراطية والنقابات والمجتمع ككل : أي خلط الأوراق بين النضال الديمقراطي وبين الموقف من الصحراء. ومن هنا كان مجرد تسجيل لموقف «بطولي» لم يراع أي عنصر من عناصر الظرفية السياسية وجلب تعاطف أكبر من طرف قوى النضال الديمقراطي وليس فقط من طرف أحد أفراد «السيمي» كما يذكر ذلك الرفيق السرفاتي الآن بحماس كبير، ليس هدفي أن أفسد على الرفيق الانتشاء بذكرى هذه

البطولات، لأنني أعتبر، من هذه الزاوية بالذات، أن كل تجربة الحركة الماركسية اللينينية هي اقتحام بطولي للمستحيل. ولكننا اليوم نحاول إخضاعها لمنطق العمل السياسي وضمن المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها.

ولذلك يطرح السؤال التالي : لماذا أدفع محامي **الاتحاد الاشتراكي** مثلاً إلى الانسحاب من الدفاع عن المجموعة بسبب الموقف من الصحراء، وهم يتفقون معي، ولو في «حدود» في المسألة الأساسية التي تشكل مبرر وجودي : النضال من أجل نظام ديمقراطي اشتراكي؟ أين نحن من تجربة الفيتنام التي تحالفت مع فرنسا التي كانت تستعمرها ضد اليابان؟

يقول الرفيق السرفاتي بأن الأستاذ **كرم**، وهو اتحادي، قد تمسك بالبقاء ضمن هيئة الدفاع بعد انسحاب محامي الاتحاد الاشتراكي ونسي أو تناسى، أو أنه لا يعرف ذلك أصلاً، أن من بين أسباب بقائه ضمن هيئة الدفاع، إن لم يكن السبب الوحيد، أنه كان يدافع عن «أصحاب الصحراء مغربية...»، إذن كانت معركة تقرير المصير هي الأساسية بالنسبة **إلى الأمام**، وقد شجعهم على ذلك الموقف الذي اتخذته قوى اليسار الأوروبي التي كانت تقبل إنجاز **بسمارك** الأرستقراطي العسكري في توحيد ألمانيا وترفض إنجاز الحسن الثاني «الإقطاعي» في المغرب على حد تعبير **علي الشامي** في كتابه حول الصحراء[5].

إذن **إلى الأمام** فضلت التحالفات «الثورية» الخارجية وتجاهلت كلية التحالفات الديمقراطية الداخلية.

وبعد انتقالنا إلى السجن المركزي بالقنيطرة، أصبح المعتقلون السياسيون بعد إضراب 1978 بإمكانهم التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية سواء في الصحافة الوطنية أو الدولية، لم

يحدث أن تحدث الرفيق السرفاتي، ورفاقه بـ**إلى الأمام** بوجه عام، إلى الرأي العـام الداخلي أو الخـارجي، أو بشكل رسـمي، عن مجموعة من المناضلين يتبنون موقفاً آخر، غير تقرير المصير، حول الصحراء، وفي نفس الوقت يتشبثون بموقفهم من النظام اللاديمقراطي وتبنوا موقف المجلس التأسيسي سنة 1976، ثم اقتنعوا بضرورة العمل الشرعي في إطار المؤسسات القائمة منذ سنة 1978، كل ذلك لم يدفعهم إلى استعطاف النظام أو طلب العفو بل اعتبروا وجودهم في السجن ضريبة لابد منها في إطار النضال الديمقراطي في البلاد، كان حريا بالرفاق داخل **إلى الأمام** أن يقدروا هذا الموقف ويعلنوا عنه كموقف يدين النظام ديمقراطياً وليس صحراوياً.

ب ـ قيادة النضال السياسي من داخل السجن

تحدث الرفيق السرفاتي في مذكراته عن جراحات السجن، ولكنه في نفس الوقت نوه بفضاء الحرية الذي خلقه المعتقلون السياسيون، وأكد هذه الفكرة بوضوح أكبر في الحديث الذي أدلى به لقناة **الجزيرة** وأعادت نشره جريدة **الأحداث المغربية**. حيث اعتبر أن المعتقلين السياسيين في السجن المركزي بالقنيطرة كانوا أكثر حرية من المواطنين خارج السجن، وبغض النظر عن المبالغة «الثورية» في الموضوع وعن التناقض بين الحديث عن الجراحات وبين فضاء الحرية الأكبر، لأن الأصل الواقعي بالنسبة للإنسان، والذي يناضل من أجله، هو الحرية خارج أي قيد غير مقبول (السجن). ونحن نعرف المعنى المجازي للسجن الكبير، ومن الصعب أن نتصور المعنى المجازي للحرية الكبيرة، وخصوصاً أن الوضع الواقعي لم يكن كذلك.

فالجراحات التي تحدث عنها الرفيق السرفاتي داخل **إلى الأمام** رافقتها خلافات سياسية أدت إلى انسحابات جماعية (أو طرد؟) إما بسبب خلاف «فكري» حول علاقة الحزب بالطبقة العمالية أو بسبب موقف سياسي أعاد النظر في كل المواقف السابقة، وفي نفس الوقت وتحت ضغط ظروف الاعتقال وانسحاب الأغلبية الساحقة من المعتقلين من التنظيم، نمت حركة استقلالية (مجموعة الأربعين) تركز أساساً على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بل أصبح هذا المطلب مطلبا حيوياً بالنسبة للجميع، وبغض النظر عن هذه التطورات، فلا أحد كان يرغب في البقاء داخل السجن على الإطلاق على اعتبار أنه يمارس قدراً من الحرية بداخله!

صحيح أن قيادة **إلى الأمام** كانت تمارس حرية من نوع آخر في قيادة «النضالات» من داخل السجن (الطلبة والمعتقلين الآخرين في السجون الأخرى) وهنا الشرط الوجودي يحدد معنى الحرية، بحيث تصبح التوجيهات مجرد امتداد للمواقف والأفكار التي تنشأ في فضاء الحرية داخل السجن حيث تغيب موضوعياً إمكانية التفاعل مع الأوضاع الفعلية القائمة خارج السجن، هذه الحرية هي التي أنتجت حركة القاعديين في الساحة الطلابية، وساهمت بشكل أو بآخر في تصعيد الإضرابات الانتحارية من أجل تحسين أوضاع السجن فقط. كان الموقف من الصحراء قد حول **إلى الأمام** إلى سيزيف مغربي منتش بانتصاراته المهزومة.

ونكرر مرة أخرى أننا نناقش المواقف السياسية وتأثيرها على الأوضاع داخل السجن وخارجه، ولا نقلل أبداً من... التضحيات الفردية التي تكبدها المعتقلون السياسيون بوجه عام في مواجهة القمع المخزني، ونعتبر هذه المواقف كانت خاطئة حتى بالمفهوم

«الثوري» المتعارف عليه عالمياً، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى مناقشة الأحكام التي أطلقها الرفيق السرفاتي حول الحرية داخل السجن.

كان المعتقلون السياسيون سيكونون أكثر حرية بالمعنى الفلسفي للكلمة لو أنهم (وهنا أقصد دائماً **إلى الأمام** الأكثر حرية) ساهموا في وعي الضرورة، على اعتبار أن الحرية بهذا المعنى هي وعي الضرورة، ولابد أن تحضرنا، وفي هذا السياق بالذات، تجربة المناضل والمفكر الكبير **غرامشي**، حيث مكنه السجن من تجديد الفكر الماركسي في ميادين الفكر والثقافة والسياسة وصياغة نظرية إيطالية للتغيير الديمقراطي الاشتراكي، وهو بهذا المعنى الفلسفي كان أكثر حرية، لأنه ساهم بشكل فعال في وعي الضرورة ومن داخل السجن، وقد أصبح فيما بعد علماً من أعلام التجديد في الفكر الماركسي، وقد كانت أفكاره، وفي العقد الثالث والرابع من القرن العشرين، أكثر اعتدالاً (أو يمينية حسب تعبير **إلى الأمام)** في تقييمه للثورة الروسية مقارنة مع شروط التغيير في إيطاليا، وهو يعيش في ظروف مجتمع متحرك وديناميي إلى حد كبير ثقافياً وسياسياً مقارنة مع ظروف المجتمع المغربي المتأخر على جميع الصعد.

لم تقم إلى الأمام سوى بالاستجابة للاستعدادات الكامنة لدى الفئات «الهامشية» والانتقالية (الطلبة)، والتي بحكم أوضاعها رافضة ومتمردة ولا يمكن، استناداً إلى المنهج الماركسي، أن تشكل مادة لقيادة النضال السياسي وإن كانت مسحوقة ومظلومة، إلا أن أوضاعها لن تتغير في الاتجاه الإيجابي بمعزل عن التغيير التاريخي الذي تقوده الطبقات الفاعلة في المجتمع أو القوى السياسية الفاعلة في الصراع السياسي.

وبهذا المنطق يحاكم الرفيق السرفاتي القوى الديمقراطية في مذكراته فيحملها المسؤولية عن استشهاد **الدريدي** و**بلهواري**، لأنها لم تضغط بما فيه الكفاية من أجل إنقاذ

حياتهما، ولكنه لم يتجرأ على القول بأن قيادة **إلى الأمام** ساهمت، إن لم تكن قادت، إلى هذا المصير المأساوي الذي تعرض له هذان المعتقلان الشهيدان من أجل مطالب بسيطة جداً، وفي نفس الوقت إعادة تقييم موقف **إلى الأمام** من القوى الديمقراطية بشكلٍ موضوعي، وأن قضية تقرير المصير، أساسا كانت تقف حائلاً دون إعطاء الأهمية المطلوبة لشروط النضال الديمقراطي، ولم تتوقف قيادة **إلى الأمام** عن تأييد أي إضراب تصعيدي داخل المعتقلين خارج السجن المركزي بالقنيطرة، لأن المعتقلين داخل هذا السجن، قد أنهكتهم الصراعات والجراحات وانسداد الآفاق، مقارنة مع الأفكار التي سيطرت في مرحلة السبعينيات.

ولا أدري هل يذكر الرفيق السرفاتي أن قيادة **إلى الأمام** في السجن المركزي بالقنيطرة كانت قد دعت إلى تجمع عام بجانب المصحة التي تحولت إلى قاعة لمشاهدة التلفزة، واقتصر جدول أعمال التجمع على ضرورة مساندة الإضراب الذي يخوضه معتقلو مدينة مراكش، ورغم أن دفاعها لم يكن مقنعا بالنسبة للحاضرين الذين كانوا يشكلون قلة قليلة لأن الأغلبية لم يعد يهمها مناقشة مثل هذه المواضيع، فقد ظلت تتهم المعارضين باليمينيين والمنهزمين وكفى الله شر القتال، فلماذا لايحمل الرفيق السرفاتي المسؤولية لقيادة **إلى الأمام** في استشهاد الدريدي وبلهواري؟

ج - اليمين واليسار داخل السجن

في معرض حديثه عن الاعتقالات في صفوف **إلى الأمام**، يربط الرفيق السرفاتي بين اعتقال يميني آخر (يذكر هذه الصفة) وبين فتح ثغرة اخرى داخل التنظيم العمالي لمنظمة **إلى الأمام**.

هذا الوصف (يميني) الذي كان يطلق على «أصحاب الصحراء مغربية ...» أساسا، لم يعد له أي معنى بعد انفجار الخلافات داخل **إلى الأمام** وتبادل الاتهامات حول الصمود ومواجهة القمع...

وهذا التصنيف لم يسد في أية مرحلة منذ نشأت الحركة الماركسية - اللينينية، كما ساد داخل السجن، كانت الخلافات من قبل تنعت بالمواقف والأفكار التي يعبر عنها أصحابها لا بالتصنيفات التي تسبغ عليها كأسلوب شحن العداء بين الأطراف المتعارضة في الرأي والموقف، سواء داخل **23 مارس** أو بين **23 مارس** من جهة و**إلى الامام** من جهة اخرى.

فالخلافات الأولى بين المنظمتين حول حرب التحرير الشعبية (رأي **23 مارس** (ب)) والانتفاضة (منظمة **إلى الأمام** (أ)) وحول العمل النقابي منظمة **23 مارس**) وتشكيل لجان نقابية على غرار التجربة الإسبانية (منظمة **إلى الأمام**)، هذه الخلافات حكمتها قواعد الإقناع والاقتناع فانتهى النقاش إلى تبني حرب التحرير الشعبية كاستراتيجية للكفاح المسلح، والعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل كموقف صحيح، والاستيلاء على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تم بعد معرفة الاتجاه العام للأغلبية سنة 1972، وبعد الاعتقالات التي داهمت منظمة **23 مارس**، فجزء من أطرها القيادية اعتقل باسم لنخدم الشعب، والجزء الآخر (المكتب السياسي للمنظمة) لجأ إلى الخارج ، بعد ذلك تعرضت لحملة اعتقالات أخرى، ولم يحدث أن قررت منظمة **23 مارس** طرد أو اتهام أحد بالخيانة من الذين طالتهم الاعتقالات، ولم يروج أحد تصنيف يميني ويساري كما روجت له قيادة **إلى الأمام** داخل السجن .

صحيح أن الخلافات في مرحلة ما،(1971 - 1972) داخل **23 مارس** قد أدت إلى ظهور رأيين أقرب الى هذا التصنيف (يمين/ سار)، ولكن هذين الرأيين سميا بمضمونهما السياسي والتنظيمي (العمل الداخلي من جهة والالتحام بالجماهير من جهة اخرى).

وهذا التصنيف نفسه كمفهوم فكري أوسياسي كان له معنى محدد في التجارب الماركسية، فاتخذ طابعا فكريا عند لينين (التحريفية **برنشتاين**) والاقتصادية في (روسيا) والنقابية (في إنجلترا). ولكن **إلى الأمام** كانت متأثرة إلى هذا الحد أو ذاك بالتجربة الصينية والتي اتخذ فيها هذا التصنيف طابعا سياسيا ولم تستوعب دروسها في هذا المجال حيث كان هناك خط سياسي جديد ينمو في التعامل مع المسألة الوطنية (مواجهة اليابان). وما وتسي تونغ اعتبره الحزب في البداية يمينيا لأنه كما يقول : « لم نحرق بشكل كاف ولم نعدم بشكل كاف ولم نطبق سياسة "تحويل البرجوازيين الصغار إلى بروليتاريين" لإجبارهم على القيام بالثورة».

ويضيف ماوتسي تونغ «إن رفض مراعاة الشروط الذاتية والموضوعية، مرض الحكاك الثوري، رفض القيام بعمل جاد صغير، دقيق، بين الجماهير، الميل إلى الحلم بمآثر عظيمة فقط، الاتجاه للاستسلام للأوهام كل هذا من بقايا النزعة "البوتشية" و"بقايا روح المغامرة"[6].

وهذه الأحكام تصدق على **إلى الأمام**، فقط يمكن استبدال المسألة الوطنية هناك بتقرير المصير هنا للشعب الصحراوي، فاليميني في السجن هو الذي يعارض هذا الموقف، واليساري هو الذي يتبناه ولو لم يصمد داخل المعتقل السري بمقاييس **إلى الأمام**.

ورغم ذلك فإن هذه التناقضات في التعامل مع وصف اليمين واليسار واستعماله كذريعة لمحاربة الآخرين والتحريض «النضالي» ضدهم، يمكن فهمها بوضعها في إطارها التاريخي آنذاك وباعتبارها جزءا من التوجهات اليسارية السائدة من جهة، وجزءاً أيضا من شحن وجدان المعتقلين ضد اضطهاد النظام المخزني وبرود التحليلات العقلانية من جهة ثانية، وجزءا

من الرفض «الثوري» المطلق لكل المواقف الأخرى من جهة ثالثة. ولكن إعادة إنتاج هذه الأوصاف والتصنيفات من قبل السرفاتي سنة 2000. يبعث على الحيرة ولربما على الإشفاق في وقت اندفع الكثير من الماركسيين لإعادة النظر في كثير من المسلمات الفكرية والإيديولوجية ، وليس المواقف السياسية وحسب، بعد التحولات التاريخية الكبيرة التي طرأت على العالم وعلى الصعيد الوطني أيضا.

5 . خلاصة

لا أحد يجادل في أن مرحلة القمع كانت مرحلة قاسية قدمت فيها الحركة الديمقراطية تضحيات جسيمة وضمنها الحركة الماركسية، ومن زاوية النضال السياسي المتواصل ينبغي إبراز مسؤولية النظام المخزني على القمع الذي تعرضت له هذه الحركة. وهذه حقيقة أولى لا جدال فيها، ولكن الحقيقة التاريخية كل لايتجزأ وبالتالي فإننا كحركة مسؤولة، يفرض علينا تقييم التجربة السابقة أن نتوخى، جهد الإمكان، الوصول إلى الحقيقة التاريخية والسياسية. وهذا مشروع حقيقة ثانية، مازال الجدل قائما حولها من الناحية الفكرية والسياسية ويمتد بأشكال مختلفة إلى القضايا المطروحة في الوقت الراهن، وإن تكفل التطور الواقعي بحل كثير منها: مفهوم الثورة، والنضال الديمقراطي، والعمل الشرعي و«المسألة الوطنية»...إلخ.

فالمعروف أن كل من يتصدى للحديث عن أحداث ووقائع في الماضي أو الحاضر، يعتقد أنه يقول الحقيقة أو في أسوأ الأحوال ينشد الوصول إلى الحقيقة، ولكن عندما ترتبط الوقائع بالأفكار (وهي مرتبطة دائما في العمل السياسي)

يصبح الوصول إلى الحقيقة أكثر تعقيدا، لأن للأفكار قوة جاذبية قد لاتقاوم في تكييف الوقائع، وفق الأفكار التي نتبناها اليوم دون مراجعة أو نقد، أو أنها تترك لدينا نوعا من التقديس لأفكارنا السابقة، أو نوعا من الارتباك بين تقديس الأفكار السابقة وتبني أفكار جديدة، وهو مالاحظته في المنهجية التي اتبعها الرفيق السرفاتي في تقييمه لوقائع وأفكار الماضي.

فوقائع الماضي تنتمي لمرحلة تاريخية بأحداثها وأفكارها وقد أدت «دورها» «التاريخي» سواء أكان كبيرا أم صغيرا، ولكنها تمنحنا، بهذا المعنى ، القدرة على تجاوز الأفكار والممارسات الخاطئة، واستخلاص الدروس بما يناسب اتجاه التاريخ، فالحقيقة مهما كانت غير مرضية لهذا الطرف أو ذاك، فهي في نهاية المطاف تتضمن الإنصاف للأفراد والمجموعات وتقنعهما بأفكارجديدة لمرحلة جديدة، وهذه المنهجية في التحليل لاتفترض الوقوف عند المسؤولية الفردية وحسب ولو كانت في موقع القيادة، بل تمتد أساسا إلى المسؤولية السياسية والتنظيمية التي تحكمت في ممارسة القيادة للعمل الجماعي كأفراد، أوكإدارة جماعية، وهي الأساس، وبهذا المعنى نحاور الرفيق السرفاتي الذي قدر له أن يكون جزءا هاما من الإرادة الجماعية لمنظمة **إلى الأمام**، ومن هذا الموقع أعاد تقييم تجربة الاعتقال وتجربة السجن، ومنه أيضا، أعاد تقييم تجربة السبعينيات، وفي هذه المرحلة سوف ينحصر النقاش بالضرورة في المواقف الفكرية والسياسية كإرادة جماعية أي كمسؤولية سياسية.

الفصل الثاني

تقييم مرحلة السبعينات

من ألف باء تقييم أي تجربة مضت، هو وضعها ضمن إطارها التاريخي حتى تتبين حدود الدور الذي قامت به والإمكانيات الفعلية المتاحة لها آنذاك، والرفيق السرفاتي قد تجنب هذه المنهجية في التقييم، واستعاد مواقف وأفكار تلك المرحلة دون أدنى تقييم نقدي والذي لن يقلل من أهمية الحركة ولكن سيضعها في مكانها الصحيح، فالذي يهمنا جميعا هو تطور النضال الديمقراطي أساسا وليس أفكار **إلى الأمام** أو 23 مارس وحسب، أو بكلمة أخرى أفكار الرفيق السرفاتي وردي عليه، بل الأهم أن نحاول أن نصل إلى الرأي المطابق أو الموقف المطابق، ولن نتقدم نحو هذا الهدف قيد أنملة إذا لم نتحاور وفق ما تمليه قواعد المنطق والعقل باعتبارهما الأدوات الرئيسية للمعرفة.

يقول الرفيق السرفاتي في الحلقة 25 من مذكراته :

«إن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحرر والاشتراكية ، انضما لهذا الاتجاه، أي اتجاه محاولة إيقاف نضالات الشعب المغربي مع نضالات الطلبة والتلاميذ»، ثم يضيف في مكان آخر «كان الطلبة والتلاميذ قد طالبوا ليس فقط بتحرير المعتقلين من الطلبة والأساتذة، ولكن أيضا طالبوا بإصلاح جذري للتعليم وبتوسيع هامش الحريات، وهكذا ساندهم الشعب في المدن والبوادي».

لكي نناقش هذه الأحكام التي كانت سائدة لدى الحركة الماركسية آنذاك، وخصوصا لدى **إلى الأمام** ومازال الرفيق السرفاتي يرددها دونما مراجعة نقدية تتوخى الموضوعية والإنصاف التاريخي، لابد أن نضع هذه الأحكام في سياق التطور التاريخي (السياسي والفكري والجماهيري)، حتى يتضح مدى صوابها أو خطئها، وهذا يقتضي التعرض للجوانب التالية:

1 ـ الوضع السياسي للمرحلة؛
2 ـ الفكر السياسي السائد في المرحلة؛
3 ـ طبيعة الحركة الجماهيرية في المرحلة؛
4 ـ حدود تأثير الحركة في المرحلة؛
5 ـ خلاصة.

1ـ الوضع السياسي للمرحلة

مقدمات هذا الوضع السياسي لمرحلة السبعينيات (كوضع جديد) بدأت بفعل وبرد فعل أدى إلى إطلاق صيرورة جديدة في الحياة السياسية المغربية، الفعل كان هو اكتشاف حركة تنظم للكفاح المسلح من أجل الإطاحة بالنظام الذي سد كل منافذ النشاط السياسي (اعتقالات 1969)، ورد الفعل كان هو الإعلان عن مشروع دستور جديد (دستور 1970) والذي دستر حالة الاستثناء ومنح الملك سلطات مطلقة جديدة مقارنة مع دستور1962، وفي مواجهة هذا التطور «الدستوري» الجديد أنشئت الكتلة الوطنية من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزبان الرئيسان الوحيدان في البلاد، الأول بقيادة **علال الفاسي** والثاني بقيادة **عبد الرحيم بوعبيد وعبدالله ابراهيم والمحجوب بن الصديق** في 28 يوليوز 1970. وصوتت على مشروع الدستور بلا، وقاطعت انتخابات البرلمان

المنبثق عن هذا الدستور (1970). وإمعانا في الاستهانة بمواقف الكتلة سمح الملك بتنظيم برلمان موال للنظام سميناه نحن في **23 مارس** : "برلمان الإقطاعيين الجدد". هذه التطورات أدت إلى تفجير أول محاولة انقلاب سنة 1971 بواسطة الجيش. فاضطر الملك إلى حل البرلمان الشكلي الموالي للنظام، وتقديم بعض التنازلات لإعادة ترميم الوضع السياسي المتردي في قمة السلطة، فربط الخط مع قيادة الكتلة الوطنية من أجل التوصل إلى توافق حول مشروع دستور جديد، ولكن الكتلة الوطنية رفضت حدود التنازلات التي قدمت، وبذلك صوتت على مشروع الدستور الجديد (الثالث 1972) بعدم المشاركة. وأدت هذه التفاعلات من جديد إلى محاولة انقلاب جديدة (انقلاب أفقير في 16 غشت 1972)، فاضطر الملك إلى إعادة النظر في طبيعة تركيبة القوى المعتمدة لحماية النظام، فأبعد الجيش عن الحياة المدنية (الإدارة المخزنية)، وجرده من أية سلطة قيادية ضمن التراتبية العسكرية التقليدية، وربط تحركاته بالقيادة الشخصية للملك، واعتمد على قوى الأمن والإدارة المخزنية المدنية التي كانت تشكل احتياطيا تقليديا.

وينبغي أن نلاحظ أن لا أحد من قيادة الانقلابيين (الجنرالات) كان يملك الشرعية لممارسة الحكم، وبالتالي كانوا يريدون إزاحة الملك الحسن الثاني، والاحتفاظ بالنظام الملكي الذي يملك شرعية وطنية، في حين كانت القيادة الأدنى (**عبابو امقران..**) تريد الإطاحة بالنظام الملكي معتمدة في ذلك على انفجار حدث الانقلاب دونما تأثير داخل الجيش.

إذن حركة الصراع السياسي في البلاد منذ 1970 عرفت تطورات سياسية سريعة ومتواصلة في اتجاه سلبي بالنسبة للنظام و«الطبقة» السائدة،(ولم يسترجع «توازنه» الجديد والذي

سيستمر إلى 1998 إلا بعد أن جدد الشرعية الوطنية لاحقا بعد استرجاع الصحراء)، وفي اتجاه إيجابي عابر بالنسبة للأحزاب الوطنية : إنشاء الكتلة، التشبث بإصلاح دستوري أكثر تقدما.

ورغم المقدمات الخاصة بنشأة الحركة الماركسية فإنها قد تطورت منذ 1970 ضمن هذا المناخ السياسي العام، مناخ التراكمات التي انطلقت منذ الإعلان عن حالة الاستثناء وفشل التجربة البرلمانية الأولى، التي أظهرت المعارضة الوطنية الديمقراطية كنخبة فعالة ونشطة، والوحيدة في البلاد التي تملك المشروعية الوطنية والفكرية والسياسية في المجتمع، في حين كانت الفئات الموالية للنظام ضامرة وتفتقد أية مشروعية لا وطنية ولا شعبية ولا سياسية (ما عدا الحركة الشعبية بقيادة **الخطيب وأحرضان** : الانتساب لجيش التحرير)، فعمد المخزن منذ ذلك التاريخ إلى إغلاق الأبواب أمام النشاط السياسي العادي.

فأدت هذه التراكمات إلى نهج سياسة اعتراضية من قبل الأحزاب الديمقرطية، وبالتالي يمكن القول بأن جميع القوى كانت تجنح نحو اليسار بالمعنى الواسع للكلمة في نظام سياسي تقليدي غير قادر على استيعاب هذا الجموح ديمقراطيا، فالأحزاب السياسية صوتت ضد الدستورين (الثاني والثالث)، والجناح «الجذري» داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ظل هاجسه الأساسي الإعداد للكفاح المسلح مستفيدا من التحولات الطارئة في المنطقة.

ضمن هذا المناخ السياسي العام تطور فكر شبيبة الأحزاب اليسارية ووجدت في الماركسية - اللنينية، وخصوصا شبيبة الاتحاد الوطني ... الإطار الفكري و«السياسي» للتعبير عن جنوحها اليساري المتميز.

2. الفكر السياسي السائد في المرحلة

كان فكر الديمقراطية الشعبية هو الفكر السائد داخل القوى التقدمية دون انتماء عقائدي وإيديولوجي محدد وواضح داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبانتماء إيديولوجي كلاسيكي للماركسية بالنسبة للتحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي). وعدم إقرار إيديولوجية رسمية لحزب الاتحاد، الذي ضم فئات من مختلف الطبقات الاجتماعية، فتح المجال أمام الاجتهاد الفردي سواء داخل الأطر القيادية أو داخل الشبيبة (الطلبة). فعلى صعيد الأطر القيادية برز الشهيد **عمر بنجلون** كقائد سياسي يجتهد في نطاق الفكر الماركسي، وربما يذكر الكثير من الاتحاديين تحليله الشهير لكتاب **الرأسمال** ومدى انطباق مضمونه على المجتمع المغربي المتأخر والمرتبط بالخارج وصعوبة (إن لم يكن استحالة) تطور الرأسمالية في بلد كالمغرب بنفس الطريقة التي تطورت بها في أوروبا، ويبرهن على ذلك بمثال معبر عن طبيعة العلاقة القائمة بين التطور في أوروبا والتطور في الدول المتخلفة ومنها المغرب، كالعلاقة القائمة بين بناء عمارة والحفرة التي تؤخذ منها مادة البناء، فينتهي إلى خلاصة مفادها أن التطور يقتضي إنجاز المهمة الرئيسية وهي التحرير أولا وقبل كل شيء. وبنفس المنهج الماركسي اهتم بقضايا الطبقة العاملة المغربية وحلل صيرورتها التاريخية داخل الاتحاد المغربي للشغل.

كما برز اتجاهان داخل الطلبة الاتحاديين يركزان معا على ضرورة توضيح الانتماء الإيديولوجي للحزب الذي يعتنق الاشتراكية ولكن دون ربطها بأصلها العلمي : الماركسية . اتجاه **المانوني** الذي كان أقرب إلى ماركسية حزب التحرر والاشتركية باجتهاد اتحادي، ولنذكر هنا أن ولايته «المانوني» الرئاسية داخل

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1968 عرفت تبني موقف حزب التحرر والاشتراكية السياسي الذي كان يدعو إلى وحدة القوى التقدمية والوطنية ومشاركة عضوين منه في اللجنة التنفيذية، وظل هذا الاتجاه يواصل نشاطه مساهما في تطوير فكر الطبقة العاملة داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (والاتحاد الاشتراكي فيما بعد).

والاتجاه الثاني ماركسي ذو نزوع قومي عربي تشكل في البداية من طلبة ومدرسين وحرفيين من مراكش وتأثر بأفكار الجناح المنفصل عن حزب البعث العربي في سوريا؛ والذي شكل حزب العمال العربي الثوري بقيادة **إلياس مرقص وياسين الحافظ**، كان «**محمد الحبيب طالب**» قد عاد من سوريا محملا بتجربة داخل حزب البعث وبأفكار ووثائق حزب العمال العربي الثوري الناشئ الذي يسعى إلى بناء ماركسية عربية مستقلة عن التبعية للاتحاد السوفياتي أو للصين الشعبية، ودعوتهما معا للوحدة في مواجهة الرأسمالية الغربية، والتقت جماعة مراكش بجماعة الدار البيضاء فيما بعد وشكلت حلقة فاس في بداية 1968 (انضم الى الحلقة الشهيد **حمامة** المنسحب من حزب التحرر والاشتراكية عقب هزيمة 1967).

أما داخل التحرر والاشتراكية، فلم تطرح إشكالية الإيديولوجيا، لأن الحزب كان يعتبر أن الماركسية هي انتماؤه الإيديولوجي ، والحركة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق آنذاك كمجال للموقف السياسي، وبالتالي كانت العوامل السياسية «الخارجية» سبب الخلاف داخل الحزب؛ والتي تعمقت بعد نهوض الحركة الطلابية التي وصلت أوجها سنة 1970 وأدت إلى الانشقاق عن التحرر والاشتراكية بعد نهاية المعركة الطلابية في غشت 1970 بسبب الموقف من مشروع

«روجرس» مع انحياز للثورة الصينية بمنظور روسي (انتفاضة 1905 التي طبقت في الصين وفشلت سنة 1924 ـ 25).

لم يكن الفكر الليبرالي حاضرا بأي شكل من الاشكال في مغرب نهاية الستينيات وبداية السبعينيات عند أية نخبة من الطبقات المتصارعة في المجتمع السياسي المغربي. فقد كانت الدولة في سعيها للحفاظ على استقرارها تعتمد على فئة متخلفة ومستعدة لمساندة الدولة مساندة مطلقة بدون تحفظ لحماية المواقع الاقتصادية التي اكتسبتها خلال الاستعمار أو الرغبة الجامحة في تحسين وضعيتها خلال الاستقلال وهذه فئة لا علاقة لها بالفكر السياسي الليبرالي، بل تعتبر أن مراكمة الثروة لن تتأتى خارج التبعية الشخصية لجهاز المخزن وتثبيت أركان الزبونية المخزنية المركزية، وكانوا يستمدون أفكارهم من العلاقات القبلية والإقطاعية البدائية يحتقرون العامة ويعادون الحركة الوطنية.

وفي المقابل لم يكن الفكر الاشتراكي المغربي أو الماركسي السوفياتي يولي أية أهمية أو مصداقية للفكر الليبرالي باعتباره مجرد ديمقراطية شكلية، وهكذا تعاملت الأحزاب الديمقراطية، وخصوصا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مع الدستور والبرلمان الأول الذي شاركت فيه باعتباره مجرد فرصة سانحة تفضح سياسة النظام القائم تمهيدا لتغييره. كان الاتجاه العام في المجتمع السياسي لايؤمن بالديمقراطية الليبرالية، إن لم يكن معاديا لها في ظروف انعدام الحريات وخنق العمل السياسي.

إن عدم اعتبار هذه الأوضاع الفكرية والسياسية التي سادت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات يدفع البعض، ومنهم الرفيق السرفاتي، إلى النظر إلى الحركة وكأنها تشكل قطيعة

مع الأفكار والمواقف داخل الحركة التقدمية المغربية أو في أحسن الأحوال تربطها بالمؤثرات العربية والعالمية وحسب، كإيديولوجية مضادة للحركة التقدمية، ومولود غير شرعي لها.

صحيح أن مقولة البرجوازية الصغيرة التي سادت في تحاليل اليسار الماركسي الفلسطيني واللبناني أساسا كأداة إيديولوجية لتفسير هزيمة 5 يونيو 1967 العربية، كانت مقولة عربية بامتياز آنذاك، وتلقفها اليسار الماركسي المغربي ودمجها في تحليله للقوى السياسية المغربية ، وستأتي حرب أكتوبر لتشكك في مصداقية هذه المقولة فيما بعد ، وخصوصا في صفوف **23 مارس**، وقد استندت هذه المقولة آنذاك، في وعي الحركة الماركسية اللينينية، إلى موقف «مبدئي» من أسلوب النضال لاستلام السلطة والحكم و«إعادة قراءة كتاب **الدولة والثورة** للينين ضمن هذا السياق» والتركيز على الاختيار بين الكفاح المسلح كأسلوب أساسي للنضال وبين العمل السياسي الإصلاحي «النضال السلمي»، ولم تكن هذه المقولة «البرجوازية الصغيرة» لدى الحركة الماركسية اللينينية المغربية تستمد مصداقيتها من تحليل نظري للمجتمع المغربي في ضوء التاريخ الاجتماعي والثقافي لبلد متأخر كالمغرب، والدليل على ذلك أن موقفنا من حركة البصري «الفقيه»، رغم نعتها بالبلانكية، كان مختلفا عن الموقف من القوى التي وصفناها بالبرجوازية الصغيرة الإصلاحية. وكنا نلتقي مع هذا الجناح، رغم الإيديولوجيا الماركسية ـ اللنينية، التي تبنيناها والتي تعتمد أساسا على حركة الجماهير، وخط الجماهير، لم يكن لدينا آنذاك، وفي سياق المرحلة التاريخية اليسارية ، وضوح كاف للتمييز بين دور حركة الجماهير كقوة فاعلة في التاريخ، وبين واقعها القائم والمباشر، أو بالكلمة الكلاسيكية الماركسية

الليبنية، لم نستوعب معنى المزاج الجماهيري أو الشعبي، وعدم التمييز هذا ، للأسف الشديد، يعيد إنتاجه السرفاتي في تقييمه لحركة الجماهير في بداية السبعينيات متأثرا بالدفاع عن أفكار تلك المرحلة بدل إخضاعها، وفق المنهج الماركسي، للنقد والتقييم التاريخي.

3- طبيعة الحركة الجماهيرية في المرحلة

بعض الأحكام الجاهزة التي اطلقها السرفاتي عن نضالات الشعب المغربي في هذه المرحلة تفتح المجال لكثير من التأويلات والالتباسات، وعلى عدة مستويات: اعتبارها حركة جماهيرية عفوية، واعتبارها حركة شعبية منظمة، واعتبارها حركة جماهيرية طلابية، و«منظمة» في نفس الوقت.

فعلى مستوى الحركة الجماهيرية العفوية لم يحدث، منذ 23 مارس 1965، أن تفجرت حركة عفوية من هذا النوع، وهذا الالتباس يتأتى من قول السرفاتي إن «الشعب في المدن والبوادي» قد ساند نضالات الطلبة، وهو لايقصد بالتأكيد حركة الجماهير «المنظمة» التي رغم تعرضها للقمع والاضطهاد السياسي، اتخذت مواقف بقيادة قواها السياسية «الاصلاحية» وحتى «الجذرية»؛ مواقف اعتراضية على تطور الاوضاع انذاك، والتي حاولنا رسم خطوطها العريضة في الفقرات السابقة.

وجميع الذين عايشوا تلك المرحلة (وخصوصا منذ 1968 إلى 1970) يعرفون جيدا كيف تطورت الوقائع السياسية، من خلال المشاركة في الأحداث، بعيدا عن الإنشاء الإيديولوجي المفسر في تلك المرحلة والمبرر ذاتيا في المرحلة الراهنة عند استرجاع الوقائع، فبعد قمع انتفاضة 23 مارس منذ سنة 1965 واغتيال الشهيد **المهدي بن بركة** وهزيمة 67 القومية، عاشت الجماهير

تحت هيمنة المخزن الحاكم بطاقم عسكري في المراكز الإدارية العليا في البلاد (الإدارة المخزنية)، ولكن هذا التطور دفع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى توحيد أجنحته؛ جناح عبد الرحيم بوعبيد وجناح عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، وساهمت هذه الوحدة في إنعاش النضال العمالي المطلبي، وإن لم تصل إلى درجة الاحتجاج السياسي بعد اعتقال المحجوبي بن الصديق، لم تحدث حركة جماهيرية خارج هذه القوى في مستوى حركة 23 مارس 65 العفوية.

أما حركة الطلبة المنظمة والجماهيرية، فقد بدأت بوادرها منذ 1968 عندما قررت اللجنة التنفيذية آنذاك (برآسة المانوني) تنظيم مظاهرات طلابية في كل من الرباط وفاس احتجاجا على عدم الاستجابة لمطالب الطلبة، وفي نفس الوقت كسر الجمود الذي كان يهيمن على الساحة، وقد شاركت حلقة فاس في هذه المظاهرات في إطار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كانت هذه المظاهرات، رغم محدوديتها من حيث الزمن والكم قد ذكرت الناس في الأحياء الشعبية بأن هناك من يحتج ضد الحكومة، وتوالى النقاش والاحتجاج داخل الحركة الطلابية إلى أن وصل إلى أوجه سنة 1970 في سياق المعركة ضد التجنيد الإجباري للطلبة، وكانت أعظم حركة جماهيرية عرفتها الساحة الطلابية بالرباط، على الخصوص بقيادة اتحادية طلابية كان من بينها عضوان من حلقة فاس (المؤتمرالطلابي سنة 1969)، هذه الحركة التي أدت إلى التسريع بظهور منظمة **23 مارس** كنتيجة إيجابية للنقاش الوحدوي الذي جرى بين ثلاث حلقات (23 مارس 1970) وظهور منظمة **إلى الأمام** في غشت 1970. وكل من عاش أو ساهم في معركة 1970

يذكر ذلك الزخم النضالي والاستعداد الجماهيري الواسع للتضحية والمشاركة في الحركة الطلابية بحماس لم يسبق له مثيل، وكانت كل القوى السياسية الطلابية تشارك في هذه الحركة، الأمر الذي سوف يتغير فيما بعد.

هكذا سارت التطورات في الساحة الطلابية التي شكلت الهواء الذي تنفس فيه اليسار في البداية، وبمجرد أن حاول الامتداد خارج الطلبة (التلاميذ) بدأ بالاختناق وهو في أوج «انتصاراته» عندما استولى على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وكأني بالرفيق السرفاتي عندما اعتبر أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحرر والاشتراكية قد أوقفا «نضالات الشعب المغربي» مع نضالات الطلبة، ينسب ربما دون وعي منه، النفوذ على الشعب لهذين الحزبين، والنفوذ على الطلبة للحركة الماركسية - اللينينية ولكنه يعود في نفس الفقرة ليؤكد أن نضالات الطلبة قد ساندها الشعب في المدن والبوادي.

وحتى أضع الرفيق السرفاتي في صورة ذلك الظرف أسوق له تجربة عشناها، نحن رفاق **23 مارس**، في مراكش عن كيف «كان الطلبة والتلاميذ قد طالبوا ... بتحرير المعتقلين من الطلبة والأساتذة.. وهكذا ساندهم الشعب في المدن والبوادي».

ففي سنة 1972 جاء بعض الطلبة المنتمين لمنظمة **23 مارس** إلى مراكش خلال عطلة الربيع او الشتاء (لا أذكر)، وكنت آنذاك مسؤولا عن التنظيم السري للمنظمة، وطلبوا من اللجنة المحلية أن تساندهم في تنظيم مظاهرة للتنديد باعتقال الطلبة والأساتذة «الذين يتحدث عنهم الرفيق السرفاتي في مذكراته»، ومن فرط حماسنا آنذاك لم نتردد في قبول الطلب والمشاركة في المظاهرة كتنظيم سري محلي، وقد كان مقررا

إجـراؤهـا في «سـوق السـمـارين » حـتى يكون لهـا صـدى وسـط الشـعب، حـضـر الطلبـة (وعـددهم قليل) ملثمين حـتى لا يتم التعرف على هويتهم من طرف البوليس (وهم طلبة من جامعة الرباط)، بينما شاركنا نحن، التنظيم المحلي (ومعظمنا أساتذة معروفون في المدينة وفي الاتحاد المغربي للشغل) بوجوه سافرة، ولم يشارك معنا أحد من الجماهير التي تحدث عنها الرفيق السرفاتي، (وطبعا فوجئوا بهذا الجري البطيء في الزحام)، قطعنا مسافة 500م أو أكثر بقليل ونحن نلهج بشعار «هما فين همافين...» ثم تفرقنا بسرعة قبل أن يطوقنا البوليس. كنا نعتبر أنفسنا قد أنجزنا مهمة عظيمة. وقد تكون كذلك بمقياس الظرف السياسي والتضحية الإرادية. ولكننا أخطأنا خطأ فادحا بمقياس العمل التنظيمي السري لأنه من غير المعقول أن نخاطر بتنظيم سري معزول عن الجماهير في تظاهرة علنية.

هذا مثال جزئي ولكنه يعكس المساندة التي حظي بها الطلبة والتلاميذ في المدن والبوادي في تلك المرحلة، ويعكس أيضا مستوى الوعي التنظيمي الذي كان لدينا. كانت العفوية هي السائدة في العمل السياسي والتنظيمي لدى الثوريين آنذاك، والذين كانوا بمثابة ممثلين متطوعين لتقمص ماينبغي أن يقوم به الشعب حسب الإيديولوجية الثورية.

4. حدود تأثير الحركة في المرحلة

ظهرت الحركة الماركسية - اللينية في ظرف سياسي متميز، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكادت كل التراكمات التي كانت تنمو منذ 1960 أن تقود إلى شبه تحول كيفي على صعيد الطبقة السياسية: انقلابات داخل الطبقة السائدة، الإعداد لتفجير الكفاح المسلح من قبل «الجناح «الجذري» للاتحاد الوطني، رفض الأحزاب السياسية

للتغييرات الدستورية، وصول الحركة الطلابية إلى أوجها سنة 1970 واستيلائها على المنظمة سنة 1972، وفي هذا السياق شكلت الحركة أداة مماحكة في مواجهة الجميع، وأداة «تجديد»على الصعيد الفكري رغم انتقائيته على المستوى العملي.

فعلى الصعيد السياسي لعبت الحركة دورا هاما منذ نشأتها في تحريك القاعدة الطلابية وتحريك امتداداتها: قطاع التعليم ككل فيما بعد: أساتذة وتلاميذ، وهو تطور طبيعي يعكس العلاقة العضوية القائمة بين قطاعات الطلبة والأساتذة والتلاميذ، وقد استطاعت أن تحقق بعض المكاسب «النقابية » آنذاك، سواء بالنسبة للحركة الطلابية: تراجع الحكومة عن موقفها من التجنيد ومعركة 1970، نجاح الإضراب الذي شنته الشغيلة التعليمية وساهمت في الإعداد له وتشكيل لجان المؤسسات (ربما لأول مرة في تاريخ العمل النقابي في هذا القطاع) العناصر المنتمية للحركة الماركسية اللينية (نموذج مراكش مثلا)، ودفع هذا الإضراب (سنة 1972) الحكومة إلى الاتفاق على الزيادة في أجور رجال التعليم التي كانت راكدة منذ سنين.

وهنا يمكن القول بأن الحركة كانت أكثر إيجابية وتأثيرا كلما ارتبطت بحركة جماهيرية مطلبية في القطاعات التقليدية التي نشأت فيها وتطورت، ولكن هذا التأثير بدأ في التراجع، عندما قرر النظام المخزني نهج سياسة جديدة تعتمد على تعبئة الاحتياطي المخزني التقليدي المدني لتثبيت استقرار الدولة بعد رفض الكتلة الوطنية للدستور الثالث (1972)، وخصوصا بعد انقلاب أفقير الذي كان بمثابة نهاية لهيمنة العسكر على الإدارة المخزنية، واستحواذ رجال الأمن ووزارة الداخلية على السلطات التي كانت لدى الاطر العسكرية المطاح بها.

داهمت الاعتقالات الحركة الماركسية، ومنعت السلطة المنظمة الطلابية واعتقلت قيادتها، فوجدت الحركة نفسها وجها لوجه بقدراتها التنظيمية الضعيفة، أمام النشاط السياسي المباشر، في وقت بدأت تفتقد فيه مواقعها الجماهيرية (الطلبة أساسا)، ومع هذه التطورات بدأ الخلاف بين منظمة **23 مارس** التي تعرضت لجملة اعتقالات جديدة في فبراير - مارس 1973، وبين منظمة **إلى الأمام** حول مهام الحركة في هذه المرحلة السياسية. فمنظمة **23 مارس**، وتحت تأثير ضربات القمع المتوالية، قررت العدول عن الأسلوب التحريضي ونهج سياسة تراجعية، ورفعت شعار التركيز على الطبقة العاملة بناء على التأويل الماركسي الكلاسيكي، وأصدرت وثيقة مركزية لتفسير هذا التوجه وتبرير الموقف السياسي، في حين تحمست **إلى الأمام** لأسلوب التحريض والاجتهاد في كيفية الشروع في الكفاح المسلح بتحريكها للقواعد الحمراء الصينية في المغرب، وجاء الموقف من الصحراء ليعطي لهذا الأسلوب التحريضي مبررا سياسيا جديدا ويعمق الخلاف داخل المنظمتين، مع انحياز جزء من **23 مارس** إلى موقف **إلى الأمام**.

فكانت اعتقالات 1974 نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، **إلى الأمام** سوف تمعن في سياستها التحريضية والفوضوية، و**23 مارس**، بعد انعقاد مؤتمرها بالخارج، سوف تحاول مراجعة التجربة مراجعة نقدية لتقتنع في النهاية بضرورة العودة إلى العمل السياسي ضمن الهامش الديمقراطي المتاح منذ 1977.

ولكن الحركة الماركسية - اللينية (هذا النعت الذي كان يطلق على حركات في بلدان متعددة أغلبها متعاطف مع الثورة الصينية) وهي تتوسع في محيطها «الطبيعي» بشكل عفوي

(قطاع التعليم) ،وتحقق بعض المكاسب عندما نشطت ضمن حركة جماهيرية واجتماعية ، كان همها الأساسي هو التبشير بالفكر الماركسي اللينيني بوجه عام كما استوعبته آنذاك وأسلوب النضال المسلح بوجه خاص.

صحيح أن الفكر الماركسي (الشيوعي على الخصوص) كان محاصرا في المغرب منذ الاستقلال وخلال الكفاح ضد الاستعمار؛ أولا بسبب نشأته في البداية وبسبب طغيان الفكر السلفي والقبلي وفكر الزوايا التقليدية، رغم أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد انفصاله عن حزب الاستقلال، كان يؤمن بالاشتراكية كفكرة عامة للعدالة الاجتماعية تعتمد على إنتاج مواد الاستهلاك التي يحتاجها الشعب وليس على بناء وسائل الانتاج، لم يكن هذا الاختيار مجرد اختيار فكري بل كان يناسب الوضع السياسي أساسا، بينما يعتبر الحزب الشيوعي المغربي أول تنظيم سياسي يبشر بالماركسية، ولكن الظروف العامة السياسية والاجتماعية لم تكن تسمح له بأن يجعل من هذه الإيديولوجية إيديولوجية سائدة في قطاع المتعلمين الراغبين في التغيير.

وعندما ظهرت الحركة الماركسية، وامتد نفوذها في قطاع التعليم (الطلبة والتلاميذ وقسم من الأساتذة) وفي أوساط المثقفين التقدميين، أصبح الفكر الماركسي يشكل مرجعية فكرية وثقافية ذات صدى في هذه الأوساط، تستلهمه، في المقالة والدراسة وحتى في القصيدة والقصة واللوحة الفنية، ولكن الحركة لم تنتج فكرا ماركسيا بالمعنى النظري للكلمة، خارج المقالات الدعائية والتحريضية المباشرة، غير أنها حفزت على الاهتمام بقراءة الأدبيات الماركسية التي كانت رائجة آنذاك السوفياتية «لينين»، والصينية «ماو»، والعربية «الماركسية السورية واللبنانية على الخصوص».

ووجد فيها قطاع من المثقفين جوابا عن العوامل المؤثرة في التاريخ والمفسرة لأسباب الاضطهاد والاستغلال، واهتموا بذلك أكثر مما اهتموا باستراتيجية الممارسة السياسية التي كانت محور الوجود الماركسي اللينيني: مقولات الحزب الثوري وديكتاتورية البروليتاريا وحرب التحرير الشعبية...إلخ.

المهم بالنسبة إليهم هو رفع الاضطهاد المخزني الجائر على المجتمع، والذي هو(الرفع) حتمية تاريخية لاجدال فيها.

ظل هذا النفوذ الفكري ، إن صح التعبير، ساري المفعول إلى أن تعرضت الحركة لاعتقالات 1974، حينها بدأ في الانحسار، وتمكنت الإيديولوجية التاريخانية للأستاذ **عبد الله العروي** من التأثير في قسم مهم من المثقفين التقدميين؛ والتي دعت إلى تبني الماركسية التاريخانية كأداة لتحقيق (وتجاوز في نفس الوقت) الفكر الليبرالي، كما طور الاتحاد الاشتراكي بقيادة عمر بنجلون تحليله لواقع المجتمع المغربي من خلال وثيقة المؤتمر الاستثنائي التي منحت الاتحاد نظرة جديدة لبناء الديمقراطية الاشتراكية المعتمدة على مشاركة الجماهير كما فتحت الطريق للنضال السياسي الديمقراطي.

هذه هي حدود التأثير الذي مارسته الحركة في بداية نشأتها سياسيا وفكريا وهي تحضر لمشروع أكبرمن طاقاتها بكثير؛ وتقود معركة ضد جميع الأطراف المشكلة للمجتمع السياسي المغربي وخصوصا القوى الديمقراطية التي كانت تنهج سياسة اعترضية على الصعيد السياسي، و«جذرية» (بمنطق الحركة الماركسية آنذاك) على صعيد الإعداد للكفاح المسلح، وهذه الإمكانية لم تكن متاحة لليسار الماركسي اللينيني في الجزائر وتونس ومصر وسوريا ..إلخ (أما اليسار الفلسطيني، فقط انضم إلى منظمة التحرير الفسطينية في ظروف وطنية

خاصة مازالت قائمة إلى الآن، وفي شروط أغرب استعمار استيطاني عرفه القرن العشرون). وهذا يقودنا إلى الخلاصة التالية حول فترة السبعينيات من جهة والعوامل التي ساعدت على استمرار الحركة إلى الآن بأشكال تنظيمية مختلفة من جهة أخرى.

5. خلاصة

فالبعض يعتبر أن الحركة الماركسية اللينينية قد نجحت في الاستمرار والتطور بفضل استيعاب أحد أجنحتها لضرورة مراجعة خطها السياسي والتنظيمي، وهذا الرأي يقدم **23 مارس** كمثال لهذا التطور، بحيث انتقلت من العمل السري إلى العمل الشرعي (أو العلني) في وقت مبكر، والانخراط في العمل السياسي الديمقراطي المتاح في علاقة مع إكراهات النظام المخزني من جهة، والاستعداد الممكن للجماهير المغربية للعمل السياسي من جهة أخرى، وبذلك تمكن هذا الجناح من الحركة الماركسية اللينينية من فهم الخصوصية المغربية، واستطاع أن يضمن الاستمرار لوجود الحركة الماركسية.

في حين يعتبر البعض الآخر أن الحركة الماركسية ـ اللينينية، استمرت بفضل صمودها في المعتقل و«ثباتها» على الموقف المبدئي من النظام وتقرير المصير، وهذا هو رأي الرفيق السرفاتي. وفي رأيي أن هذين الموقفين رغم نصيبهما، مع تفاوت، من الصحة النسبية، فإنهما معا لا يفسران بموضوعية وواقعية أسباب استمرار الحركة الماركسية اللينينية في المغرب على الخصوص، بخلاف دول عربية أخرى، كما أسلفنا القول مثل الجزائر وتونس ومصر وسوريا والعراق...إلخ (وأخص بالذكر تونس وسوريا والعراق..)، فالسبب الرئيسي الذي منح الحركة الماركسية المغربية إمكانية الاستمرار والبقاء بأشكال

مختلفة هو وجود حركة ديمقراطية، لنسميها الآن ماشئنا، شكلت خلفية موضوعية لحماية التطور الواقع على يسارها، هذا الشرط الذي لم يتحقق لأية حركة ماركسية لينينية في العالم العربي، ولنأخذ مثال تونس فقط، حيث كانت الحركة الوطنية التونسية قد استولت على الحكم بعد الاستقلال ، ولم تكن هناك خلفية وطنية ديمقراطية تونسية تحمي الحركة منذ السبعينيات إلى الآن، ولنلاحظ أن أقسى حكم صدر على معتقلي الحركة الماركسية اللينينية التونسية في السبعينيات (أعضاء القيادة) لم يتجاوز ثلاث سنوات. في حين كانت الأحكام الصادرة في حق المغاربة قاسية إلى حد كبير، نظرا لحدة الصراع الذي استمر بين النظام المخزني والحركة الديمقراطية، مع إضافة أن جناح **إلى الأمام** في الحركة قد فتح جبهة جديدة هي جبهة تقرير المصير.

الفصل الثالث

الصحراء المغربية
بين الاستفتاء والحل الثالث

اتفق المغرب على إجراء استفتاء في إقليم الصحراء، في سنة 1981، وقد كانت مبادرة من طرفه لإيجاد حل للنزاع، ردت عليها الجزائر سنة 1984 بتصعيد الصراع وحشر البوليزاريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية كأمر واقع، ثم بعد ذلك عملت الجزائر على أن يظل النزاع يراوح مكانه بعد إشراف الأمم المتحدة على تحديد الهوية لإجراء الاستفتاء، الأمر الذي دفع المغرب من جديد إلى الإقدام على مبادرة جديدة هي اقتراحه لحل ثالث عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة كانت تطالب بها جبهة البوليزاريو من قبل.

ويهمنا في هذه السطور ان نتعرض لهاتين المبادرتين اللتين سعى فيهما المغرب إلى إيجاد حل سلمي للنزاع وتجنيب المنطقة أي تصعيد قد يعرضها إلى كارثة سوف تكون وبالا على الجميع. فالحل الثالث المقترح يتوقف القبول به كحل نهائي لفض النزاع، على موقف كل من البوليزاريو والجزائر، كما كان الشأن بالنسبة للاتفاق على إجراء مسطرة الاستفتاء. وفي سياق التعرض لهاتين المحطتين سوف نناقش الأسس التي بنى عليها السرفاتي رأيه في مقترح الحل الثالث.

فلا يملك المرء إلا آن ينوه بموقف السرفاتي الذي يسعى إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في الصحراء داعيا في سنة 2000، من خلال ما عبر عنه في مذكراته، إلى ضرورة تبني ما سمي

بالحل الثالث الذي لا غالب فيه ولا مغلوب، غير أنه، وهو ينتهي به المطاف إلى تبني هذا الحل، ظل موقفه مشوبا بملابسات الموقف السابق، فالمهم في نظره هو الدخول في المفاوضات، أما النتيجة: «هل سيكون ثمة حكم ذاتي للصحراء أو دولة صحراوية تدخل في شراكة مع الدولة المغربية تحت إشراف الملك فلا يهم»، ويقارن هذه المفاوضات مع المفاوضات التي جرت بين الجزائريين والإستعمار الفرنسي، والتي تم بموجبها الاتفاق على الاستفتاء من أجل الاستقلال، ومن جهة أخرى اعتبر أن الاتفاق على الحل الثالث هو بمثابة تكفير عن أخطاء (1956- 58)،.وفي هذا السياق امتدح التصور الواقعي التاريخي للملك الحسن الثاني (عقب اتفاقه على الاستفتاء سنة 1981)، مقارنة مع باقي القوى السياسية الأخرى وخصوصا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويأخذ السرفاتي عليه اتخاذه موقفا ضد الملك في سبتمبر 1981.

وموقف السرفاتي، وهو يتنقل من الحل الأول أو الثاني (لاأدري أيهما يطابق تقرير المصير للشعب الصحراوي)، وجد فراغا لإسناد هذا الموقف فملأه بما اعتبره أخطاء ارتكبها الآخرون الذين يتفقون على الحل الأول أو الثاني (حسب ما يطابق الحفاظ على وحدة التراب الوطني).

سوف نتعرض لهذه الآراء من خلال ثلاث محطات أساسية:

1 ـ المغرب والموقف من تقرير المصير قبل 1975؛

2 ـ الاتفاق على الاستفتاء سنة 1981؛

3 ـ مقترح الحل الثالث.

1- المغرب والموقف من تقرير المصير قبل 1975

أ- اخطاء 1956-1958

لا شك أن أخطاء 1956- 58 مثلها مثل كل الأحداث الكبرى التي عرفتها التطورات السياسية بالبلاد، فبقدر ما أصبحت جزءاً من التاريخ بقدر ما أصبح تطور الواقع والوعي يتطلبان منا أن نقيمها بشكل موضوعي وأن لا ننتقي منها ما يعجبنا أو يلائم الموقف الذي ندافع عنه. فالمواقف والاختيارات تكون دائما محكومة بالعوامل الموضوعية التي تحدد المساحة المتاحة للتأثير في اتجاه الأحداث، وهذه المساحة كل لا يتجزأ، شكلت قضية تحرير المناطق المحتلة آنذاك جزءا من السياسة العامة التي نهجتها الدولة الوطنية المخزنية «الناشئة» بعد الاستقلال من جهة والحركة الوطنية المغربية من جهة ثانية.

بعد الاستقلال، لا أحد كان ضد تقرير مصير المناطق المحتلة، ولكن الدولة المغربية لم تكن قادرة على خوض حرب ضد إسبانيا وفرنسا في نفس الوقت، وجيش التحرير لم يكن قادرا على مواصلة حرب تحرير طويلة الأمد، لأن الشمال المستقل مازال مستعمرا من الناحية الواقعية (الإدارة، الجيش، البوليس) وليس من الناحية الرسمية والشعبية. يشخص المفكر عبد الله العروي هذا الوضع بعد الاستقلال في علاقته بالمناطق المغربية المحتلة، بالقول : «في مواجهة خصمين في نفس الوقت، وكانت مع كل منهما كثيرا من القضايا المعلقة، وجد المغرب نفسه، بالضرورة في موقع ضعف لأنه رفض كل مساومة هناك حيث وجدت هذه المساومة، ولأسباب سياسية لم يكن باستطاعته الاعتماد على فرنسا ضد إسبانيا، ولأجل أسباب اقتصادية لم يستطع التحالف مع هذه ضد تلك، ولاعتبارات

تاريخية وعاطفية لم يستطع التخلي عن موريطانيا لاسترجاع تندوف، ولاسبتة ولامليلية من أجل الحصول على وادي الذهب[1].

فالدولة كانت تعيش هذه التمزقات والمفارقات حيال الموقف من الأراضي المغربية المحتلة، في حين كانت الحركة الوطنية تعيش وضعا شبيها ومختلفا في نفس الوقت، وهي تساند الدولة المستقلة بقيادة الملك محمد الخامس. الخلاف كان حول طبيعة المشاركة في الحكومة. هذا الوضع وصفه الشهيد عمر بنجلون (1967) بـ «الغموض السياسي» والشهيد المهدي بنبركة (1962) بمرحلة التسويات من خلف الكواليس، وفي ظل هذا الخط السياسي المرتبك انقسم جيش التحرير على نفسه حول الموقف من الاندماج داخل أجهزة الدولة أو الاستمرار في تحرير باقي المناطق المحتلة.

فأحد «قادة المقاومة وجيش التحرير البارزين والذين تحملوا مسؤولية قيادة المؤسسة الرسمية للمقاومة وجيش التحرير» يتحدث عن تلك المرحلة في سنة 1987 قائلا : «ففداة الاستقلال كانت أهداف الحركة الوطنية والتي الكل متفق حولها على مايبدو وتتلخص في بناء دعائم الدولة (التشديد ليس في الأصل) **واستكمال الوحدة الترابية، والمؤسسات الديمقراطية**».

ويضيف قائلا: «في المرحلة الأولى، أي ما بين 1956- 1960 كان التعاون بين الأطراف المعنية قائما. وأذكر بأن المقاومة لم تتردد في المساهمة في تشكيل مصالح الأمن والجيش»[2]، الأمر الذي رفضته مجموعات من جيش التحرير واستمرت في الكفاح من أجل تحرير المناطق المحتلة.

غير أن موقف الدولة من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى، كان غير موحد فيما يخص طريقة استعادة المناطق المحتلة. «ففي حين كان محمد الخامس وعلال الفاسي...

يرفضان إجراء استفتاء ويطالبان بعودة الأقاليم المغتصبة لأنها جزء من الوطن، كان عبد الله ابراهيم والمهدي بن بركة (رئيس المجلس الاستشاري) وعبد الرحيم بوعبيد والأمير الحسن يقبلون مبدأ اجراء استفتاء في المنطقة لتقرير المصير (الموقف كان حول موريطانيا والصحراء)»[3].

كان موقف الحركة الوطنية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد يندرج ضمن موقف مبدئي هو حل جميع المشاكل في إطار وحدة المغرب العربي التي كانت هدفا ثابتا: سواء في دعم الثورة الجزائرية وإجلاء القوات الفرنسية أو إرجاء حل مشاكل الحدود أو في استعادة الاقاليم المحتلة، وهذا ما عبر عنه الشهيد المهدي بن بركة في «الاختيار الثوري» حول موريطانيا: «إن إظهار قضية موريطانيا كقضية إلحاق يتعارض مع تيار التحرير في إفريقيا، وفي الوقت الذي جرد فيه جيش تحرير موريطانيا من سلاحه فإن موقف الاتحاد الوطني من هذه القضية يتلخص في كلمتين: حرية تقرير المصير، الانتماء إلى المغرب العربي»[4].

وبغض النظر عن كون هذه المرحلة مازالت في حاجة إلى بحث ودراسة أكثر جدية وموضوعية لاستخلاص المساحة المتاحة من الممكن والمستحيل، فان ربط ضرورة الاتفاق على موقف الحل الثالث أو تبرير الانفصال، بأخطاء 56 ـ 58، هو مجرد هروب الى الوراء وحشو في الموضوع لا طائل من ورائه، فالقوى الديمقراطية الوطنية وأعضاء جيش التحرير الذين مازالوا على قيد الحياة، اعتبروا أن استرجاع النظام المغربي (وهو استرجاع في مصلحة الشعب كله) للصحراء هو بمثابة تجاوز عملي لما اعتبره السرفاتي أخطاء 56 ـ 58.

ب ـ الموقف من تقرير المصير ومحاولة خلق كيان تابع لإسبانيا

كانت المطالبة بتقرير المصير لسكان الصحراء تعني بالنسبة للمغرب عودة الصحراء إلى التراب الوطني بحكم التاريخ والجغرافيا والكفاح المشترك، في حين أن هذه المطالبة كانت تعني بالنسبة لإسبانيا من جهة والجزائر وموريطانيا من جهة أخرى خلق كيان مستقل تريده إسبانيا تابعا لها، والجزائر موال لها وموريطانيا يفصلها عن «أطماع» المغرب القديمة.

ودون الرجوع هنا إلى سرد الأحداث والوقائع السياسية، ينبغي التأكيد على فكرة أساسية، وهي أن الموقف المغربي الرامي إلى استعادة الصحراء إلى الوطن الأب، قبل الإعلان عن قيام كيان مستقل تابع للاستعمار الإسباني، كان موقفا تاريخيا وحاسما، وفي الوقت المناسب، ساعدت عليه حاجة النظام المغربي إلى تجديد شرعيته الوطنية التي خدشتها أحداث 71. 72. 73، وحاجته أيضا الى ربط الخط مع الكتلة الوطنية في إطار وطني أعم بعد فشل الاتفاق على تعديل دستور 1972، كان موقفا حاسما لأنه منع قيام أمر واقع كان سيعقد النزاع أكثر مما هو عليه الآن، إن لم نقل أنه كان سيفوت الفرصة لاسترجاع الصحراء نهائيا إلى المغرب، فقد كانت تجربة موريطانيا ماثلة أمام أنظار النظام المغربي كأمر واقع لا مفر من الاعتراف به في ظل الاعتراف الدولي.

وهذا الأمر هو الذي جعل المغرب، في ظل الظروف السياسية المشار إليها أعلاه، وبمجرد ما ظهرت نوايا الاستعمار الاسباني، يستعجل في استصدار قرار (رأي استشاري) من محكمة العدل الدولية، حتى يعتمد في تحركه العملي لاسترجاع الصحراء من الاستعمار الإسباني، على سند قانوني، وهكذا

فمجرد صدور الحكم الاستشاري سارع إلى تنظيم مسيرة شعبية، سلمية لنزع الاستعمار عن الإقليم المحتل.

وفي ظل هذا التسابق نحو إقامة كيان مستقل من جهة ومنع قيام هذا الكيان كأمر واقع من جهة أخرى، لم يكن الاستفتاء لتقرير المصير مطروحا آنذاك بالنسبة للمغرب؛ لأن «إسبانيا كانت سابقة في اتخاذ المبادرات الفردية من جانب واحد لتحقيق أهدافها الاستراتيجية مراهنة بذلك على ورقة الصراع بين المغرب والجزائر موريطانيا من ناحية، وعلى ورقة الوجود العسكري الكثيف لقواتها في الصحراء بما يكفل لها تحقيق خططها من ناحية اخرى»[5].

ولم يتم التحرك المغربي بسرعة من فراغ، بل «كانت الأحزاب الديمقراطية الوطنية المغربية قد أيدت الموقف الرسمي المغربي الذي «استجاب» لمطلبها باتخاذ قرار استرجاع الصحراء، فبادرت من جهتها إلى دعوة الحكومة الى الاعتماد على الجماهير الشعبية وتجنيد الشعب والإلحاح على أن ذلك «أمرا عاجلا قد يتطلب حلولا في الأشهر أو الأسابيع المقبلة، الشيء الذي يفرض العمل فورا على أن نخلق في الميدان نفسه وضعية تجعل موقفنا موقف العزم والمبادرة لا موقف الدفاع وردود الفعل أمام مبادرات الغير»[6].

كما طالب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال في بيان مشترك بتشكيل هيئة عليا للتحرير مكونة من «ممثلي المنظمات الوطنية التي تقوم بدور تعبئة الجماهير وتوضيح الأهداف وإقناع كافة المغاربة بتحمل التضحيات الضرورية التي يتطلبها توفير الوسائل المادية والمعنوية والجو السياسي اللازم لخوض المعركة التحريرية»[7].

ويضيف الشهيد عمر بنجلون في جريدة **المحرر**: «إن الشعب والمحاربين الذين ساهموا في معركة أنوال وبعدهم الذين

ساهموا في معركة تيزي وزلي لم يبالوا بالاتفاقيات الدولية، بل بالعكس تجندوا ضد هذه الاتفاقيات ولم يعبأوا إلا بما يؤمنون به كحق وواجب في تحرير الوطن وضمان وحدة ترابه»[8].

فلم يكن أمام النظام المغربي غير أن يستوحي من هذه المواقف، وبسرعة فكرة تنظيم المسيرة لمنع قيام كيان مستقل كأمر واقع في الصحراء كما حدث في موريطانيا، بل جعل وحدة التراب الوطني التي كان يدافع عنها الجميع هي الأمر الواقع الحاصل، وبعد ذلك يمكن التفكير، حسب الظروف الداخلية والخارجية، في التعامل مع الاستفتاء لمواجهة الرأي العام المعادي لوحدة المغرب الترابية. وطبعا الرفيق السرفاتي لم تكن تعنيه كثيرا هذه الوقائع لأنه كان يساند إقامة كيان في الصحراء، ويوحد الشعبين المغربي والصحراوي عبر الثورة. وبمنطق الصحراء مغربية يمكن القول بأن الاتفاق على الحل الثالث هو تجاوز ليس لأخطاء 56 ـ 89، ولكن لأخطاء 74. 75 (موقف تقرير المصير). التي حولت معارضة النظام إلى معارضة لوحدة التراب الوطني، وسوف يتضح ذلك من خلال تقييم السرفاتي لموقف النظام المغربي من الاستفتاء سنة 1981.

2. الاتفاق على الاستفتاء سنة 1981

عندما أعلن المغرب موافقته على إجراء استفتاء في الصحراء، عبر الرأي العام الدولي عن ارتياحه لهذا الموقف، كما رأى فيه البعض ممن كان يدافع عن تقرير المصير للشعب الصحراوي استجابة لرأيه في الموضوع، وهذاما دفع السرفاتي مثلا إلى تقييم هذه المرحلة بطريقته الخاصة بقوله : «في سبتمبر 1981 أصدر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بلاغا ضد موقف الملك، واعتقل بعض أعضاء المكتب ليطلق سراحهم فيما بعد، لقد كان

الملك في هذه الفترة يملك تصورا واقعيا وتاريخيا لقضية الصحراء، مقارنة مع القوى السياسية الأخرى كلها، باستثناء نواة تنظيم **إلى الامام** والرفاق في تنظيم **23 مارس**».

وهذه الآراء التي عبر عنها السرفاتي في موضوع الاستفتاء الذي اتفق عليه المغرب سنة **1981** تقودنا الى مناقشة المسائل التالية :

أ - موقف الملك الحسن الثاني؛

ب - موقف الاتحاد الاشتراكي؛

ج - موقف نواة "إلى الامام" و "23 مارس".

أ- موقف الملك الحسن الثاني

لا شك أن موقف الملك الحسن الثاني كان موفقا في التعامل مع معطيات النزاع القائم حول وحدة التراب الوطني، ولكن هذا الموقف الصحيح كان مجرد استطالة للموقف الوطني الأساسي؛ وهو اعتبار الصحراء جزءا من المغرب والذي يفرض ضرورة نهج كل الوسائل التي قد تؤدي إلى فض النزاع و...الحفاظ على الوحدة الترابية للبلاد، هذا الموقف الذي اختلف معه السرفاتي منذ البداية، والذي لم يكن فيه واقعيا وإن كان «منطقيا» مع الآراء التي كانت سائدة آنذاك، أما موقف الحسن الثاني الواقعي والمنطقي (بدون مزدوجتين) في الموافقة على مسطرة الاستفتاء، فقد كان في مصلحة الوحدة الترابية من وجهة نظر تفكيك التحالفات التي استقامت على الصعيد الدولي لاعتبارات مختلفة إيديولوجية (تتفق مع السرفاتي في رأيه : اليسار الشرقي والأوروبي) ومصالح اقتصادية وسياسية (الدول الغربية وأمريكا) وإقليمية (الجزائر) ووطنية (موريطانيا : التقسيم ثم الانسحاب).

وكاستطراد في الموضوع، يمكن القول إن الملك الحسن الثاني منذ بداية الاستقلال، وكرأي شخصي له، كان يميل دائما الى

موقف الاستفتاء لقناعته آنذاك، وقناعة جميع الوطنيين، أن المغاربة في المناطق المحتلة لن تساورهم فكرة الاستقلال عن الوطن الأب وخصوصا في مرحلة كانت الوطنية المغربية في أوج انتصارها ضد الاستعمار الفرنسي، فقد ناقش الزعيم علال الفاسي آنذاك موقف الأمير الحسن عندما طرحه لأول مرة في الساحة: يقول علال الفاسي في كتابه **دفاعا عن وحدة البلاد**:

«ثم أراد ولي العهد أن يقوم بتحدي السياسة الفرنسية فقال: «أنه لا يرفض أن يعبر الموريطانيون والصحراويون عن رأيهم التام بعد تحررهم من فرنسا، وفي كل الحالات يبقى هناك رباط متين هو رباط العرش العلوي الشريف». وهنا أجدني مضطرا (الكلام دائما لعلال الفاسي) إلى توضيح حقيقة أستسمح صاحب السمو الملكي في وضعها موضع الوضوح أمام الجميع، هي أنه ليس من حق الملك ولا من حق الشعب المغربي أن يقبل بوجه مبدأ إمكان اختيار إقليم من أقاليمه استقلالا غير الاستقلال المغربي العام، فموريطانيا كفاس التي أنا من مواطنيها والرباط التي تتشرف بأن سموه من أبنائها، لاحق لهم في الانفصال عن المغرب، ومن واجب الملك والشعب أن يجروهم بالقوة للمحافظة على وحدة الوطن إذا اقتضى الحال لا قدر الله»[9].

إذن الملك الحسن الثاني كان موقفه تاريخيا وواقعيا بناء على موقف مبدئي لا يمكن التفريط فيه على الإطلاق. لأنه يعتبر مسألة «حياة أو موت» عبر عنه قسم المسيرة الخضراء بطريقته الخاصة وبكل وضوح. ولذلك فإن فشل منظمة الوحدة الإفريقية سنة 83 ـ 1984 في تنظيم عملية الاستفتاء، وقبولها، تحت ضغط الجزائر والموالين لها، لفكرة الجمهورية كعضو كامل العضوية مثلها مثل أية دولة ذات سيادة، اضطر الملك الحسن الثاني في خطاب له بمناسبة ذكرى المسيرة (سنة 1985 أو 86 على ما ذكر ؟)،

وبعد هذه التطورات إلى التعبير عن أسفه لكونه لم يأخذ بموقف بعض القوى السياسية التي رفضت الاتفاق على الاستفتاء في الصحراء، وكان يعني أساسا الاتحاد الاشتراكي، وكذلك بدأ التأكيد، منذ ذلك الحين، وبشكل علني بأن الاستفتاء في الصحراء لن يكون سوى استفتاء تأكيديا، بناء على معطيات الواقع الشعبي أولا والعسكري ثانيا، ومنذ ذلك التاريخ أيضا سوف يعبر الملك الحسن الثاني عن موقفه المعروف: فليترك لي العلم وطابع البريد، وما عدا ذلك يمكن التفاوض عليه. وفي نفس الوقت فتح الباب على مصراعيه للصحراويين في تندوف للعودة إلى الوطن دون شروط وتحت راية أن الله غفور رحيم.

إذن الملك الحسن الثاني، فيما يخص قضية الصحراء كان يتخذ المواقف المناسبة كرئيس دولة، للحفاظ على وحدة التراب الوطني حسب معطيات الصراع المستجدة، وليس لأنه كان يكفر عن أخطاء 1956 . 1958، أو أنه سوف يسمح بتقرير المصير عبر الاستفتاء لقيام دولة مستقلة كما اعتقد البعض، بينما أحزاب المعارضة كانت تعبر عن مواقفها انطلاقا من مواقفها في النضال الديمقراطي الشعبي.

ب ـ موقف الاتحاد الاشتراكي

منذ البداية ينبغي أن نعيد التأكيد على ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الاتحاد الاشتراكي) عقب انفصاله عن حزب الاستقلال، كان يستمد موقفه من فكرتين أساسيتين، حل مشاكل الحدود مع الجزائر في إطار وحدة المغرب العربي، وتقرير المصير للسكان المغاربة في المناطق المحتلة والقضاء على القواعد الفرنسية التي ما زالت موجودة بالجزء المستقل، وضمن هذا المنظور اتخذ الحزب موقفا مضادا لحرب الحدود مع الجزائر سنة 1963، ولكن

بعد أن ثبت أن الدول المغاربية وخصوصا الجزائر التي استقوت بالنفط وبعلاقاتها بالمعسكر الاشتراكي واليساري عموما، والتي أصبحت تسعى إلى الهيمنة في منطقة المغرب العربي، تمنع الوحدة بين تونس وليبيا، وتضغط على موريطانيا لمعاداة المغرب، وتعمل على تحجيم الوطن المغربي، بعد أن ثبت ذلك لم يتخل الاتحاد الاشتراكي عن الهدف (وحدة المغرب العربي)، ولكنه في نفس الوقت يدافع عن المصالح الوطنية التي أصبحت مهددة في غياب تحقيق الهدف، وكان مبادرا في كثير من اللحظات الحاسمة التي عرفتها قضية الوحدة الترابية سواء عندما ألح على ضرورة استباق الخطوة الإسبانية الرامية إلى إقامة كيان مستقل، أو عندما ألح على الاعتماد على الشعب لتحرير الصحراء، وكان للقائد الكبير عبد الرحيم بوعبيد دورا هاما بالنسبة للدولة والحزب.

وبخصوص الموقف الذي نحن بصدد مناقشته في هذا الرأي، أي موقف الاتحاد الاشتراكي من الاستفتاء سنة 1981، ليس هدفي هو أن أبرر الموقف ولكن أن أفسره في نطاق التقاطع والخلاف حسب الموقع، فرئيس الدولة ليس هو المعارضة، والظروف التي تم فيها الإعلان عن الموقف ليس هي كل الظروف بشكل عام. فنحن نعرف أن الملك الحسن الثاني سافر إلى نيروبي عقب اتفاقه على إجراء استفتاء في الصحراء، المعركة الاجتماعية في 20 يونيو 1981 مازالت آثارها السلبية مهيمنة على الحزب والنقابة (وينبغي هنا أن نلاحظ أن نضال الاتحاد قد تحول منذ 1979 و1981 من مواجهة يكون سببها محاولة الجناح «الجذري» تفجير الكفاح المسلح إلى مواجهة يكون سببها المطالب الاجتماعية الملحة بالنسبة للطبقات المحرومة)، وأدت إلى اعتقال عدد من قادة النقابة والحزب،

ومنعت جريدة **المحرر وليبراسيون** وقتل واعتقل عدد غفير من الجماهير المنتفضة وحوصرت مقرات النقابة والحزب. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن موقف الحزب السياسي الرسمي الذي اتخذه المؤتمر الثالث (وهو مرحلة انتقال بين النضال «الجذري» والنضال الاجتماعي والسياسي) طالب ب «مراجعة الدستور الحالي مراجعة شاملة تستهدف تحويل نظام الحكم في بلادنا من ملكية رئاسية مخزنية تستظل بظلها الطبقات المستغلة، والفئات الانتفاعية الانتهازية للكسب، والإثراء والتهرب من المراقبة الصارمة والمحاسبة الدقيقة من طرف السلطات المختصة التشريعية والقضائية والتنفيذية وتحويلها إلى ملكية برلمانية دستورية ديمقراطية تتمثل فيها الحكومة وكافة أجهزة التسيير والتنفيذ مسؤوليتها كاملة أمام ممثلي الشعب الحقيقيين، ويتولى الملك رئاسة الدولة كحكم فوق الاحزاب والطبقات»[10]. وهذا الموقف كان يفرض على الحزب تطبيقه في الممارسة العملية - السياسية، ومن هذا المنطلق طالب بإجراء استفتاء شعبي للموافقة على إجراء استفتاء حول الصحراء، وهو الموقف الذي أثار حفيظة النظام المخزني آنذاك، وخصوصا عقب إحداث 20 جوان 1981، فحوكم عبد الرحيم بوعبيد ورفاقه في المكتب السياسي، وسجنوا لمدة ثلاث سنوات، وأطلق سراحهم فيما بعد كما قال السرفاتي، قبل إتمام مدة الحكم بقليل.

إذن فموقف الاتحاد الاشتراكي يمكن تفسيره بالأسباب السالفة الذكر، والتي تستمد معقوليتها من الصراع الديمقراطي الاجتماعي القائم من جهة، ومن جهة أخرى فالاستفتاء الشعبي الذي طالب به الاتحاد الاشتراكي من أجل الموافقة على الاستفتاء حول الصحراء، فإلى كونه مطلبا ديمقراطيا ينسجم مع موقف الحزب السياسي في المؤتمر

الثالث، سوف يعزز الموقف الرسمي لأن الانتخابات معروف نتائجها المسبقة في ذلك الوقت على الأقل، ولأن الأساسي بالنسبة للملك الحسن الثاني والأحزاب الوطنية هو حماية وحدة التراب الوطني، والصراع كان اجتماعيا وسياسيا (أي ديمقراطيا)، وهنا يمكن أن نقول بأن الخلاف بين الملك الحسن الثاني والاتحاد الاشتراكي من جهة و**إلى الامام** والسرفاتي من جهة أخرى هو خلاف مبدئي حول الاتفاق على الاستفتاء (أو عدم الاتفاق ؟) من أجل حماية الوحدة الترابية، أو الاتفاق على الاستفتاء من أجل تقرير المصير للشعب الصحراوي من أجل الاستقلال.

ج ـ موقف نواة "إلى الامام" و "23 مارس"

حول هذا الموقف يقول السرفاتي : «لقد كان الملك في هذه الفترة يملك تصورا واقعيا وتاريخيا لقضية الصحراء مقارنة مع القوى السياسية الأخرى كلها، باستثناء نواة تنظيم **إلى الأمام** والرفاق في تنظيم **23 مارس**. وقد تعرضنا لموقف الملك الراحل الحسن الثاني، وموقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛ والذي تبين من خلاله أن الخلاف لم يكن حول هدف الحفاظ على وحدة التراب الوطني، ولكن حول مسطرة الاتفاق على الاستفتاء الذي يفسر بالأوضاع الاجتماعية والسياسية، ولم يكن السرفاتي يتفق مع أحد منهما في المبدأ والهدف آنذاك، وحدة المغرب الترابية والموقف من كيفية الحفاظ عليها. وفي الحالتين ظل مسجونا في قوقعة تقرير المصير للشعب الصحراوي.

وهكذا اعتبر أن موقف «نواة تنظيم **إلى الامام** والرفاق في تنظيم **23 مارس**» كان ينسجم مع التصور الواقعي والتاريخي للملك الحسن الثاني، وهذا التحديد يثير بعض الالتباس بالنسبة للرفاق في "**تنظيم 23 مارس**" لا أدري هل يقصد

السرفاتي الرفاق الذين كانوا يتفقون مع **إلى الامام** في موقف تقرير المصير أم المقصود هم رفاق **23 مارس** الذين قرروا ممارسة العمل الشرعي وأصدروا جريدة **أنوال** سنة 1979 ؟ طبقا للحالة الأولى فإن موقف هؤلاء يطابق موقف **إلى الأمام** التي كانت تعتبر أن اتفاق الملك الحسن الثاني على الاستفتاء هو انتصار لموقف تقرير المصير للشعب الصحراوي أي انتصار لموقفهم السابق، وإذن لاحاجة لذكرهم، أما عن التأويل الثاني للمقصود برفاق **23 مارس، فهؤلاء** كانوا يساندون موقف الحسن الثاني الواقعي والتاريخي من وجهة نظر الصحراء «مغربية»، ولكنهم في نفس الوقت ساندوا المعركة التي خاضها الاتحاد الاشتراكي، الاجتماعية والسياسية في مواجهة القمع المخزني آنذاك عبر جريدة **أنوال**، لأن نضال القوى الديمقراطية لا يمكنه بتاتا أن يفصل بشكل تعسفي بين النضال الديمقراطي والنضال الوطني، ولا أدري كيف يطيب للسرفاتي أن يمنح إمتيازا لنواة **إلى الأمام** فيما يخص قضية الصحراء، ويذهب إلى حد أنها «حفظت شرف المغرب» ؟ هل يمكن أن يفهم الرأي العام المغربي هذا الموقف من خلال أنها بقيت مصرة على تقرير المصير داخل السجن أو من خلال اتفاقها، كتنظيم مغربي، مع الرأي العام الغربي والفرنسي بوجه خاص؟ الجواب عن هذه الاسئلة يمكن أن نستخلصه من رأي السرفاتي حول الموقف من الحل الثالث من زاوية التفكير لايجاد حل مستقبلي للنزاع.

3- مقترح الحل الثالث

استمر البحث عن حل للنزاع منذ ربع قرن على الصعيد الإقليمي والدولي. فبعد فشل منظمة الوحدة الإفريقية في تنظيم

الاستفتاء، وتحميل المغرب المسؤولية في هذا الشأن للأمم المتحدة منذ 1985، لم تفلح هذه الأخيرة في تطبيق مسطرة الاستفتاء، ومنذ 1991 وهي تمدد في ولاية بعثتها بالصحراء مرارا، لعل وعسى أن يتم الاتفاق على إجراء الاستفتاء. وكان آخر تمديد تم في 28 أكتوبر 2000، ولذلك فان البحث قد وصل إلى عنق الزجاجة، فالأمم المتحدة لم تعد قادرة على الاستمرار في هذه الرحلة السيزيفية، والمغرب يريد أن ينهي هذا «الفيتو» الدولي ليتفرغ لمهمات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن الجزائر مازالت تجد في استمرار النزاع بالوضع الذي هو عليه، مصلحة وطنية وإقليمية على ما يبدو الى حد الآن، وتؤثر بشكل مباشر على مواقف البوليزاريو في هذا الشأن، وهذه الأخيرة لم يعد أمامها مساحة متاحة لعدة اختيارات في مواجهة تطور الأوضاع بشكل إيجابي في المناطق المسترجعة؛ وبشكل سلبي في مخيمات تندوف. في ظل هذه التطورات اقترح المغرب إمكانية التوصل الى حل «ثالث» والرفيق السرفاتي، كما سبق القول، تعرض لهذا الحل في مذكراته، ولكن بطريقته الخاصة حيث شبه الوضع في الصحراء بالوضع في الجزائر عشية الاستفتاء من أجل الاستقلال، كما اعتبر أن المهم هو الدخول في مفاوضات، أما النتيجة «هل سيكون ثمة حكم ذاتي للصحراء أو دولة صحراوية تدخل في شراكة مع الدولة المغربية تحت إشراف الملك فلايهم»، وهذه الآراء سوف نناقشها ضمن النقاط التالية :

أ - الأمم المتحدة والاستفتاء في الجزائر وفي الصحراء؛

ب - المفاوضات وشكل العلاقة مع الصحراء.

أ - الأمم المتحدة والاستفتاء في الجزائر والصحراء

في حالة الجزائر، التي تقدمها القيادة الجزائرية إلى حد الآن، ومن يتفق معها، كنموذج في اعتماد الاستفتاء، وكحل وموقف مبدئي من جميع القضايا بما فيها النزاع حول الصحراء، هناك فرق كبير جدا من حيث الجوهر، من حيث هوية المستعمر وهوية المستعمر في اللغة والدين (الثقافة والتاريخ والصراع من اجل الاستقلال منذ الامير عبد القادر مرورا بابن باديس ومصالي الحاج إلى جبهة التحرير الوطني). إذن الاستفتاء تأكيدي بالنسبة للجزائريين ومخرج قانوني بالنسبة للاستعمار الفرنسي، ومن هنا لا مقارنة مع الفارق بين حالة الجزائر وحالة الصحراء بعد انسحاب الاستعمار الإسباني منها. وفضلا عن ذلك فإن الجزائريين أنفسهم «لم يشكلوا حكومتهم المؤقتة إلا بعد أن أحكموا سيطرتهم على معظم المدن الجزائرية الكبرى، ولم يعلنوا عن جمهوريتهم إلا بعد الاستفتاء، فكيف يمكن ان تقلب دروس ثورتهم إلى مغالطة منهجية عواقبها وخيمة ؟»[11] .

ولهذا السبب، لم يسبق للأمم المتحدة أن صادفت صعوبات، حالت دون تقدمها طيلة هذه السنوات، في إجراء عملية الاستفتاء في المنطقة، كما صادفتها في النزاع حول إقليم الصحراء. ولم تكن هذه الصعوبات بسبب الخلاف حول احترام معايير تحديد الهوية لمن له الحق في التصويت وحسب، كما يبدو في الظاهر، ولكن بسبب صعوبات تعود إلى طبيعة الهوية الوطنية والسياسية والتاريخية التي تكتنف النزاع. فمن الناحية الشكلية المحضة، ليس الاتفاق على إجراء مسطرة الاستفتاء في حد ذاته إقرارا مسبقا بالاستقلال أو الانفصال،

بل يعتبر مجرد إقرار بوجود نزاع. المغرب يعتبر الاستفتاء استفتاء تأكيديا كما كان الشأن بالنسبة للمفاوضين الجزائريين عشية الاستقلال، والبوليزاريو، ومن ورائها الجزائر، تريده أن يفضي إلى الاستقلال وتشكيل دولة، وحتى النتائج التي أسفر عنها تحديد الهوية الأولى، والتي لم ترض المغرب، منحت الجانب المغربي أغلبية نسبية مقابل ما اعتبرته البوليزاريو موال لها من المسجلين.

ولهذا، فان الأمم المتحدة، ومنذ إشرافها على عملية إجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء، وهي تضطر إلى إعادة تمديد مهمتها في المنطقة عدة مرات. وأمام هذا المأزق الأممي الذي يكلف الأمم المتحدة خسائر مادية ومعنوية تتمثل في تكاليف البعثة الأممية (المينورسو) وفي الفشل المتواصل، بدا واضحا للجميع أن تطبيق مسطرة الاستفتاء في الصحراء يواجه صعوبات، يستعصي تجاوزها بسهولة، وخصوصا في خصوصية هذا النزاع، حيث الأغلبية الساحقة من السكان المغاربة في الصحراء يندمجون في الحياة الوطنية، والمشاكل الموجودة هي مشاكل الشمال والجنوب. وهكذا بدأ التفكير في حل آخر أشار إليه كل من **ديكويلار** و**بطرس غالي** وشدد عليه المبعوث الشخصي للأمين العام الحالي الذي يشرف على المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليزاريو: **جيمس بيكر**. وفي الأخير اقترحه المغرب كحل ثالث.

ب - المفاوضات وشكل العلاقة مع الصحراء

المفاوضات هي دائما وسيلة وليست هدفا في حد ذاتها، ولذلك من الصعب أن يقبل المرء (وخصوصا الذي يدافع عن مغربية الصحراء) القول بأن المهم هو الدخول في المفاوضات

وليس مهما ما سوف تسفر عنه هذه المفاوضات، لأن الهدف واضح وثابت بالنسبة للمغرب، أي قبول جميع الحلول التي تحافظ على وحدة التراب الوطني، وأقصاها هو حكم ذاتي جهوي ومحلي كجزء من التنظيم الجهوي للمملكة الذي تقتضي الضرورة الراهنة التنموية والسياسية إعادة النظر فيه من حيث الكم والكيف. أما الاعتقاد بأن تسفر المفاوضات عن «دولة صحراوية تدخل في شراكة مع الدولة المغربية»، فانه يعيد الصراع إلى نقطة البداية، أو إلى تطبيق الحل الأول أو الثاني (حسب ما يطابق تشكيل دولة صحراوية مستقلة)، تحت اسم الحل الثالث.

فمنذ نهاية السبعينيات، و«خلال الصراع طرحت عدة مقترحات لتسوية المشكل، كان من بينها فض النزاع في إطار اتحاد شخصي بين الدولة الصحراوية والمغرب، الأمر الذي جعل الملك الحسن الثاني (الذي يعتبره السرفاتي قد اتخذ موقفا واقعيا وتاريخيا) يقول ساخرا: «يريدون مني أن أكون ملكا على جمهورية صحراوية»[11]. وهكذا يتضح أن مقترح السرفاتي للحل الثالث ما زال، بوعي أو بدونه، يعيد إنتاج موقف تقرير المصير للشعب الصحراوي (أي تشكيل دولة) بصيغة أخرى أطلق عليها الحل الثالث. وبررها بأخطاء الماضي؛ أخطاء 1956-1958 حيث كانت موريطانيا (شنقيط) والصحراء (وادي الذهب) شيئا واحدا في مواجهة إسبانيا وفرنسا معا.

فالهدف من ظاهر الكلام الذي ساقه السرفاتي في الموضوع هو الدخول في المفاوضات، أما طبيعة الحل، هل حكم ذاتي أو دولة صحراوية فمتروكة للاختيار، وكأن استمرار النزاع قائم حول قبول المفاوضات وليس حول

طبيعة الوجود المغربي في الصحراء ! صحيح أن السرفاتي يشير في أماكن أخرى الى الحكم الذاتي، ولكنه مازال ممزقا بين الموقف القديم وضرورة التلاؤم مع الموقف الجديد حيث تظل المسافة دائما قائمة بين المنطق والواقع.

الفصل الرابع

المنهج الماركسي والطريق إلى الاشتراكية

لم يتحدث السرفاتي في مذكراته عن الطريق إلى الاشتراكية، وإنما رمى ببعض الأحكام المتسرعة حول الموضوع، ولكنه فصل رأيه في حوار مطول حول **الاشتراكية أي مستقبل** بمعية المرحوم **أرنيست ماندل** (منشورات النهج الديمقراطي 1996). ففي مذكراته آشار إلى الاتحاد السوفياتي وثورة أكتوبر التي وصفها بأنها كانت كارثة على روسيا.

1- الاتحاد السوفياتي السابق وثورة أكتوبر

وإذا تجاوزنا الآن بعض الأحكام التي لايمكن أن نصفها إلا بالتبسيطية مثل ربط موقف الاتحاد السوفياتي من «مشروع روجرس» الشهير في عهد **جمال عبد الناصر**، بتخليه عن الاشتراكية، ذلك الموقف الذي اتفقت عليه مصر آنذاك، إذا تجاوزنا ذلك وانتقلنا إلى الموقف الأكثر جدية وهوما عبر عنه في الحلقة الأخيرة من المذكرات، حيث اعتبر أن ثورة أكتوبر نفسها قد «أوصلت روسيا إلى الكارثة لأنها قفزت على الواقع». ثم يتساءل استنادا إلى هذا الحكم «فهل نرغب أن نسير على نفس النهج لنصل الى نفس الكارثة بعد 70 سنة»؟.

إن أحداث التاريخ الماضية ليست مجرد اختيارات فكرية مجردة، إنها اختيارات بين قوى سياسية واجتماعية تتصارع. وسيادة اختيار ما في لحظة تاريخية ما هو إلا محصلة للصراع

بين هذه الاختيارات التي تختبر قوتها فوق الأرض. فقد كان هناك معسكران رئيسيان يتصارعان في روسيا، معكسر القيصر، ومعكسر الثورة البرجوازية الديمقراطية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى، ولا أعتقد أن الرفيق السرفاتي سوف يكون منحازا لمعسكر القيصر، تبقى إذن الأطراف التي تشكل معسكر المواجهة: المناشفة، والبلاشفة والاشتراكيون الديمقراطيون من جهة والبرجوازية التي أعلنت عن الجمهورية، المناشفة يؤيدون البرجوازية انسجاما مع أطروحة التطور التاريخي الكلاسيكي «الممرحل»، الاشتراكيون الثوريون يمثلون الفلاحين ويتمتعون بأغلبية داخل السوفيتات، البلاشفة كانت لهم قدرة على فهم التناقضات الحاصلة والتعامل معها وفق نظرية الحلقة الأضعف وانتظار الغوث من أوروبا المتقدمة.

وبهذا المنطق التاريخي والمنطق الاشتراكي السائد آنذاك، لاأحد طعن في شرعية ثورة أكتوير من المفكرين الذين يتعاطف معهم الآن السرفاتي مثل **روز الوكسبورغ** و**تروتسكي**، الأولى اعتبرتها انتصارا للاشتراكية وأخذت عليها الاستغناء عن الجمعية التأسيسية والاقتراع العام، وفهمت ذلك على أنه مجرد إجراء مرحلي. أما تروتسكي فقد اندمج كلية في الثورة منذ قيامها وتولى المهمة العسكرية الأولى. وحتى غرامشي الذي دشن مرحلة تفكير جديدة في الفكر الماركسي لم يطعن في شرعية الثورة في حد ذاتها، وإنما ميز بين ظروف الثورة الروسية (حرب الحركة) وظروف التغيير في إيطاليا (والدول المتقدمة) (حرب المواقع).

وخلال وجود الاتحاد السوفياتي السابق، ودون ذكر الموقف الصيني منه، انصبت الانتقادات على التوجه الرأسمالي البيروقراطي (**بتلهايم**، **سمير أمين**)، وفي المقابل تأييد البناء

«الاشتراكي» في الصين، ولكن لاأحد انتهى إلى القول بأن الثورة في حد ذاتها كانت كارثة أو مرفوضة أصلا.

وهذه المواقف لاتفرض بتاتا عدم التعبير عن رأي مخالف، كرأي الرفيق السرفاتي، ولكن الشرط الوحيد أن يكون الرأي المعبر عنه يستند إلى معقولية التطور التاريخي وبناء على تحليل منطقي. وتأسيسا على ذلك فلنتساءل : هل عدم وجود الاتحاد السوفياتي السابق، كان سيترتب عنه بالضرورة، حسب معطيات التاريخ وجود الصين «الاشتراكية» والفيتنام وكوبا؟ وحتى إذا اعتبرنا هذه الدول لاقيمة لها من حيث التطور، فهل كان بالإمكان انتشار الفكر الماركسي في العالم الثالث وفي المغرب أيضا؟ وهل كان بالإمكان ظهور الحركة الماركسية ـ اللينينية وأن نخوض، أصلا، في هذا النقاش حول الاشتراكية والماركسية كمنهج؟

صحيح أن التاريخ الواقعي للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية قد تجاوز الكثير من المقولات التي كانت تعتبر «مبدئية» في زمن الثورة وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي، مثل ديكتاتورية البروليتاريا والتغييرات البنيوية الطارئة على الطبقة العاملة ومفهوم الحزب الثوري وتقديس أسلوب العنف الثوري.. إلخ، ولايبقى أمام الذين يؤمنون بالماركسية كنهج للتحليل غير أن يتعاملوا مع وقائع التطور الراهنة واستنباط أساليب جديدة تناسب هذا التطور لتحقيق الاشتراكية بدل أن يلعنوا ثورة أكتوبر التي تسببت في الكارثة ليس بالنسبة لشعب روسيا وحسب، ولكن وحسب هذا المنطق، بالنسبة لكل الحركات التي آمنت بالماركسية ـ اللينينية طيلة العقود السابقة !!

فالحقيقة التي أصبحت في حكم المؤكدة الآن، أن لاالصين، فأحرى الفيتنام وكوبا.. بقادرة على تحقيق الاشتراكية كما

أوصى بها ماركس في القرن التاسع عشر كاتجاه عام لتطور البشرية، (وفي بلد متأخر ومعزول على صعيد التقدم الرأسمالي الهائل).

وفق ما كان يتيحه تطور المجتمع والعلم آنذاك، فإذا كانت حقائق العلم تخضع للتطور التاريخي وتتقدم وفق منهج متفق عليه يخضع للملاحظة والتجربة المخبرية، فإن منهج العلوم الاجتماعية أكثر تعقيدا لأنه يدمج الإرادة البشرية ويخضع للتجربة التاريخية، وهذا المنطق التاريخي هو الذي دفع ماركس الى القول في «نقد برنامج غوتا» الشهير بصدد الحديث عن طبيعة الدولة في المجتمع الشيوعي (مجتمع اضمحلال الدولة والطبقات) : «ثم يوضع السؤال التالي : أي تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي» ويجيب ماركس بتواضع العلماء الكبار:«العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال، ولن ندفع القضية الى الأمام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة "الشعب" بكلمة "الدولة"، وهذا يقودنا الى الآراء التي عبر عنها السرفاتي في الحوار المذكور أعلاه حول الطريق الى الاشتراكية.

2 - الطريق إلى الاشتراكية واضمحلال الدولة

ليسمح لي القراء أن أثبت الفقرات التي توضح رأي الرفيق السرفاتي حول الموضوع :

يقول السرفاتي :

« ...بل لايجب أخذها (أي الماركسية) على أنها مجموعة من الوصفات الجاهزة للتطبيق فلا وجود لنموذج ثوري» (ص 31).

«لم يعد ممكنا اليوم القول بأن الماركسية تزود الحركة العمالية بالعلم من خارجها أي من خلال المثقفين لقد كان القول بذلك خطأ» (ص 33).

أما في «دول العالم الثالث حيث توجد أنظمة ديكتاتورية قمعية لا يمكن بناء حزب مهيكل ذي لجنة مركزية تجتمع بانتظام وتبلور خطا سياسيا مقدسا... ذلك غير ممكن لكن، بالمقابل يمكن أن تكون لنا أنوية ثورية، وهي لن تحقق استمراريتها إلا إذا عرفت كيف تتخلص بشكل صحيح من كل إكراهات النماذج البالية للأحزاب...

عكس ذلك هو المطلوب: أن نترك الجماهير تبني تنظيماتها الذاتية لتشق طريقها نحو تحررها طلبةً وعمالاً وفلاحين... حينها ستكون الجماهير أكثر حرية في تنظيم ذاتها، وسيكون هناك مناضلون غير منظمين ...» (ص 34)، ويقول عن الدولة:

«بمجرد انتصار الثوريين على العدو، يجب أن تبدأ الدولة بالاضمحلال، لايتعلق الأمر ببناء الدولة لكي نجعلها تضمحل لاحقا، بل المطلوب هو أن تبدأ الدولة بالاضمحلال بمجرد قيام السلطة الثورية. ولن تضمحل إلا بتطور التنظيمات الذاتية للجماهير على حساب الدولة» (ص 33).

«قلت في كتاب لي سيصدر قريبا، بأن الانتصار الإيديولوجي لماركس على **باكونين ربما** كان قويا إلى حد كبير. ذلك قد يكون مجديا للعمل على إدماج إسهامات الفوضوية فيمايخص التنظيم الذاتي للجماهير، ويجب أن نعمل على دمج ماعبرت عنه **روزا لكولسمبورغ** بصدد المفهوم اللينيني للحزب ... إلخ» (ص 37).

«أستطيع القول بأن منظمتنا كانت بالفعل موسومة بهذه التعاليم (تعاليم ماوتسي تونغ عن خط الجماهير) ولست آسفا على ذلك» (ص 59).

«وأتحدث باسم ثوريي المغرب، أن ننتظر انتصار الاشتراكية الصينية لنقول هاهي الاشتراكية، فلنفعل نفس

الشيء في المغرب، ابدا على الإطلاق، إننا نبني الثورة، في المغرب، انطلاقا من قوانا الذاتية على آساس مشروع مغربي لإقامة الاشتراكية في المغرب» (ص 63).

كل الاستشهادات مأخوذة من كتاب حول الاشتراكية أي مستقبل؟ المذكور سابقا.

لايملك المرء وانسجاما مع المنهج الماركسي، إلا أن يتفق مع بعض الأفكار الواردة في هذه الفقرات مثل أن الماركسية ليست مجموعة من الوصفات، وأن الاشتراكية ليست نموذجا وحيدا ينبغي الاقتداء به، ولكن لكي تختبر مدى مصداقية هذه الأفكار في التطبيق يفاجئنا السرفاتي باستعادة «النماذج» الفكرية القديمة التي لم يكتب لها أن تتحقق وتجرب في الواقع؛ سواء في تصور التنظيم الجماهيري الذي سوف يقود إلى تحقيق الاشتراكية أو في رأيه عن اضمحلال الدولة.

3 - حركة الجماهير العفوية والتنظيم الحزبي

يؤكد الرفيق السرفاتي أنه يستمد أفكاره في الموضوع من خلال تطبيق المنهج الماركسي الذي لايأخذ بسلطة النموذج ولابسلطة الوصفة الجاهزة، غير أنه، وهو يستبعد، النماذج التي تحققت في الواقع وحكم عليها التطور التاريخي بالفشل، يستحضر بالمقابل الآراء التي كانت تعارض هذه النماذج، سواء أفكار ماركس حول الدولة أو لينين حول الحزب، أي أن الرفيق السرفاتي يعيد إنتاج «نموذج» فكري لم يتحقق في الواقع، وبالتالي من الصعب اختبار مدى قدرته على النجاح أو الفشل، من الناحية المنطقية المجردة، رغم أنه فشل فعلا في قيادة حركة التاريخ.

وهذا النموذج الفكري الذي يريد السرفاتي أن يقنعنا بصلاحيته للفوز في العمل السياسي «الحديث» هو نموذج التنظيم العفوي والفوضوي الذي ظهر في نهاية القرن التاسع

عشر وبداية القرن العشرين، ويزعم السرفاتي أن هذا النموذج يستمد أسسه من التأويل الصحيح لمواقف ماركس حول الموضوع، في حين أن هذه المواقف كانت تستجيب للمرحلة التاريخية حيث العمل التنظيمي والسياسي للأحزاب مازال جنينيا وتغلب عليه من حيث الواقع والضرورة، المطالب النقابية والديمقراطية العامة فلم يكن بالإمكان أن يتطرق ماركس بوضوح لضرورة بناء حزب طليعة ينوب عن الطبقة العاملة، لأن الشروط التاريخية آنذاك لم تكن قد أفرزت الشروط الموضوعية المساعدة على بناء تصور أكثر تطورا لمفهوم الحزب السياسي. غير أن ماركس، وفي نفس الوقت، دحض وبقوة النزعة المعادية للمثقفين معتبرا أن الجهل لم ولن يساهم في تقدم البشرية على الإطلاق.

وكما هو معروف فقد قاد هذه المعارضة لأفكار «لينين» الواردة في كتاب **ما العمل؟**، كل من من روزا لوكسبورغ و**تروتسكي** و**بليخانوف** والمناشفة من جهة أخرى. فروزا لوكسبورغ تركت للتاريخ سلطة خلق الحزب والثورة بدون وساطات، في حين ظل تروتسكي متأثرا بنظريته في الثورة الدائمة. أما بليخانوف (والمناشفة بوجه عام) فقد كان يدافع عن النضال الاقتصادي العفوي، صحيح أن هذه الأفكار والآراء عن الحزب كوعي وتنظيم مركزي بأعضاء منضبطين، كانت وليدة ظروفها التاريخية، حين تطور الجدل بين الماركسية الكلاسيكية، يمينها ويسارها وبين الماركسية الإرادية العقلانية إن صح التعبير في ربط الإرادية بالعقلانية، ويمكن القول إن ذلك الشكل من التنظيم الحزبي لم يعد صالحا لظروفنا الراهنة، فالتطور التاريخي (الفكري والسياسي والاقتصادي) قد عدل الكثير بمافيه

التنظيم الحزبي، ولكن ذلك الشكل قد أرسى الأساس الأولي لبناء الأحزاب الثورية الحديثة، ولربما الأحزاب الحديثة بدون تحديد آخر.

ولم يجد السرفاتي لدعم رأيه حول الحزب والتنظيم الحزبي سوى أفكار كل من روزا لوكسبورغ وتروتسكي، فعمد إلى حذف الوساطات: الحزب أو التنظيم المركزي، لا كتنظيم هيكلي مستقل وحسب، ولكن كوعي وعلم أيضا، لأن الديمقراطية المركزية، أو المركزية الديمقراطية الكلاسيكية كفلسفة، ليست مجرد علاقات تنظيمية هيكلية وحسب، بل إنها تستمد شرعيتها أساسا من بناء الرأي المطابق للحظة التاريخية المعنية، الأمر الذي يمكنه (الرأي المطابق)من السيادة عن طواعية داخل الحزب. وهو السبب الذي جعل لينين ينجح في قيادة الحزب حتى عندما اختلف مع أغلبية اللجنة المركزية في بعض اللحظات التاريخية الحاسمة.

لم يعد هذا النقاش ذا أهمية قصوى الآن، وخصوصا أنه كان يثار من زاوية تنظيم مركزي يعد للثورة والكفاح المسلح الشعبي، ولكن العلاقات الجوهورية بقيت هي هي (علاقة الرأي المطابق والسديد بالانضباط الطوعي)، فقد تحولت المرحلة التاريخية لتطور البشرية من راهنية "الثورة الاشتراكية" وفكرة "الشيوعية" التي هيمنت في أوروبا عقب الثورة الصناعية، الى نظرية للتغيير الوطني الديمقراطي قابلة للتحقيق في مجتمع متأخر، تهيمن عليه سلطة ونفوذ الدولة الرأسمالية في الغرب وفي العالم الثالث بالطرق الانتخابية السلمية، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى ترسيخ دور الحزب كوسيط، سواء بإيديولوجية اشتراكية أو رأسمالية. لنقل المواقف من داخل المجتمع إلى تطبيق من داخل الدولة.

إذن فوجود الأحزاب كما هي متعارف عليها عالميا أصبح ضرورة يحتمها إيماننا بالديمقراطية السياسية الوسيلة الرئيسية (إن لم نقل الوحيدة) لتنظيم الخلافات القائمة بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتناوب على الحكم طبقا لمسطرة الأغلبية والأقلية. فاستمرار جهاز الدولة في الوجود يعني استمرار السياسة . واستمرارها معاً يفرض بالضرورة وجود الأحزاب كوسائط. فمن المستحيل في ظل المرحلة التاريخية الراهنة، أن تتصور بديلا للأحزاب السياسية، كمنظم ومدبر للشأن السياسي العام داخل المجتمع وداخل الدولة من حيث المبدأ والواقع معا، وأكثر من ذلك من الصعب أن نتصور تطورا تنظيميا لشيء اسمه عمل سياسي منظم لاينبثق من الأحزاب الواقعية القائمةفي وطننا المغرب، كما هو الشأن بالنسبة لجهاز الدولة نفسه، أي تطوير الدولة المخزنية الواقعية وفق ما تسمح به الشروط الموضوعية والذاتية.

ولعل السرفاتي، بعد عودته إلى المغرب قد يلمس الخطورة التي تكتسيها فكرة الاستغناء عن الأحزاب، وترك الصيرورة العفوية وحدها تشتغل وتولد، حسب رأيه أنوية ذاتية للجماهير في مجتمع لم تترسخ فيه بعد قيم الانضباط الطوعي والتلقائي للقانون وممارسة الحرية التي لاتلحق الضرر بالآخرين ويعاني كما هو معروف من آفة الأمية والعزوف عن العمل السياسي حيث تصبح الدعوة إلى إطلاق العنان لعفوية الأنوية الثورية وكأنها مجرد دعوة للتشرذم والفوضى والتي ليست في حاجة الى فكر سياسي، وتمثل نوعا من الاستعلاء على ما هو موجود في الواقع. إنه في

نهاية المطاف شئنا أو أبينا، وعي يقدس العفوية ولكنه في نفس الوقت يمثل رأيا للنخبة المثقفة. أي أنه وعي خارج حركة الجماهير الواقعية، وقد ندفع القضية إلى حدها الأقصى والكاريكاتوري المفارق فنقول إن هذا الوعي هو مجرد مخزنية معكوسة، أي أن المخزن كان يكتم أنفاس الشعب والمخزنية المعكوسة تتركه لحال سبيله.

وفكرة الأنوية الثورية العفوية في التنظيم تؤدي إلى فكرة اضمحلال الدولة على الفور.

4 - اضمحلال الدولة

يقول السرفاتي أن ماركس «قد انتصر إيديولوجيا على باكونين هذا الانتصار الذي كان قويا إلى حد كبير»، ويضيف بطريقة غير مفهومة ولاتنسجم مع هذه المقدمة: «لذلك يكون من المجدي العمل على إدماج إسهامات الفوضوية ....». وهذا يقوده إلى إشكالية الدولة فيقول: «بمجرد انتصار الثوريين (بالطريقة العفوية والفوضوية حسب سياق التفكير) على العدو يجب أن تبدأ الدولة بالاضمحلال. لا يتعلق الأمر ببناء الدولة لكي نجعلها تضمحل لاحقا. بل المطلوب هو أن تبدأ الدولة بالاضمحلال بمجرد قيام السلطة الثورية، ولن تضمحل إلا بتطور التنظيمات الذاتية للجماهير على حساب الدولة» (مرجع سابق ص37).

سوف نترك جانبا مفهوم الجماهير وعلاقته باضمحلال الدولة الفوري؛ على اعتبار أن مفهوم اضمحلال الدولة يصبح ممكنا ومتاحا موضوعيا بعد اضمحلال الاستغلال واضمحلال الطبقات، حيث يزول كل سبب اقتصادي أو اجتماعي يحتم ممارسة نوع من الإكراه الخارجي على الأفراد، ويزول الاقتصاد باعتباره علم الندرة وعلم السياسة باعتباره علم تنظيم الإكراه.

وكانت العبارة المفضلة لدى بعض الماركسيين والتي تناسب الاضمحلالات السابقة هي عبارة خبو، والتي هي ذات معنى من حيث التلاشي «الذاتي» لجهاز الدولة.. إذا تركنا كل ذلك جانبا واقتصرنا على فكرة اضمحلال الدولة فقط، فإن المسألة تطرح على مستويين: مستوى التطور الواقعي الذي حققه التاريخ فعلا. ومستوي التصور الممكن التحقق لبناء الاشتراكية وتهييء الشروط لاضمحلال، أو خبو، الدولة.

فعلى مستوى التصور بقي، السرفاتي معلقا بين التصور الفوضوي (لدولة اللادولة) والتصور الماركسي: الاستيلاء على الدولة من طرف الثوريين، وأن «تبدأ بالاضمحلال بمجرد قيام السلطة الثورية، ولكنها لن تضمحل إلا بتطور التنظيمات الذاتية للجماهير على حساب الدولة». من المعروف في الأدبيات الماركسية المشهورة عن الموضوع. أنه لا أحد من الماركسيين الأوائل كان يفكر بطريقة تستعجل اضمحلال الدولة، وبفعل عوامل خارجية (عن الدولة نفسها). فلينين الذي ألف كتابه الشهير عن **الدولة والثورة** يقول :«بعد الثورة تحل الدولة البرولتارية محل الدولة البرجوازية. ولكن القضاء على الدولة البروليتارية. على الدولة في كل أشكالها لا يتم إلا بالانقراض الذاتي الطبيعي».

ثم يضيف مرة أخرى «تستمر الدولة البرجوازية ويستمر القانون البرجوازي في ظل الاشتراكية»، بل يذهب أكثر من ذلك إلى حد القول: «ستبقى في ظل الشيوعية. أي في عهد الرفاهية للجميع وظائف اجتماعية شبيهة بتلك التي تضطلع بها الدولة اليوم». والمعروف أيضا أن معظم كتاب لينين السابق الذكر هو مجرد تلخيص لآراء ماركس وإنجلز المبثوثة في هذا الكتاب أو ذاك عن فكرة الدولة واضمحلالها المستقبلي.

ومن جهة أخرى، فإذا كانت صياغة اضمحلال الدولة آوخبوها قد ارتبطت بالفكر الماركسي وباختفاء الطبقات وزوال ضرورة اللجوء إلى الإكراه الخارجي الذي سيحل محله الانضباط الذاتي والذي سيصبح عادة مع الزمن، ففكرة الاضمحلال لم تكن مفصولة عن سياق المرحلة التاريخية بكاملها بفكرها الليبرالي المتطرف وفكرها الاشتراكي الطوباوي والفوضوي، فقد تطور كل ذلك ضمن المنطق الذي كانت تطلق عليه المنطق التاريخي العلمي.

والمنطق العلمي ليس معطى سلفا ولا هو يتحقق في تحليلاتنا وأفكارنا بمجرد أن نعلن عن التزامنا به كما يذكرنا السرفاتي مرارا بذلك. إنه جهد منطقي وعقلي يعتمد الحجة والدليل والبرهنة وليس مجرد الوصف وحسب. يعتمد الاستناد إلى الوقائع الاجتماعية والاقتصادية ضمن صيرورة التاريخ، وهذه الوقائع تثبت الآن أن مجال ووظائف الدولة قد اتسع أكثر مما كان في السابق وخصوصا عندما يكون البلد متأخرا كماحدث في الغرب سابقا (المانيا) وكما يحدث الآن في الشرق (الصين...). فالدولة في عهد ماركس وباكونين، وحتى لينين إلى حد كبير، لم تكن قد احتلت الموقع الذي احتلته في ما بعد كقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، كما أنه لم يكن يتصور سلطة تنفيذية وتشريعية في نفس الوقت اشتراكية خارج الاقتراع العام، في حين أن الماركسيين بعد قيام الدولة الاشتراكية الأولي المتآخرة كفوا عن رؤية الجوانب الإيجابية في الدولة الرأسمالية نفسها مقارنة مع أشكال السلطة ما قبل الرأسمالية أو ما بعد الرأسمالية المتأخرة (مايطلق عليه الاشتراكية المحققة).

فمنذ ماركس لم يتوقف جهاز الدولة عن النمو والتطور، وهذا التنامي لقوة الدولة كان يعكس حاجة تاريخية موضوعية آي نمو الظاهرة الوطنية والقومية التي غابت في التصور الكلاسيكي الماركسي، وحتى تفكك الدولة السوفياتية الى دول مستقلة حدث بسبب وجود قوميات مختلفة، في حين ان استمرار الدولة المركزية في الصين بقيادة الحزب الشيوعي. فإلى جانب اعتمادها على قومية هان، فإنها تؤمن إمكانية النجاح في انجاز الانتقال الاقتصادي على الأقل في شروط «استقرار» سياسي مازال قائما إلى حد الآن.

إذن فالسؤال التاريخي المطروح ليس حول فكرة اضمحلال الدولة وتحرر الأفراد من القيود الخارجية، في مجتمع الوفرة والعلم والابداع الفردي الذي كان يمثل المرحلة العليا من الشيوعية في التصور الماركسي الكلاسيكي (ماركس لينين اما ماوتس تونغ فقد اهتم بالاشتراكية ضمن القومية الصينية). بل حول صيرورة التاريخ في علاقته بتطور أو تراجع دور الدولة من داخل او خارج الدولة؟ فـأحرى ان نطلب من الساندين في نيكاراغوا مثلا، كما فعل ذلك الرفيق السرفاتي حينما طلب منهم ان يعملوا فور تسلمهم للسلطة على اضمحلال الدولة في شروط وطنية وعالمية معروفة لدى الجميع، بل بالعكس تماما.. فالبلدان التي حققت تقدما ملموسا على صعيد العدالة الاجتماعية هي التي قادتها الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية من داخل الدولة منذ زمان مثال الدول السكندنافية ولكن نظرا لصغر حجمها السكاني وعدم تورطها في الصراعات العسكرية، لم يكن لها أي تأثير خارج بلدانها بالاضافة إلى العداء الإيديولوجي التاريخي بين الماركسية - اللينينية والاشتراكية الديمقراطية.

إذن العلم الوحيد الذي يفيدنا في التحليل هو دروس التاريخ الواقعي بعيدا عن أية دغما إيديولوجية. وهذا يقودنا الى المستوى الثاني من الإشكالية المطروحة: أي تصور ممكن لاضمحلال الدولة في المستقبل؟ لا أستطيع أن أتجاوز الجواب المنهجي السابق الذكر لماركس: «العلم وحده يستطيع الجواب عن السؤال ولن يدفع القضية إلى الأمام قيد شعرة، ولو قرنا بألف طريقة كلمة «الشعب» ب «كلمة الدولة»».

ولكن السؤال الذي يحتاج إلى تفكير ودراسة هو كيف استطاعت الدولة الرأسمالية أن تخلق نقيضها، إن صح التعبير، على الصعيد الإداري والتسيير المباشر للسكان، للمواطنين.



هوامش القسم الأول

الفصل الأول

1 . عبد اللطيف جبرو، الحقيقة أولا ، مطبعة الصومعة الرباط، ط1، 1999 ص 13.

2 . به وبها أسماء مستعارة للتخاطب العلني في السجن المدني قبل المحاكمة، «به» أطلق على الكرفاتي وبها ، أطلق على الفكاك.

3 . كان وأخواتها ، ع، الشاوي ط الاولى دار النشر المغربية الدار البيضاء 1986 ص 115.

4 . نفس المرجع السابق ص 1999.

5 . الدكتور علي الشامي، "الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي". دار الكلمة بيروت الطبعة الأولى 1980 ص 250.

6 . إلياس مرقص، نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن". دار الحقيقة بيروت بدون تاريخ ص 190.

الفصل الثالث

1 . الجزائر والصحراء المغربية ، مذكور في كتاب " الصحراء المغربية : الوحدة والتجزئة في المغرب العربي" : علال الازهر ص 117.

2 . نفس المرجع ص 107.

3 . نفس المرجع ص 116.

4 . "الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي ، ط 1 دار الكلمة بيروت 1980 ص 303.

5 . الصحراء المغربية الوحدة والتجزئة... ص 121.

6 . نفس المرجع ص 122.

7 . نفس المرجع ص 122.

8 . نفس المرجع ص 122

9 . علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد ، ص 332.

10 . البيان السياسي للمؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ص 252.

11 . علال الازهر، نفس المرجع ص 228.

الفصل الرابع

1. منشورات النهج الديمقراطي 1966.

2 . استشهاد مأخوذ من موضوع، "بناء الاشتراكية في هذه البلدان هل كان ضرورة تاريخية أم تحريفية ؟ ، علال الأزهر مجلة "الجسور" : العدد الثاني : السنة الأولى 1981 ص 150.

3 . مفهوم الدولة ، عبد الله العروي (ص 54).

القسم الثاني

حوار حول التجربة

الفصل الأول

حوار مع جريدة "الاتحاد الاشتراكي"

ديسمبر 2000

هي رحلة صحفية في جغرافية تجربة «أقصى اليسار بالمغرب» وهي جغرافية صعبة الممرات والداخل، كثيرة المنزلقات التي قد تقود راسا إلى التجني على التجربة وعلى أبطالها. لكن حرص القراءة المنصفة، هو الفانوس الذي يمكن للواحد منا أن يسير في نوره حتى يقارب بعضا من التفاصيل التي لم تقارب بما يكفي من الوضوح والتفصيل في تجربة «أقصى اليسار المغربي»! تجربة كانت حقبة الستينات والسبعينات مرحلتها الكبرى. وكانت تجربة لافتة بما راكمته من اسئلة ومن اساليب عمل ومن خيبات وضرائب إنسانية بالغة الثمن...

هنا رحلة تحاول أن تفهم ما الذي حدث؟ كيف حدث؟ ولماذا حدث؟

□ علال الأزهر، أنتم واحد من أهم أطر اليسار المغربي، استحضارا لكتاباتكم الرصينة، نود أن نسألكم ماذا تبقى في ذهنكم من مرحلة تأسيس حركة اليسار الماركسي بالمغرب ؟

■ صيرورتان بارزتان ومتراكبتان، رغم التفاوت في الزمن تحددان سمة هذا الجيل الذي أسس الحركة الماركسية - اللينينية: - اضطهاد الحركة الاتحادية التي كانت ذات جذور عميقة في أوساط الشعب المديني، على الخصوص بعد

اعـتـقـالات 1963 وخلق جـو من الإرهـاب لخنق نشـاطـهـا السيـاسـي الـعـادي: ثم جاءت أحـداث 23 مـارس 1965 لتقـوي هذا الشعور بالمأساة لدى هـذا الجيل من الشباب الذي عـاش حـملة قمع وتقـتـيل لم يشهـد المغـرب المستقل مثيـلا لها من قبل. والمأسـاة في السـيـاسـة تطـرح سـؤال : لماذا ؟ وكيف ؟ في نفس الوقت. أي السياسة المباشـرة والتاريخ، أي تسلط الدولة المخـزنية وفشل الحـركة الوطنيـة. هـذه هـي الصـيـرورة الأولى والأسـاسيـة. الصيرورة الثانيـة تمثلت في تراجع المد القـومي العربي (انفصال سـوريا عن مـصـر والاحـتـراب المغـربي الجـزائري...)، وقـاد هذا التراجع المتواصل إلى هـزيمة يونيه 1967.

كـانـت الـرغـبـة جـامـحـة لـدى هـذا الجـيـل في الإمـسـاك بحلقـة مـا تكون سندا قـويا لمواجـهـة التـراجـيـديا الـوطنيـة والهـزيمة القـومـيـة والسـعـي إلى اسـتـمـداد الشـرعـيـة من الانتـصـارات الوطنيـة التـي تحـقـقـهـا دول اخـرى فـي العـالم، فـسـاد الاعـتـقـاد بأن مـجـرد الانتـمـاء الإيديولوجـي وحـده سـوف يحقق لامحـالة الانتـصـار السـيـاسـي والعـسكـري مـثل مـا حـدث في الـصين ومـا يـحـدث فـي الفـيـتـنـام. بل إن الانتـصـار الـسـيـاسـي والعـسـكري يقـود فـي الـنهـايـة إلى الانتماء الإيديولوجي الصحيح (مثال كوبا).

▢ لو نحـدد تاريخـا للبـدايات، هل نستطيع الحـديث عـن سنوات 69/66 ؟

■ كـانت البـداية حلقـة مـراكش التـي أسـسـهـا عـدد من ممثلي هذا الجيل الذي عـاش المأساة وكله إصـرار على رفض نتـائجـهـا السلبـيـة. حـضـرت اجـتـمـاعـين لهـذه الحلقـة ربما كنت الموظف الوحـيـد داخل هـذه الحلقـة (مـعلم)، كنت مـتـعـاطفـا مع الـفكرة العامة حول ضرورة التغيير، وحديث عهد بالاطلاع على مبادئ

الماركسية. فقد كانت تغلب على «ثقافتي» النزعة الوجودية بطابعها العام: وخصوصا في جانبها الأدبي (الالتزام عند **سارتر**: دروب الحرية، الغثيان.. ومجلة الآداب البيروتية). كانت الثقافة السائدة داخل هذا الجيل تختلط فيها الماركسية بالوجودية، والماركسية بالقومية، وضمن هذا السياق بدأت أتعرف على الماركسية والفكر الماركسي عموما.

وطبعا كان الجميع ينتمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (استثناءات قليلة)، فقد كنت اتحاديا بالوراثة منذ 1959. فالوالد **محمد بن قدور** رحمه الله كان قد انفصل مع الجناح التقدمي عن حزب الاستقلال وحضر المؤتمر الثاني (إلى جانب المناضل **فكري محمد** الذي كان من أعضاء هذه الحلقة). واعتقل سنة 1963 . كانت حلقة مراكش بالنسبة لي دعوة إلى التكفير في عمل سياسي إيديولوجي مختلف من داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في نهاية المطاف. كان الجانب الواضح والبارز هو غياب السند الإيديولوجي الاشتراكي الماركسي داخل الحزب، وكانت طريقة **محمد الحبابي** الوضعية في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغربية لاترضي فضولنا الطبقي في التحليل.

انتقلت الى فاس بعد حصولي على البكالوريا سنة 1966 كطالب أستاذ، كما سينتقل **الطالبي والمريني** إلى الرباط. في هذه الأجواء الجديدة توفر مجال أكثر اتساعا وحركية واستعدادا للاهتمام والفهم، مجال الوسط الطلابي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. في فاس تعرفت على **مسداد وحمامة وكوار** الذي سيلتحق بفاس فيما بعد. كان الحدث البارز الذي سيعمق الشعور بالمأساة داخل هذا الجيل هو هزيمة يونيه 1967، مازالت أذكر كيف استبد الغضب والألم بجموع الطلبة

والطاليات وهرعوا عن بكرة أبيهم كما يقال، الى فاس الجديد عن طريق مستشفى الغساني والمناطق الخالية في الظلام الدامس ليحتجوا ويعبروا عن غضبهم لما لحق الأمة العربية من هزيمة لم تكن منتظرة.

هذا الحدث سوف يعمق التمسك بالسند الإيديولوجي لهذا الجيل؛ وخصوصا الحلقات الصغيرة التي كانت جادة في البحث عن جواب لأسباب المأساة والهزيمة، ولاسيما أن هذا السند الاإديولوجي سوف يصبح علامة بارزة لتفسير وتجاوز الهزيمة القومية.

كان الطلبة الاتحاديون، كما هو معروف يشكلون القاعدة المطلقة للمنظمة الطلابية، منذ البداية تحملت المسؤولية النقابية في التعاضدية والفرع الى جانب مسداد والصبري محمد الذي كان من الطلبة الاتحاديين النشيطين، وحمامة الذي انسحب من الحزب الشيوعي المغربي عقب هزيمة 67 مباشرة احتجاجا على موقف الاتحاد السوفياتي «السلبي» من الحرب، وأصبح مواليا للصين ومتحمسا لعمل سياسي خارج الأحزاب التقدمية، وبدأ يخوض في نقاشات مع الطلبة الاتحاديين وخصوصا مع من يلمس فيهم تقاربا مع أفكاره.

استمر الاتصال، بالطالبي والمريني سواء في الرباط ضمن نشاط الطلبة الاتحاديين أو في مراكش. كان الطالبي والمريني من العناصر الأساسية في الدعوة إلى التفكير الجديد. وبعد نقاشات بين كل من مسداد وكوار وحمامة وأنا من فاس والطالبي والمريني من الرباط قرر هؤلاء تشكيل حلقة سرية بناء على القناعات المشتركة العامة التي توحدهم: إيديولوجيا الفكر الماركسي اللينيني كانتماء، تجاوز

فكر البرجوازية الصغيرة الغامض والانتقائي: ضرورة الإعداد للعنف الثوري، والتفكير في إعادة بناء الصراع السياسي الوطني والقومي وفق هذه الافكار العامة. كان حرصنا شديدا على التزام أقصى درجات السرية. الأمر الذي كان يشعرنا بأننا مقبلون على عمل جليل وعظيم ومحفوف بالمخاطر الضرورية.

في رحاب الجامعة، لم ننسلخ عن جلدنا الاتحادي، بل كان هو الدرع الواقي في البدايات التأسيسية. وساهمنا من خلاله في قيادة كل المعارك والإضرابات التي خاضها الطلبة للدفاع من المطالب النقابية المباشرة والمواقف السياسية والقومية. وفي غمرة هذا الحماس لم نقبل أن يتجاهلنا الزعيم المرحوم **علال الفاسي**، عندما أصر على أن يلقي محاضرة عن فلسطين في الكلية (فرع فاس) باسم الاتحاد العام لطلبة المغرب الذي لم تكن له أية تمثيلية داخل الطلبة. طلبنا من الزعيم علال الفاسي، احتراما وتقديرا لمكانته الوطنية أن يلقي محاضرته باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ولكنه رفض ذلك، فقبلنا التحدي ولم يكفنا مقاطعة الطلبة للمحاضرة. بل ذهبنا في التحدي إلى إفشال النشاط من أساسه، شوشنا على الأفراد العشرة أو العشرين في أحسن الأحوال، الذي جاء معظمهم من خارج الطلبة، الأمر الذي دفع سائق الزعيم علال الفاسي إلى ضرب الباب الزجاجي للقاعة حتى دمت يداه، وعلال الفاسي في إطار التحدي، لا يبالي بما يحدث من حوله، حتى أطفأنا الأنوار، فانتهى كل شيء. في اليوم الموالي نشرت جريدة العلم على صفحتها الأولى وبالبند العريض : جماهير غفيرة من الطلبة بفاس تحضر للاستماع لمحاضرة

الزعيم علال الفاسي. فانتصر التحدي الميداني المحدود وانتصر التحدي الإعلامي الواسع.

لم يكن الزعيم علال الفاسي - وأعضاء حزب الاستقلال - يهمه موضوع المحاضرة بقدر ما كان يهمه إعادة الاعتبار لمنظمة طلابية غير ممثلة (أو غير معترف بها) من قبل الطلبة.

تواصلت اللقاءات داخل الحلقة من أجل تبادل الأخبار وطبيعة الاستعداد الطلابي والشعبي لقبول أفكار الحلقة ومواصلة بناء الموقف الإيديولوجي والسياسي. وفي بداية سنة 1968 فكرنا، نحن الستة، أن نختبر مدى قدرتنا على التعبير عن موقفنا جماهيرياً ولو في نطاق محدود جدا، فقررنا أن نطبع منشوراً يدعو إلى مقاطعة سلطان الطلبة. وفي نفس الوقت نعبر عن موقف من الأحزاب التقدمية الانتظارية، لأول مرة بشكل جماهيري في فاس، حرصنا على السرية المطلقة في الطبع (في البيضاء بآلة حجرية بالدار التي كان يسكنها كوار) وفي النقل إلى فاس (وكأنه سلاح ناري) والتوزيع. وهنا تكلف الأربعة الموجودون بفاس بهذه المهمة، وقد كنا معروفين لدى الطلبة كمسؤولين في أجهزة المنظمة الطلابية، ولذلك كان علينا أن نفكر (مسداد كوار، حمامة وأنا) في الطريقة المثلى لتفادي التعرف علينا، فاتفقنا على ارتداء الجلاليب ووضع جوارب نسائية على وجوهنا، واليوم يمكن أن نلاحظ أن منظراً كهذا يثير الريبة والشك أكثر مما يساعد على التنكر.. تكلف كل واحد بطابق من الطوابق الأربعة، ومن حسن الصدف أننا لم نصادف أحداً من الطلبة في الممرات التي تخترق الطوابق، ولاسيما في ذلك الوقت المتأخر من الليل الذي اخترناه قصداً لتفادي أية مفاجأة.

في صباح اليوم الموالي وقفنا نراقب ردود الفعل وسط الطلاب حول مضمون المنشور وخصوصاً الموقف من القوى الديمقراطية، كانت الشكوك تحوم حول حمامة المنسحب من الحزب الشيوعي الذي ينتقد علانية مواقف الأحزاب من خارجها. قاطع الطلبة بحماس سلطان الطلبة، رغم حضور **أحمد العلوي** محاولاً إفشال المقاطعة وتنصيب ابن عرفة الطلابي. وقد صادف هذا اليوم ذكرى فلسطينية، وتكلفت بإلقاء كلمة بالمناسبة في الموضوع. وكانت أول مرة أقف فيها أمام جمهور الطلبة، كانت لحظة حرجة بالنسبة لي، فقد تلعثمت وما كدت أنهي الكلمة القصيرة حتى تنفست الصعداء.

استمر نشاطنا السياسي العلني كأفراد (باستثناء حمامة) داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي هذا الإطار تم الإعداد للمؤتمر الثاني عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وكالعادة عقد الطلبة الاتحاديون من قبل مؤتمرهم الحزبي التحضيري افتتحه المرحوم **عبد الرحيم بوعبيد** بعرض سياسي، وناقش الطلبة الاتحاديون الموقف السياسي بالدعوة إلى وحدة القوى التقدمية والوطنية، واتفقوا على أن تؤول الرئاسة إلى **عبد اللطيف المانوني**. في الموقف من القضية الفلسطينية بدأ موقف حلقة فاس يتميز نسبياً بنقد البيروقراطية العسكرية المسؤولة عن الهزيمة.

خلال انعقاد المؤتمر الطلابي، وقع حدث أثار ضجة عابرة (له علاقة بأعضاء الحلقة). فقد تقدم حمامة بملتمس يدعو فيه المؤتمر إلى بعث برقية تؤيد الثورة الثقافية في الصين، فاضطربت القاعة، عندها طلب أعضاء الحلقة الآخرون من

حمامة سحب الملتمس ففعل، لأن الأعضاء الآخرين لم يكونوا متحمسين للدفاع عن الثورة الثقافية. كان الاهتمام بالثورة الصينية ينصب على مرحلة الكفاح من أجل الاستيلاء على السلطة والاستفادة من دروس الثورة الصينية الفلاحية.

تشكلت اللجنة التنفيذية برئاسة عبد اللطيف المانوني وإضافة عضوين من التحرر والاشتراكية (**الخياري وبلمجذوب**)، كانت الأجواء السياسية داخل المنظمة الطلابية مواتية لإعادة بناء النضال الطلابي، وهكذا تقرر في بداية سنة 1969 تنظيم مظاهرات طلابية في كل من جامعة الرباط وفرعها بفاس من أجل الاحتجاج وكسر الجمود السياسي القائم آنذاك. وإذا كان كل الطلبة الاتحاديين متحمسين لإعادة الروح للنضال الطلابي. فإن ذلك كان يلتقي مع أهداف الحلقة.

كانت الحلقة متشددة في توسيع العلاقات التنظيمية خوفاً من الاختراق البوليسي، في حين كانت القضية الفلسطينية أداة العمل التنظيمي، وهكذا بادرت إلى تشكيل لجنة فلسطينية في مراكش تتكون من حرفيين تعرفت عليهم بواسطة **الحنفي** غسال تقليدي، وبائع سمك وصاحب فران تقليدي، و**بوقال** المعروف في الوسط التقدمي بمراكش، كانت جريدة **الحرية** ومنشورات الثورة الفلسطينية هي أداة العمل التكويني للحلقة، وكتبت أول تقرير (بمثابة رأي) مفصل عن أهمية هذه اللجنة وإمكانية تعميمها كإطار للعمل التنظيمي غير المباشر.

نسيت أن أقول أن **عبد الصمد بلكبير** كان عضواً بالحلقة، بل يعتبر حلقة متحركة لوحده، اجتمعت الحلقة خلال هذه

السنة بعضو جديد وهو **محمد المعروفي** أستاذ فلسفة متخرج من سوريا، وكان حضوره في هذا الاجتماع هو الأول والأخير، لأنه وضع الحلقة أمام إشكالية كانت مطروحة ضمنياً من قبل، وهي ضرورة الاستناد في تنظيم كهذا إلى قيادة تملك الشرعية الوطنية، وكان **الفقيه البصري** آنذاك بمثابة أسطورة في هذا الميدان.

ناقش أعضاء الحلقة الموضوع فيما بعد، وقرروا تجميد العمل التنظيمي ريثما تستنفد كل الاتصالات واللقاءات الممكنة مع جناح البصري الذي عرف عنه أنه يحضر للكفاح المسلح، وتكلف الحسين كوار بالسفر للخارج (فرنسا) للقيام بالمهمة، كما نظم لقاءً في مراكش بين أعضاء من الحلقة (أذكر منهم الطالبي والمريني وأنا...) والحبيب الفرقاني الذي كان يعتبر من أنصار هذا الجناح، عقد الاجتماع بمنزله الكائن قرب محطة القطار. بعد عودة كوار من الخارج تحدث عن أهمية اللقاءات التي تمت مع عناصر الجناح الجذري، ولم يخبر كل أفراد الحلقة بحقيقة النشاط الذي قام به في الخارج حتى فوجئنا باعتقاله في تطوان ضمن حملة الاعتقالات التي اجتاحت الاتحاديين بعد أن وشى بهم المناضي (المناضي هذا، هو الذي قام بتصفيته المناضل **أحمد خيار** الذي قضى 23 سنةفي السجن المركزي، بعد ذلك، بالقنيطرة.م.).

ترافقت هذه التطورات مع النقاش الدائر بين الحلقة وحلقة **حرزني** و**أسيدون** حيث بدأت آفاق الانفصال عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية علانية: مع حسم الموقف من الاتصال بجناح البصري (الفقيه) والإعداد للعنف المعتمد على التنظيم الجماهيري الثوري والاتجاه نحو تشكيل منظمة ثورية مستقلة بعد توحيد الحلقات الثلاث.

قال عنا الشهيد عمر بنجلون: «هذو ريوس لحجر»..
قصة خلافنا مع «إلى الأمام»

□ لو ننتقل ذ. علال الازهر، إلى مرحلة الانشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كيف جاء التأسيس لحركتكم، ثم التسيق مع المجموعات الأخرى؟

■ كان المؤتمر الثالث عشر صيف 1969، هو بداية تبني المنظمة الطلابية لموقف حلقة فاس من القضية الفلسطينية، التي كانت قد تأثرت بموقف التنظيمات الماركسية ـ اللينينية المنبثقة عن حركة القوميين العرب (فلسطين ـ لبنان). وكالعادة انعقد المؤتمر الحزبي الطلابي التحضيري في مقر الحزب بباب الحد بالرباط، وتشكلت لجان كان من بينها لجنة لمناقشة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضية فلسطين. حضرها الشهيد **عمر بنجلون** خصيصا لإقناع طلبة فاس، الذين عرف عنهم موقفهم المنتقد لمصر ولقيادتها، بالعدول عن هذا الموقف، فقد كانت مصر تخوض حرب الاستنزاف آنذاك ضد الاحتلال الإسرائيلي، كانت معارضتنا (حضرت هذا النقاش) إيديولوجية قاطعة، فانسحب الشهيد عمر بنجلون، سأله **محمد اليازغي** عندما انسحب عن نتيجة النقاش فقال رحمه الله بالحرف: «هاذو ريوس الحجر».

انعقد المؤتمر الثالث عشر في شوطين، الشوط الأول في الرباط، حيث استغرق النقاش حول عضوية المؤتمر المدة القانونية لاستعمال قاعة كلية العلوم، انسحب بعدها طلبة التحرر والاشتراكية احتجاجا على ما اعتبروه خروقا في عضوية المؤتمر، والشوط الثاني بالدار البيضاء بمقر الاتحاد

المغربي للشغل بالمدينة القديمة. حررت مسودة المقرر حول فلسطين الذي سيقدم للمؤتمر والذي اعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية، تشكلت اللجنة التنفيذية برئاسة **محمد الخصاصي** وعضوين من الحلقة بصفتهما الاتحادية (**عبد اللطيف الدرقاوي** و**الحسين الفهيمي**).

تواصل النقاش بين الحلقات لتوحيدها في منظمة واحدة. وصادف هذا التوحيد الذي تم في 23 مارس 1970، المعركة الطلابية التي يمكن وصفها بأنها أعظم معركة يستحق الحديث عنها بتفصيل من زاوية المشاركة المباشرة في كل مراحلها، رغم أنني كنت طالبا بفاس ومعركة 70 كانت بالرباط، وقد تتاح فرصة أخرى للحديث عنها بالتفصيل الذي تستحقه.

تشكلت قيادة المنظمة الموحدة من الطالبي وحرزني والبردوزي وأسيدون، وبالموازاة تشكلت لجان وطنية كان من بينها لجنة الفلاحين التي كنت عضوا فيها إلى جانب حرزني من هيئة القيادة، وبعضوية أحد الأعضاء من خنيفرة لا أذكر اسمه، لم يظهر له أثر في صيرورة الحركة فيما بعد. تكلفت بالاتصال بفلاحين من منطقة «نتيفة» بواسطة حرزني الذي كانت تربطه بهم علاقات شبه عائلية، زرتهم مرتين أو ثلاث مرات بعد ذلك، كنت أنتقل إليهم بعد وصول الحافلة على متن البغال إلى مكان سكناهم، كان الحديث يدور حول ضرورة تغيير الأوضاع في البلاد ومعرفة الإمكانيات التنظيمية في المنطقة.

في أكتوبر 1970 عينت بأمزميز كأستاذ للسلك الأول، في بداية هذه المرحلة بدأت أستجمع الإمكانيات التنظيمية الموجودة بمدينة مراكش، تشكلت النواة الأولى الأساسية من **عبد الفاضل الغوالي** من جهة و**بلقدم** و**الموفق** و**موحا** من جهة أخرى، وعلاقات مع حرفيين وأفراد آخرين، سيلتحق **البريري** فيما بعد

بمراكش. بدأت المنظمة تتطور حثيثا في مدينة مراكش على جبهتين ثقافية (إنشاء جمعية "مدرسي اللغة العربية" وجمعية "قدماء المدرسة العليا"..) ونقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل، حيث تحملت المسؤولية داخل المكتب النقابي للتعليم الثانوي، إلى جانب عدد من أعضاء التنظيم، وانتخب الغوالي كاتبا عاما. وفي إطار الاعداد للإضراب الوطني لقطاع التعليم، أسسنا لجانا للمؤسسات في كل إعدادية وثانوية وربطنا علاقة مع نقابة التعليم الابتدائية بمراكش عن طريق الرفاق الذين انضموا إلى المنظمة وكان الإضراب ناجحا بكل المقاييس.

□ **لنستعد تقييمكم لأواخر الستينات؟**

■ في الجواب عن هذا السؤال لن أضيف كثيرا عن التقييم الذي تضمنه نقاشي مع السرفاتي حول هذه المرحلة، فقد أدت التجربة البرلمانية الأولى إلى اقتناع النظام المخزني بطاقمه العسكري، بأنه غير قادر على استيعاب الممارسة البرلمانية في شروط إبعاد الحركة التقدمية والوطنية عن ممارسة الشأن العام، فاختار الإعلان عن حالة الاستثناء وأطلق العنان لجهاز المخزن الأمني ـ العسكري لاضطهاد المعارضة السياسية؛ وخصوصا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد كانت هزيمة يونيو 67 عاملا مساعدا للإمعان في التضييق على العمل السياسي، حتى أصبح مجرد النطق بكلمة السياسة في البلاد يشكل شبحا مخيفا في أوساط الشعب المغربي، الأمر الذي دفع المرحوم عبد الرحيم بوعبيد إلى الوحدة مع الاتحاد المغربي للشغل وتشكيل قيادة من عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد والمحجوب بن الصديق، وفرض على النخبة السياسية التقدمية التفكير في كيفية مواجهة هذا الوضع. كان لاكتشاف حركة 69 رد فعل من طرف النظام لدسترة حالة الاستثناء (دستور 1970)، في ظل هذه الأوضاع تطورت الحركة

الماركسية ـ اللينينية بحلقاتها الأولى كجواب من قبل جيل الشباب، داخل الوسط الطلابي أساسا، عن سياسة القمع وكبت النشاط السياسي العادي وضرورة تغيير الأوضاع وفق المنطق الإيديولوجي السائد آنذاك على الصعيد العربي والعالمي.

□ بعد خروج القيادة في أوائل 72 تحملتم المسؤولية في المكتب السياسي، لنستعد ما جرى بين هذا التاريخ واعتقالات 73؟

■ بعد هذه الاعتقالات وخروج القيادة، تحمل الكرفاتي، باعتباره من أعضاء المكتب السياسي القدماء، مسؤولية إعادة إحياء الحياة التنظيمية للمنظمة والتحقت أنا **والفكاك** بالمكتب السياسي. كنت مازلت أمارس التدريس بأمزميز التي تبعد عن مراكش بحوالي 50 كلم، وأضطر للقيام بالمهام خلال السبت والأحد، في حين كان الكرفاتي بحكم متابعته من قبل البوليس متفرغا والفكاك متفرغا أيضا. ورغم ذلك كانت الاجتماعات تتم أساسا في منزل أحد الإخوة الفلسطينيين بابن جدية. بدأ التفكير في إصدار جريدة المنظمة وجريدة التلاميذ، في صيف هذه السنة وبالضبط في 8 غشت 1972 سافرت إلى فرنسا، للاتصال بالرفاق هناك حملت معي نشرة داخلية وضعتها تحت ملابسي، التقيت بالرفاق ولم يمر على وصولهم إلى فرنسا سوى شهرين أو ثلاثة. كانت هذه المرة الأولى التي اتعرف فيها مباشرة على محمد بنسعيد، فقد كنت حضرت مع والدي لتجمع عقد بمناسبة إطلاق سراحه هو والفقيه البصري (سنة 1959) بقاعة الاتحاد المغربي للشغل بمراكش وأخبرتهم بوضعية المنظمة بالداخل. وفي نفس الوقت علمت بأن النقاش كان يتقدم مع منظمة «ج» بحكم اللقاء المباشر، والرغبة في إعطاء شرعية وطنية لقيادة

الحركة الماركسية ـ اللينينية. وكان الرفاق يرون في المقاوم **محمد بنسعيد** المرشح للقيام بهذا الدور.

في 9 مارس 1973 وعقب اعتقال 36 عضوا من المنظمة، امتدت الاعتقالات إلى مدينة مراكش فاعتقل عبد الصمد والبربري والتجارتي وسأصبح متابعا من قبل البوليس.

□ **كيف انتهيتم إلى السرية ومتى؟**

■ صادف تاريخ الاعتقالات المذكورة أعلاه اجتماع المجلس الإداري للجامعة الوطنية للتعليم بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء، حضرت الاجتماع بحكم عضويتي فيه، بعد ذلك علمت بواسطة أحد الرفاق أن البوليس قد حاصر المنزل (في مراكش طبعا) لمدة سبعة أيام، يرافق من أراد قضاء الحاجيات الضرورية ويحبس من جاء الى الدار من الخارج، فتشوا كل شيء، مزقوا اللحاف وحجزوا كل الكتب، ليست الماركسية وحسب. بل الأدبية، وقد اعتبروا كتاب **غالي شكري** عن أدب **توفيق الحكيم «ثورة المعتزل»** يشكل إدانة واضحة لطبيعة النشاط السياسي المحظور الذي أقوم به استنطقوا أفراد العائلة بمركز الشرطة بجامع الفناء، سألوا عن العائلة بالدارالبيضاء وفتشوا منازل أخوالي: وخصوصا خالي سي محمد رحمه الله الذي رباني. إذن منذ 10 مارس 1973 بدأت أعيش حياة السرية، ربيت شنبا طويلا.

ووضعت نظارات سوداء على عيني، ومكثت بدار توجد بحي الألفة، على ما أذكر، عدة شهور لا أبرحها حتى هدأت الأوضاع وتوقفت الاعتقالات في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الاتحاد الاشتراكي) عقب أحداث 3 مارس 1973.

□ **ماذا تذكر من تجربة السرية، أماكن السكن، التنكر، التنقل والاجتماعات؟**

■ أول منزل استقررت به في البداية كان قد اكتراه الشهيد **جبيهة رحال** الذي تعرفت عليه بشكل مباشر لأول مرة، كان عضوا باللجنة المحلية للدار البيضاء ويمثل الطبقة العاملة الصناعية المتعلمة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى منزل آخر بحي مبروكة، كان الاحتياط مبالغا فيه. كانت تحركاتي محدودة جدا، فاجتماع المكتب السياسي كان يتم بنفس المقر الذي أوجد فيه، كانت ظروف السرية صعبة طبعا، فإلى جانب محدودية الحركة وضعف الموارد المالية لسد الحاجيات الضرورية، وخصوصا أن عدد المتابعين أصبح في تزايد مستمر. كانت الاجتماعات تتم في منازل مستأجرة بشكل قانوني، مقر للجنة المحلية، مقر للتقني ومقر للمكتب السياسي والمجلس الاستشاري، وكلما حامت الشبهات حول مقر معين، أو هكذا كنا نعتقد رحلنا إلى مقر آخر. وفي المدة الأخيرة انتقلنا من الأحياء الشعبية إلى الأحياء العصرية التي لا تثير الشبهات كثيرا (شقق العزاب) فاكترينا مقرا مخصصا للجنة التقنية يستفيد منه في نفس الوقت بعض أعضاء المجلس الاستشاري سابقا واللجنة الوطنية لاحقا المتابعين، كما اكترينا مقرا للجنة الوطنية قرب الملعب الشرفي.

□ **لو ننتقل إلى مرحلة اختلافكم مع مجموعة «إلى الأمام» نود لو نتوقف عند تقييمكم للوضع واقتراحكم خطة عمل؟**

■ المعروف أن منظمة «ب» تعرضت لحملة اعتقالات متوالية 73/72 (التلاميذ والأساتذة أولا، ثم الطلبة ثانيا)، فأصبح الحفاظ على الإمكانيات التنظيمية الموجودة ضروريا وخصوصا في مناطق مثل مراكش، القنيطرة، الرباط ووجدة، خارج الدار البيضاء عكس ما أشار اليه السرفاتي في مذكراته عن **23 مارس.** وهذا يقتضي التوقف عن التحريض السياسي المباشر والتفكير في خطة عمل جديدة، هذا في الوقت الذي بدأ فيه النظام

المخزني ينهج سياسة قمعية أكثر منهجية من اجل إعادة بناء استقرار الدولة الذي اهتز من قبل عدة مرات.

بعد نقاش داخل المكتب السياسي، الذي التحق به **إبراهيم ياسين**، تم الاتفاق على تأكيد خطة التراجع وإعداد وثيقة تحدد خطة العمل الجديدة وتكلفت بكتابتها. كانت الفكرة الرئيسية هي أن أي تنظيم ماركسي - لينيني لكي يستحق هذه الصفة لابد له من الاعتماد على الطبقة العاملة الصناعية التي تحتل الموقع الرئيسي في الانتاج، وأن على المنظمة أن تغير توجهها وتركز على الفئات العمالية. ولكي يستوعب التنظيم هذا التوجه، عقدت ثلاث ندوات متوالية وفي نفس الموضوع، حضرها أغلب أطر وأعضاء التنظيم. والتقييم الثلاثي للندوات ذات الموضوع الواحد اعتمد للحفاظ على حد أدنى من السرية ولضيق المكان أيضا. رغم أن جميع الأعضاء يعرف بعضهم البعض بأسمائهم المستعارة، في حين تحمست المنظمة «أ» (إلى الأمام) للتحريض السياسي المباشر وبناء الحزب تحت نيران العدو، كانت رغبة منظمة «ل» في الوحدة هي التي دفعتها إلى جعل جريدة «**إلى الأمام**» التي أسسناها نحن في منظمة «ب» أداة العمل الوحدوي، ولكن الخلاف حول تقييم الوضع السياسي وحول خطة العمل الراهنة أدى إلى نشوب الصراع وانفضاض العمل الوحدوي. وهنا يمكن أن أذكر حدثا طريفا، ففي نقاش حول موضوع وردت فيه عبارة «النظام نمر من ورق» تشبث أحد قيادي منظمة «أ» بهذا الوصف، في حين حاول رفاق منظمة «ب» توضيح المعنى المقصود في مقولة ماوتسي تونغ، أي أن الإمبريالية نمر من ورق على الصعيد الاستراتيجي ونمر حقيقي على الصعيد الواقعي المباشر، فاقترح عضو منظمة «أ» تعديلا للعبارة يعتبر بأن النظام المغربي نمر من ورق مقوى (كارتون).

أدى الخـــلاف الـى تنازل منظمـــة «ب» عن جـــريدتهـــا في الأصل (إلى الأمام) فاستحوذت عليها منظمة « أ». في حين أصـــدرت منظمـــة «ب» جـــريدة «**23 مـــارس**» (كـــان من بين الاختيارات آنذاك اسم «آنوال»).

□ **يذكـر أنه نشـأت مـعـارضـة داخل المجلس الاسـتـشـاري للمكتب السياسي لتنظيم "23 مارس".. كيف تستعيدون تفاصيل هذا الوضع؟**

■ حاولت إلى الأمـام أن تؤثر على موقف منظمة **23 مارس** السياسي والتنظيمي، فربطت علاقات حلقية مع بعض أعضاء المجلس الاستشاري، وكانت الأوضاع الناجمة عن حملات الاعتقال المتوالية ووجود عدد من أعضاء المكتب السياسي في الخارج وعدد في الداخل وطبيعة المجلس الاستشاري غير التقريرية، تضفي على الانتقادات صبغة موضوعية. إلى جانب نقد موقف التراجع بدأ يتشكل تيار يتعاطف مع إلى الامام مكون من الحبابي و**شيشاح** و**السملالي**... وأذكر أنني كتبت افتتاحية في الجريدة عقب حرب أكتوبر 73 تعيد الاعتبار لإمكانية انتصار الدولة العربية بقيادتها البرجوازية الصغيرة. فاعتبر هذا التقييم منافيا للنهج الماركسي - اللينيني. وحسما لتداعيات هذه الخلافات، انعقدت ندوة الربيع سنة 1974. والتي ناقشت الوضع السياسي ومواقف المنظمة وانتهت إلى تقدير سياسي وسط. وإلى إعادة هيكلة القيادة بتعيين لجنة وطنية كقيادة تقريرية للمنظمة وتجميد المكتب السياسي إلى حين انعقاد مؤتمر المنظمة في ظروف أحسن. ضمت اللجنة الوطنية كل أعضاء المجلس الاستشاري السابقة وأعضاء المكتب السياسي ماعدا الكرفاتي، وإضافة المرحوم **عبد السلام المؤذن** وعبد **العالي بنشقرون**.

وداخل اللجنة الوطنيــة تشكلت إلى جــانب لجنة هيــئــة التــحــرير، لجنة للتنســيق الدوري مع **إلى الأمــام** بضــغــط من حلفائها في اللجنة الوطنية.

□ **طرحت قضية الصحراء في صيف 74، ماذا تتذكرون من هــذه المحطة ؟**

■ بدأ الموقف بأرضية كتبها الفكاك رشيد تركز أساسا على أن القضية هي اضطهاد أمة لأمة (إسبانيا / المغرب)، وبالتالي ينبغي دعم النظام بشكل مطلق في استعادة الصحراء. طبعا لم تحظ هذه الأرضيـة بالموافقـة، وتقرر عقـد ندوة خـاصـة حـول الموقف من قضية الصحـراء. انعقدت الندوة بالمقـر الكائن بقرب الملعب الشـرفـي، فبـرزت ثلاثة مـواقف: مـوقـفـان مـتـنـاقـضـان ومــوقف وسـط. الأول يعــتــبــر الصــحــراء مــغــربيــة وينبــغي استرجاعها للوطن الأم، كان يدافع عنه كل من ابراهيم ياسين عبـد السـلام الموذن، عـبـد العـالي بنشـقـرون وأنـا ... والموقف الثاني الذي كان يتعاطف مع استقلال الصحراء بخلفية تشكيل بؤرة ثورية في المنطقة، ويدافع عنه لحبابي، **شيشاح**، **وزنيبر** .. وموقف وسـط يعتبـر الصـحـراء مـغـربيـة تاريخيـا ولـكن لا يريد عودتها للنظام لتقويته. كان الكرفاتي وربما **الباهي عبد السلام** أيضا من يدافع عن هذا الموقف. وصدر بلاغ أو بيان يجمع بين الموقف الأول والموقف الوسط، في حين استـمـر النقـاش حـول الموضوع داخل المنظمة. وفي هذا الاطار طلبت الانضمام للجنة المحليـة بالبـيـضـاء للدفـاع عن رأي الصحـراء مـغـربيـة. رفض أعضاء هذه اللجنة الانضمام رغم أنه كان قرارا للجنة الوطنية التي تضم جميع الآراء، وداهمتنا الاعتقالات بعد ذلك مباشرة حيث انضم كل من يناصر عدم عودة الصحراء إلى المغرب إلى موقف **إلى الأمام** داخل السجن.

□ ثم أتت الاعتقالات ، كيف بدأت، من اعتقل بعد ذلك ؟ ألم تكن هناك إمكانية لتطويها ؟

■ في نهاية أكتوبر 1974، وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربي بالرباط وتهديد الجبهة الشعبية (**جورج حبش**) باغتيال بعض القادة العرب (**الملك حسين**) وتشديد الحواجز الأمنية بالبلاد، أوقف البوليس في حاجز عاد الكرفاتي الذي كان يمتطي دراجة نارية. عرفنا نحن في قيادة المنظمة أن البوليس لم يتعرف فورا على هوية الكرفاتي الشخصية والسياسية، لأنه كان يحمل بطاقة مزورة، واستغرقت الاجراءات للتعرف عليه عدة أيام، ويوم الخميس مساء علمنا بأن البوليس قد تعرف على هويته السياسية بواسطة محام عضو في المنظمة ودركي من عائلة أحد الرفاق. في يوم الجمعة اعتقل تلميذان كانا متابعين من مراكش كنت قد رافقتهما للاختباء في المقر الكائن بقرب الملعب الشرفي، وكان يعرفه الكرفاتي ثم قاد البوليس إلى مقر اللجنة المحلية بالبيضاء الذي كان قد أخلي قبل ذلك. وفي المساء كنت قد جمعت بعض الكتب وقررت الذهاب إلى منزل أختي بالبيضاء، ولكنني انتظرت حتى الصباح، كنا آنذاك نسكن بشقة بإقامة رزق بكراج علال، في اسم عبد السلام المؤذن، التحق بنا عبد العالي بنشقرون. ومازلت أذكر عشاء تلك الليلة البيض بالطماطم، ثم ذهبنا للنوم. وفي الساعة 12 والنصف سمعنا طرقا قويا على الباب، انتفض بنشقرون وقال إنهم البوليس، لم تكن هناك إمكانية للهرب فالشقة تقع في الطابق الثاني، عندما فتح المرحوم المؤذن الباب، اندفع عدد من رجال الشرطة وهم يشهرون مسدساتهم ويقودون الكرفاتي مكبلا: وقد بدت على وجهه جروح نتيجة التعذيب. تعرفوا على أسمائنا المستعارة، أمرونا، وهم يسبون ويشتمون، أن نقف قبالة الحائط ونرفع

أيدينا، رأوا صورة مكبرة لفدائيين فلسطينيين وهم يمسكون برشاشات. مزق أحدهم الملصق بعصبية واحتقار وهو يقول : «أهؤلاء زعماؤكم» فتشوا كل أرجاء الشقة قيدونا وعصبوا أعيننا، ثم نقلونا إلى كوميسارية المعاريف، كانوا قد عرفوا أنني عضو في المكتب السياسي «السابق»، وبالتالي بدأوا باستنطاقي أولا، علقوني وسألوني عن مكان المطبعة (الجهاز التقني) أنكرت معرفتي له، بدأ الضرب الجنوني... واصلوا التعذيب، كانوا مجموعة ستة، سبعة، ثمانية، لم أتبين ذلك كانوا يضربون جميعهم دفعة واحدة. وهم يرددون من الأحسن لك أن تعترف، لأنك ستعترف غصبا عنك. كانوا في سباق مع الزمن لمعرفة مكان الطباعة، أنزلوني وعلقوا بنشقرون، بعد ذلك مباشرة، أعادوني مرة أخرى، وهم مصممون هذه المرة على انتزاع الاعتراف، تضاعفت وحشيتهم فجاؤوا بإناء (سطل) مملوء بالماء الوسخ غطسوا رأسي فيه، وطلبوا مني كالعادة أن أرفع إصبعي إذا أردت قول شيءما، شربت الماء الوسخ حتى الثمالة، استغرقت عملية التعذيب هذه المرة مدة أطول من الأولى، ثم جاء العميد الإقليمي ليعرف التطورات، أخبروه فبدأ يصطنع اللطف ويناديني باسمي «سي علال»، ويطلب مني أن أدلهم على مقر المطبعة لأن الذي يستفيد من تعذيبي هم الزعماء الكبار... يئس العميد فانسحب. واستأنف الآخرون عملية التعذيب وبشراسة أكثر هذه المرة حتى دمت قدماي. وكدت أختنق بالماء الوسخ. تركوني أسقط على الارض ثم قادوني إلى مكتب آو قاعة لا ادري حيث وجدت **بلوط** و **زريكم**.. قادوا المرحوم المؤذن إلى مكان التعذيب، استمر بعضهم في توجيه لكمات عنيفة لوجهي ورأسي، بعد ذلك سمعتهم يتحدثون عن مكان المطبعة، أحسست بإحباط داخلي، فبّدًا كل التعذيب السابق

مجانيا، فاعتقل كل من كان في مقر الطباعة ومن له علاقة به.
يوم الاثنين 5 نونبر، استنطقوني بعد أن نقولنا إلى درب مولاي الشريف، عن الاسم الحقيقي لعمر (حسان) من اللجنة الوطنية، أنكرت معرفتي به، أعادوا الكرة يوم الثلاثاء، وهددوني بالتعذيب، كنت أحاول كسب المزيد من الوقت، في يوم الأربعاء علقوني وسألوني عن حسان، شرعوا في الضرب، شعرت بألم فظيع لم أشعر به من قبل، فجراح قدمي كانت مازالت طرية، قلت لهم أنني لا أذكر اسمه، ربما اسمه الحسيني أو الحساني في يوم الجمعة جاؤوا بصور ضمنها صورة حسان، انتابني شعور بالانهزام والإحباط ولا سيما انني كنت عضوا في المكتب السياسي إلى جانب الكرفاتي والفكاك رشيد، كما انعكست الصراعات داخل **23 مارس** على مواجهة البوليس، فكان كل طرف يحاول توريط الطرف الآخر والإفلات بجلده.

مرت ستة أشهر من الاستنطاق لانهم جمعوا ركاما من الوثائق والرسائل والمعلومات بقيت متراكمة خطأ في المقرات، وكان أقسى استنطاق مرة أخرى حول علاقتي بالفلاحين (فلاحي الرحامنة)، والتلاميذ في مراكش (المسؤول عنهم موحا) وتمكنت من تجاوز هذه المحنة دون أن يتوصلوا إلى معرفة الفلاحين ومسؤول التلاميذ بمراكش. من الصعب الآن القول بأنه كانت هناك إمكانية لتفادي توسع الاعتقالات أو تطويقها حتى لا تصل إلى الحجم الذي وصلت اليه. فقد كانت جميع المقرات قد اكتشفت منذ البداية، والصراع أصبح الآن مباشرا بين النظام وبين الحركة بخلاف اعتقالات 72، حيث كان مازال يأمل في عقد مصالحة مع الكتلة الوطنية؛ وحيث اعتقالات 73 اختلطت بحركة 3 مارس 1973، في حين أن هذه المرحلة قد قرر فيها النظام إعادة الاستقرار للدولة والتهييء لطرح قضية الصحراء، وبالتالي بدت

الحركة الماركسية هي أداة التشويش الوحيدة في الساحة وينبغي القضاء عليها. ولم تكن الحركة تملك وسائل سياسية أو مادية للحد من الاعتقالات أو تطويقها.

□ نقف قليلا عند تجربة السجن وكيف كنتم تتواصلون مع الخارج؟ وكيف بلورتم الأطروحات التي تلتقي مع الخارج؟

■ هناك مرحلتان فيما يخص العلاقة مع الخارج. مرحلة السجن المدني بالبيضاء (غبيلة) وفترة قصيرة بالسجن المركزي بالقنيطرة، ومرحلة تحقيق بعض المكاسب كالزيارة المباشرة...

ففي المرحلة الأولى بعد انتقالنا من درب مولاي الشريف الذي قضينا به (مجموعة 26) حوالي خمسة عشر شهرا، إلى السجن المدني، كانت المراقبة شديدة في السجن ولا يسمح بالزيارة إلا لافراد العائلة ومن جهة ثانية كان كل ما يتوصل به السجناء خاضعا للتفتيش الدقيق، فبدأت العلاقة مع المنظمة في الخارج منذ البداية بواسطة **محمد بنشقرون،** آخ عبد العالي بنشقرون، وفي نفس الوقت كان عضوا بالمنظمة. كنا ثلاثة: بنشقرون والموذن وأنا ضمن مجموعة 26 التي تضم قيادة **إلى الأمام** ومجموعة **23 مارس** التي أطلقت عليها **إلى الامام**: «23 مارس الإيجابية»، لأنها اتفقت معها في كل شيء. كانت قد تبلورت لدي آنذاك في المعتقل السري قناعة بأن نهج الكفاح المسلح ضد النظام أسلوب غير ممكن التحقيق في شروط المجتمع المغربي، ومما زاد هذه القناعة رسوخا الخبر الذي نقله بلمقدم عندما جاؤوا به إلى درب مولاي الشريف، والذي أكد فيه أن الطالبي يطرح في الخارج موقفا يتبنى رفع شعار المجلس التأسيسي في إطار النضال الديمقراطي. في السجن المدني عبرت عن هذا الرآي، واتفقنا نحن الثلاثة على تبليغه إلى المنظمة (في 1976).

فبعد محاكمتنا وصدور الأحكام القاسية التي لم تكن منتظرة، وشملت حتى رشيد الفكاك الذي سلم نفسه عن طيب خاطر للبوليس، انتقلنا الى السجن المركزي بالقنيطرة وقضينا، نحن مجموعة من اعتبروهم «خطيرين»، مدة من العزلة بحي «د» المخصص لذلك. بعد مدة نقلونا إلى حيث توجد المجموعة بكاملها في حين متجاورين ومعزولين في نفس الوقت. خضنا إضرابا من أجل تحسين أوضاع السجن وإلحاق السرفاتي بنا. نحن «مجموعة الصحراء مغربية» أوقفنا الإضراب بعد أيام من علمنا بموت **سعيدة المنبهي** وتدهور صحة بعض المعتقلين (39 يوما)، حل الإضراب (45 يوما) واستؤنف من جديد من قبل **إلى الأمام** فقررت الإدارة تشتيت المجموعة بإبقاء الأطر القيادية في السجن المركزي بالقنيطرة، ونقل مجموعة إلى السجن المدني بسطات ومجموعة إلى السجن المدني بالشاون.

بقينا نحن الثلاثة مرة أخرى بالقنيطرة، كنا نتوصل بالأخبار والمواقف عن طريق محمد بنشقرون، وكانت هذه الصيرورة: اجتثاث جذور الحركة. الاندفاع الصبياني لرفاق **إلى الأمام**، المزايدات حول الصمود واصطناع البطولات دون تساؤل حول آفاق النضال السياسي. في بداية 1978 دفعتني هذه الأمور الى إعادة النظر في العمل السياسي السري الذي جعل الحركة تدور في حلقة مفرغة في علاقتها بالجماهير وباستمرارية التنظيم السياسي، هذه الجماهير التي ليست مستعدة لعمل تنظيمي من هذا النوع. فعبرت عن قناعتي بضرورة ممارسة العمل السياسي العلني (الشرعية)، وبلغت رأيي للمنظمة في الخارج. لم أتمكن من صياغة هذا الرأي آنذاك، وجمدت وضعيتي داخل الإطار السري للمنظمة. في سنة 1979 توصلنا

برسالة مبعوثة إلى منظمة إلى الأمام من طرف قيادة المنظمة في الخارج. تطرح عليهم وجهة نظر منظمة **23 مارس** في تجربة الحركة الماركسية اللينينية.

استمر النقاش داخل المنظمة لينتهي في الأخير (في الخارج) إلى صياغة وثيقة الشرعية واعتماد العمل العلني كضرورة لممارسة العمل السياسي في شروط المجتمع المغربي.

وأعتبر نفسي بنيت موقفا من خلال ثلاث قضايا: استراتيجية النضال الديمقراطي والاستيلاء على السلطة (مخطوط لم ينشر)؛ والموقف من الدول الاشتراكية، وهو في الأصل نقاش داخل اطار المنظمة في السجن (سنة 1979) في مواجهة نظرية العوالم الثلاثة التي اكتسحت ساحة السجن آنذاك (موضوع نشر بمجلة **الجسور** 1980)؛ والقضية الثالثة، القضية الفلسطينية حيث دافعت وعن قناعة وبحجج، عن ضرورة الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية على الضفة والقطاع، في مواجهة رأي السرفاتي الذي كان يعارض هذا الهدف ويطالب بالنضال من أجل دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني (وهو مخطوط لم يكتب له النشر) دفعة واحدة.

الفصل الثاني

حوار مع جريدة "الأحداث المغربية"

يوليوز 2001

□ الأستاذ علال الأزهر في أي يوم وفي أي شهر وفي أية سنة، تم اعتقالك الاعتقال السياسي؟

■ اعتقلت يوم الجمعة ليلا أو السبت صباحا، أي في الواحدة إلا ثلثا بتاريخ 2 نوفمبر 1974.

□ ماذا كنت تفعل لحظة اعتقالك؟

■ كنت نائما، ففي مساء ذلك اليوم كنت أنوي الذهاب عند أحد آقاربي تجنبا لاحتمال الوقوع في قبضة البوليس، حيث كنا نتوقع أن يهاجمنا البوليس في أي وقت، بعد مرور عدة أيام على اعتقال الكرفاتي، ولكنني تهاونت كشخص، كما تهاونا كتنظيم رغم تتبعنا للمستجدات المرتبطة باعتقال الكرفاتي، إلى أن تم اعتقالنا وكنت رفقة المرحوم عبد السلام المؤذن والرفيق عبد العالي بنشقرون، ومازلت آتذكر عشاء تلك الليلة البيض والطماطم. وبمجرد ما نمنا، أي الغفوة الأولى، حتى أيقظتنا دقات عنيفة على باب الشقة، قام الرفيق المؤذن بفتح الباب فدخل البوليس بطريقته المعهودة شاهرا أسلحته في وجهنا محدثا حالة استنفار، فألقى علينا القبض نحن الثلاثة.

□ في أية مدينة كان اعتقالكم؟

■ في مدينة الدار البيضاء بحي كراج علال في شقة توجد بعمارة رزق.

□ عندما كنت تفكر في الاختفاء عن أنظار البوليس أين كنت تود التوجه؟

■ عند أختي بالحي المحمدي في نفس المدينة.

□ عندما يفكر الإنسان في الاختفاء عن أنظار البوليس، هل يخطر على باله أن هناك إمكانية للإفلات من عملية الاعتقال رغم كل الوسائل التي تتوفر عليها الأجهزة السرية لملاحقته واعتقاله؟

■ الهدف من الاختفاء هو تفويت الفرصة على البوليس لإلقاء القبض عليك فورا، لأنك كلما فوت الفرصة على البوليس كلما أعطيت لنفسك إمكانية الإفلات وحماية التنظيم، فالمسألة لاتتعلق بالفرد وحده، رغم أن هذا الهاجس موجود، ففي مواجهة أية محاولة لاعتقاله، يحاول الإفلات كلما استطاع ذلك، والحكمة من عدم اعتقاله هي عدم تعريض التنظيم لحملات الاعتقال والتصفية.

□ خلفية سؤالي هي أن جهاز الأمن كان مسيطرا على الوضع بشكل كبير، وكانت كل محاولة للاختفاء أو الفرار بدون جدوى، وربما غير واردة، كيف مع ذلك يفكر المناضل الذي يكون ملاحقا في الفرار؟

■ بالنسبة لمنظمة **23 مارس** التي كنت عضوا فيها كانت هذه الإمكانيات واردة بخلاف **إلى الأمام** إلى حد ما، التي كانت تعتبر أنها يتعين عليها مواجهة النظام مواجهة مباشرة. وكانت قد أعدت كراسا عنوانه على ما أذكر «لنواجه القمع»، في حين أن المسألة اختلفت بالنسبة لـ **23 مارس**، فالرفاق الذين توبعوا في سنة 1972 بعد اعتقال حرزني ورفاقه لجأوا إلى الخارج فأصبح هذا الطريق «سالكا»، فأي مناضل مهدد بالاعتقال،

وليس متابعا وحسب، بإمكانه أن يبحث له التنظيم عن وسيلة للجوء إلى الخارج، فحتى بعد اعتقالنا تمكن رفاق لنا آنذاك من اللجوء إلى الخارج، كما هو الحال بالنسبة لابراهيم ياسين والعربي **مفضال** مثلا.

□ تنظيم "إلى الأمام" حين رفع شعار «لنواجه القمع»، في رأيك كيف كان سيترجم هذا الشعار إلى حيز الواقع؟

■ لا أذكر الأمر جيدا، ولكن الجانب الأساسي كان هو شحن المناضل وتقوية الجانب الإرادي للمواجهة، باعتبار أن ذلك يشكل جزءا من الإيمان بالثورة في مواجهة النظام - العدو الطبقي، وكانت الفكرة السائدة في ذلك الوقت، وهي أن الحزب الثوري يبنى تحت نيران العدو.

□ أثناء إلقاء القبض عليكم، ماهي المعاملة التي تعامل بها البوليس معكم مباشرة لحظة الاعتقال؟

■ كان هم البوليس الأساسي والمباشر هو انتزاع الاعترافات للقضاء على التنظيم قبل أن يأخذ الاحتياطات اللازمة (أو المفروض أن يفعل ذلك) .. فقد قادونا بعد أن قيدونا وعصبوا أعيننا إلى كوميسارية المعاريف، بدأوا باستنطاقي، لأنني كنت عضوا في المكتب السياسي «السابق» وعضو اللجنة الوطنية في نفس الوقت التي التحق بها كل من بنشقرون والمرحوم عبد السلام المؤذن، أي في اعتقادهم (البوليس) أنني أملك الكثير من المعلومات عن التنظيم، كانت لدي قناعة من خلال النقاش الذي كان يجري حول كراسة **إلى الأمام** «لنواجه القمع» حدود القدرة البشرية بوجه عام أمام آلة القمع والتعذيب، فأنا لم أكن مثاليا، وقد تكون هذه القناعة قد لعبت دورا سلبيا خلال التحقيق معي واستنطاقي.. ولكن مع ذلك

كنت مؤمنا بضرورة الالتزام «بالحد الأدنى» المطلوب لتفويت الفرصة على البوليس جهد المستطاع: وخصوصا في الأيام الأولى للاعتقالات، وهذا ما عرضني لتعذيب شديد منذ البداية لمعرفة المقر التقني.

□ **لماذا كان البوليس يريد بكل الوسائل معرفة ما كنتم تسمونه بالمحل التقني؟**

■ لأنه كان مقرا لطباعة المناشير والمطبوعات الحزبية التي كانت أداة للعمل السياسي والتواصل بين الرفاق وعموم المواطنين، وكان يعنيهم أيضا أين يوجد أعضاء التنظيم ليعتقلوا أكبر عدد ممكن من المناضلين من أجل شل التنظيم والقضاء عليه.

□ **وما هي مضامين المناشير التي كنتم توزعونها؟ على ماذا كانت تحث وتحرض؟**

■ كانت لدينا نشرة داخلية تناقش المواضيع التي تهم أفكار ونضال الحركة، ولقد حدث في مرحلة من المراحل أي بعد 1973 أن اختلفنا مع تنظيم **إلى الأمام** فأصبحنا ندعو للتراجع عن التحريض والتركيز على الطبقة العاملة بدل التلاميذ والطلبة، في حين كانت **إلى الأمام** تدعو للتحريض في إطار المجالات التي كانوا يتواجدون فيها، أما نحن فقد كنا ندعو للتركيز على العمل الداخلي نظرا لحملة القمع التي كانت سائدة: خصوصا بعد منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاعتقالات التي كانت قد طالت العديد من المناضلين. كانت النشرة الداخلية تعالج هذه المواضيع (فكرة التراجع والتركيز على الطبقة العاملة) ثم بدأ الخلاف يدب حول قضية الصحراء، وكان الاتجاه العام داخل المنظمة يميل نحو موقف **إلى الأمام** الذي كان هو تقرير المصير للشعب الصحراوي ووحدة الشعبين فيما بعد، ولقد عبر عن ذلك السرفاتي في المحاكمة عندما هتف بحياة الجمهورية الصحراوية والجمهورية المغربية.

□ هذه كانت شعارات معلنة، وكان اليسار الجديد المغربي يتحرك في إطارها؟

■ أنا اتحدث عن سنة 1974، وكانت هي بداية النهاية للعمل الجماهيري في «السرية»، ولكن هذا كان في حدود، في وسط التلاميذ، حيث كانت النقابة الوطنية للتلاميذ، والطلبة وبعض التنظيمات التي توزع المناشير.

□ هل كان هناك تجاوب من طرف التلاميذ والطلبة والعمال... وعموم الشعب مع تلك الشعارات التي كنتم ترفعونها؟

■ يمكن للمرء أن يقول أنه كان هناك تجاوب باعتبار أن الأغلبية المطلقة من المواطنين كانت مسحوقة ومقموعة، مما يعني أنها ستتعاطف مع كل من يندد بالوضعية المزرية التي تعيشها، ولكن التعاطف بالمعني الذي يفيد الاستعداد للعمل، أي المساندة بشكل ملموس، فلم يكن موجودا حتى بالنسبة للاتحاديين الذين فجروا الكفاح المسلح، فبالأحرى بالنسبة لنا.. لقد كان بعض التجاوب في حدود معينة (وهامة في بعض الأحيان) بالنسبة للتلاميذ والطلبة، وهؤلاء بدأ تجاوبهم يتراخى ويتراجع أثناء حملات القمع الذي شنت عليهم، ونفس الشيء ينطبق كما سبق القول، على حركة البصري (3مارس1973)، لماذا هذه الحركة؟ لأنها كان لها جذورها وأنصارها داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ذلك الوقت، هل يمكن أن تقول إن عموم أفراد الشعب تعاطفوا معها وقتها؟ إذا حدث ذلك كيف حدث؟ وأين تجلى؟ وإذا لم يحدث فلماذا؟ فالقضية لها علاقة باستعداد المجتمع ككل للانخراط في الحركة.

□ الإحساس الذي يشعر به المناضل الذي يكون في عنفوان شبابه وثورته يحلم ويحمل آمال الجماهير الشعبية الكادحة، ولكن يلاحظ أن هذه الجماهير لا تتجاوب معه وقد لاتهتم

أحيانا بما يقوله، وربما قد تعارضه فيما يحمله من آمال .. هذا الواقع هل كان ينعكس بشكل سلبي على نضالية المناضل، أم أن إيمانه بقيمه يكون أقوى وأكبر من هذه المعيقات الموضوعية.

■ هناك عدة مستويات للإجابة عن هذا السؤال، أولا هناك الثقافة بالأساس، فمؤسسا الاشتراكية العلمية كانا من أصل طبقي بورجوازي، ولكن فكرهما قادهما إلى اختيار الموقف العلمي في زمنهما. وهكذا كان هناك رفاق في الحركة من أوساط بورجوازية، ورغم ذلك اختاروا الدفاع عن الطبقة العاملة والشعب، وعن فكرة التقدم بوجه عام. وهناك أيضا جانب المنشأ، فأغلبية الذين انضموا لهذه الحركة كانوا من عائلات مسحوقة، فأنا مثلا ابن عائلة فلاحية فقيرة هذا مستوى. أما المستوى الثاني سواء في العالم العربي أو العالم الثالث، فإن فكرة تحقيق الاشتراكية ومجتمع عادل يمكن أن تتحقق في المستقبل، ولايمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها، وكان النموذج الفيتنامي حاضرا بقوة.. والمستوى الثالث أن الفكر السياسي المغربي بشكل عام لم يعط أرضية للتشبع بالموضوعية، فالمجال كان مواتيا لانتشار الفكر الشعبي الشعبوي، وحتى وثيقة المؤتمر الاستثنائي التي تعتبر تحولا تاريخيا في الفكر السياسي الاتحادي لم تكن واضحة بما فيه الكفاية في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى أن مرحلة السبعينات كانت مرحلة نضال وقمع. وبطبيعة الحال، خلال مواجهة القمع بالنضال فإن الفكر يصبح سلاحا للمقاومة المباشرة.

هذه العوامل المشتركة هي التي كانت تعطي للمناضل شحنة الحلم والتشبث بالأمل رغم المعيقات الموضوعية والصعوبات الذاتية التي أشرت إليها في سؤالك.

□ هذا التحليل للواقع بهذه الطريقة كان حاضرا في أذهانكم في السبعينات؟

■ ربما، فالثقافة والمنشأ الاجتماعي كانا يدفعان الإنسان لكي يظل متشبثا بافكاره، ثم ان الفكر الذي كان سائدا سياسيا، لم يوفر الارضية الملائمة لتنمية فكر موضوعي، لقد كان القمع متواليا وشرسا... ولذلك سأظل اعتبر أن هذه الفترة، أي بداية السبعينيات كانت حاسمة في تاريخ المغرب فقد حدثت فيها الكثير من التحولات على جميع المستويات فتراكم الاحداث استمر افقيا ثم انفجرت الأحداث عموديا أيضا.

□ ماذا تقصد بالتحولات التي تتحدث عن هذه المرحلة؟

■ أقصد بها مثلا بالنسبة للنظام، لقد مارس القمع منذ 1965 واعتقل العديد من المناضلين في سنة 1969 بعد اكتشافه لما اعتبره حركة مسلحة، ولكنه لم يأخذ العبرة، بل استمر في التحدي وتجلى ذلك في دستور 1970 الذي «دستر» السلطات المطلقة للملك، فكان الانقلاب الأول، عندها فقط حاول الملك مد الجسور والاقتراب من الكتلة، ولكن مع التفكير في ضرب الحركة الماركسية، غير أن التقارب مع الكتلة كان مصيره الفشل بسبب تشبث النظام بموقفه التقليدي، هناك روايات متعددة حول فشل المفاوضات في ذلك الوقت.. ولقد أدى الأمر إلى انقلاب سنة 1972. وهكذا كان شباب تلك المرحلة قد أخذت تتملكهم الفكرة الاشتراكية والماركسية اللينينية: بما هي تجربة عالمية وقدرة على المواجهة المستمرة والفعالة ضد النظام.. إذن هذه المرحلة شهدت تحولات كثيرة على مستوى النظام كما على مستوى الاحزاب.

□ ولكن الأحزاب الوطنية وقتها كانت في قطيعة مع النظام وفي صراع بلا هوادة معه، ورغم ذلك كانت الحركة الماركسية

اللينينية تعتبر هذه الأحزاب إصلاحية ورجعية، هذا الموقف الذي كان لديكم من الأحزاب ماهي مبرراته؟

■ الاتجاه العام داخل الأحزاب الوطنية، وأقصد أساسا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك (الاتحاد الاشتراكي اليوم)، كان الإتجاه العام يتعاطف مع الخط الجذري والذي هو بكل وضوح الكفاح المسلح، وهو ما كنا نسعى إلى تحقيقه في المستقبل. فنحن، مثلا، في **23 مارس** (أو بالأصح في حلقة فاس) كنا في وقت من الأوقات نفكر في التحالف مع الفقيه محمد البصري وذلك في سنتي 68 و69، ولكننا حسمنا الموقف منه في سنة 1970، أقول هذا لأوكد مرة أخرى أن هذا هو الاتجاه العام الذي كان سائدا. فمن منطلق الماركسية مرة أخرى التي كنا نفكر من داخلها اعتبرنا أن هذا الاتجاه اتجاه بلانكي ذو عقلية انقلابية، في حين كنا نريد بناء حزب الطبقة العاملة والدعوة إلى الكفاح المسلح كعنف شعبي، بمعنى حركة الجماهير الشعبية سواء عبر طريق انتفاضة جماهيرية كما حدث في روسيا (غير محتملة في المغرب) أو حرب تحرير شعبية كما وقع في الصين، المهم هو الاعتماد على الجماهير وليس على أقلية تقوم بكل شيء لوحدها... فوسيلة النضال الكفاح المسلح، كان جل المناضلين في تلك المرحلة يؤمن بها.

□ **الجميع كان يؤمن بالكفاح المسلح؟**

■ لا، أتكلم عن الاتجاه العام، فالفقيه البصري مثلا كان رمزا في ذلك الوقت وكان يعيد إنتاج الكفاح المسلح ضد المستعمر، والنظام لم يترك للحركة السياسية أي مجال آخر للاشتغال في الميدان السياسي، ولم يقدم التنازلات الضرورية، ولعله هو أيضا كان، يخضع، لضغوط ما. فمنذ 1960، مرورا ب 1965 إلى غشت 1972، كان الملك يعتمد على الجيش الذي

تتشكل قيادته أساسا ممن خدموا الاستعمار الفرنسي، وكان لهؤلاء، وخصوصا **أوفقير**، موقف حاسم من الحركة الوطنية، فرئيس الدولة كان يعتمد على الجيش باعتباره هو الأداة للحفاظ على أمن الدولة الداخلي، فالعمال كانوا من الجيش، وكذلك وزير الداخلية، وكان الملك الحسن الثاني يثق ثقة عمياء في من يفوض لهم السلطة ويصبحون أقوياء بسلطة الدولة، فالمفاوضات بين الدولة والكتلة الوطنية كانت جارية سنة 1972 عندما تدخل أوفقير واعترض على ذلك حسب بعض الروايات ورواية أخرى تنسب السبب إلى عبد الله ابراهيم...

□ أستاذ علال الأزهر في معرض حديثك إلى أنكم كنتم في حركة "23 مارس" تفكرون في أن تجعلوا من الفقيه البصري زعيما لكم ثم حسمتم الأمر في اتجاه الرفض سنة 1970، كيف كنتم تفكرون في جعل الفقيه البصري، زعيما لكم وما الذي دفعكم لتغيير هذا الرأي؟

■ في تنظيم 23 **مارس** (أو بالأصح في حلقة فاس التي استمر كل أعضائها في قيادة المنظمة والحزب الاشتراكي الديموقراطي)، كنا نواجه إشكالية أننا شباب غير معروف على الصعيد الوطني ولدينا أفكار نعتبرها صحيحة وسديدة، ولكننا كنا نعتقد أن هذه المعطيات لوحدها غير كافية لاتفاق الجماهير المغربية حول قضيتنا في ظل واقع أن الشعب المغربي يؤمن بالرموز، أي القيادة التي تملك شرعية وطنية متواصلة من نضالها ضد المستعمر، نحن في ذلك الوقت لم نكن مؤهلين للقيام بنفس الدور على الصعيد الوطني، لذلك قلنا مع أنفسنا نحن نريد خوض كفاح مسلح، والبصري يسعى لنفس الهدف، ولذلك قررنا أن نناقش معه في الأمر، وسافر **الحسين كوار** للالتقاء به في فرنسا ولكنه لم يكتف بالالتقاء به، بل تدرب على

حمل السلاح، ولما عاد من فرنسا، آخفى على جلنا (أعضاء الحلقة) كونه خضع للتدريب في سوريا على استعمال السلاح، واكتفى بالقول بأنه التقى بالبصري وتناقشا في الأمر، وفي اعتقالات سنة 1969 اعتقل الحسين كوار مع مجموعة من الاتحاديين الذين اعتقلوا في تلك الفترة. رغم أنه كان معنا في الحلقة التي كانت نواة تأسيس منظمة **23 مارس**.

ولكن عندما بدأت تنضج فكرة إنشاء حزب ثوري بروليتاري من خلال العمل على توحيد الحلقات الماركسية التي كانت تسعى إلى ذلك (حلقة فاس، وحلقة حرزني وحلقة أسيدون)، لم يعد واردا اسم الفقيه البصري كزعيم لنا، ففي سنة 1972 تعرضت منظمة **23 مارس** لاعتقالات، ولجأ مجموعة من الرفاق إلى الخارج (الطالبي والمريني ومسداد...)، وهناك تم الالتقاء بـ**محمد بنسعيد**، وكان قد اختلف مع الفقيه البصري لأسباب لا أعرفها بالتدقيق، وكان يملك الشرعية الوطنية فتم ترشيحه ليقوم بهذا الدور في قيادة المنظمة .

□ الأستاذ علال الازهر، بعد اعتقالكم إلى أين تم اقتيادكم أنتم الثلاثة؟

■ قضينا يومين كاملين في الكوميسارية، ثم نقلونا إلى درب مولاي الشريف والذي قضيت فيه مدة تمتد من 5 نونبر 1974 الى 15 يناير 1976، حوالي سنة وثلاثة أشهر، كان معنا رفاق آخرون أحيلوا على وكيل الملك في 20 غشت 1975. أما نحن مجموعة 26 الذين كان من بينهم إبراهام السرفاتي، فقد احتفظ بنا في درب مولاي الشريف إلى حدود 15 يناير 1976.

□ بماذا يكون المعتقل مطالبا خلال هذه المدة الطويلة التي يقضيها في درب مولاي الشريف؟

■ يخضع أولا للاستنطاق، فدرب مولاي الشريف عبارة عن عمارة منقسمة في طابقها السفلي إلى جناحين أو جهتين، جناح للاستنطاق وجناح للإقامة، ويكون المعتقلون معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي وممددين فوق لحاف على الأرض ويقضون الليل والنهار هكذا ينتظرون، ومن أراد أن يذهب إلى المرحاض لقضاء حاجته فعلية أن يطلب الإذن من الحراس (السيمي)، وحسب مزاج الحارس فمنهم من يتلذذ بالرفض. فترة درب مولاي الشريف كلها مرت بهذا الشكل، التعذيب أو التهديد بالتعذيب والاستنطاق، فالزمن ليس له أية قيمة في هذا المكان، فالإنسان في حالة انتظار دائم أو يأس ممل...

□ **وأسركم هل كانت على علم بأنكم اعتقلتم؟**

■ بالنسبة لي فقد اختفيت بالنسبة لأسرتي منذ 9 مارس 1973، إلى أن اعتقلت في **2** نونبر 1974، لذلك فاختفائي بالنسبة لأسرتي قد حدث في فترة سابقة قبل اعتقالي.ولكن الأسرة كانت تعلم من خلال التسربات التي كانت تعرفها بطريقة أو بأخرى ولكن السلطة لم تكن تعترف بوجود معتقل سري لاعتبارات بوليسية. معتقل اسمه درب مولاي الشريف.

وظل الوضع على هذا الحال إلى أن أحلنا على السجن المدني بأغلبية حيث شرعنا في مسيرة أخرى، فلقد أحلنا على قاضي التحقيق بعد أن تمت إحالتنا على وكيل الملك.

□ **وما هي التهم التي كانت موجهة إليكم؟**

■ كانت التهمة الموجهة لنا تهمة مشتركة وعامة، موجهة إلى التنظيمين معا **إلى الأمام** و**23 مارس**، في حين أن الأحكام كانت متفاوتة حسب المسؤولية في القيادة الوطنية أو المحلية، وكانت التهمة هي: الاعتداء ... الغرض منه القضاء على النظام

والمؤامرة التي كان الغرض منها القضاء على النظام وإقامة نظام آخر مكانه وتدبير المؤامرة للمس بسلامة الدولة الداخلية، وتأسيس جمعيات بصفة غير قانونية بالنسبة للجميع...

□ وهل كنتم تعترفون بهذه التهم الموجهة إليكم أم أنكم كنتم تنفونها؟

■ طبعا التهم، من الناحية القانونية وليس السياسية، كانت غير صحيحة، أين هو الاعتداء؟ وأين هي المؤامرة؟ في تجربة الحركة الماركسية اللينينية، صحيح هناك جمعيات سرية وهذه عقوبتها ربما لا تتجاوز ثلاث سنوات على ما اذكر، هي آراء وأفكار ومنشورات تتضمن كأهداف استراتيجية بعيدة التحقيق، التصور الماركسي للدولة والمجتمع، ورغم الاعتدال الذي ميز مواقف أصحاب الصحراء المغربية، سواء في قضية الصحراء (سياسيا) أو في الموقف من النظام (المجلس التأسيسي)، فإن الشرطة القضائية والمحكمة برئاسة السيد **أفزاز** عاملا جميع المعتقلين وكأنهم في منظمة واحدة يقودها ابراهام السرفاتي الذي قال أمام المحكمة: عاشت الجمهورية الصحراوية عاشت الجمهورية المغربية!.

□ مثل هذا ألم يكن يخلق أي مشكل لكم أنتم الذين كنتم تحاكمون معه، لأنه كان قمينا بتأزيم وضعيتكم أثناء المحاكمة؟

■ هذا الأمر يعود لموقف النظام وموقف السرفاتي، من جهة أخرى فعقلية النظام التقليدي لم تكن تتعامل مع الأفكار والآراء، كانت تتعامل مع الأشخاص وبعقلية أبوية، فالسرفاتي هو القائد ومن معه مجرد أتباع سواء أكان موقفهم من الصحراء مثلا يختلف معه أم لا؟ وموقف السرفاتي في الاتجاه النقيض، فالرأي الذي يقتنع به ينبغي أن يكون الجميع مقتنعا

به، فلم يفكر في أصحاب الصحراء مغربية بل اعتبرهم مجرد منهزمين!! إذن فالنظام كان في اعتقاده يربي أبناء عاقين في لحظة غضب فآنزل عليهم عقوبات قاسية... والسرفاتي كان يمثلهم ويقودهم فكريا، فلم يعترف بمن يختلف معه...

□ **الم يكن الأمر يتضمن رسالة مفادها أن النظام يمكن أن يتساهل في كل شيء ما عدا في قضية الصحراء؟!...**

■ لا أعتقد ذلك، لو كان الأمر كذلك لميز بين من لهم موقف الصحراء مغربية، ومن يساند موقف تقرير المصير، بل كان النظام آنذاك (سنة 1977) مازال يتوهم أن النزاع حول الصحراء قصير الأمد، ومن جهة أخرى فإن مسلسل الهامش الديمقراطي الذي سينطلق سيهمش الحركة. وليس معنى هذا أنه كان يستهين بالسرفاتي ومن معه.. فيما يخص قضية الصحراء، ولكنه أغفلها في صك الاتهام لأن ذلك قد يؤدي إلى تكييف آخر للتهمة. وركز في دعايته على الإلحاد والمؤسسات.. وقيادة السرفاتي للحركة بالذات...

□ **وما هي المدة السجنية التي حكم عليك بها؟**

■ 30 سنة سجنا نافذا، قضيت منها في السجن المركزي بالقنيطرة حوالي 15 سنة من 2 نونبر 1974 الى 7 ماي 1989.

□ وهل كنت تتوقع أنك ستقضي هذه المدة كلها في السجن؟

■ اعتقد أن كل إنسان لم يسبق له أن خبر الاعتقال من قبل، من الصعب عليه أن يتصور منذ البداية، وحتى بعد مرور بعض الوقت، أنه سيقضي كل هذه المدة داخل السجن، غير أن التكيف مع الأمر الواقع المفروض شيئا فشيئا يجعل المرء يعتاد على الحياة الجديدة، ويواجه مصيره بنوع من الاستسلام والتحدي أحيانا لأن الرفاق الآخرين (السرفاتي ومن معه سياسيا)

ينظرون إلى موقفك من الصحراء والقوى الديمقراطية بنوع من التشكك في مدى مصداقيته كموقف وطني مبدئي وليس لمجرد التقرب من الجهات السلطوية، رغم أن موقفنا من الصحراء كان متخذا قبل الاعتقال.

وقد صدرت أحكام: 30 سنة و20 سنة و10 سنوات، وقلة قليلة حكم عليها بخمس سنوات.

□ ولماذا الاختلاف في الأحكام، ما هو الأساس الذي تم الاستناد إليه في اصدار هذه الأحكام بشكل يختلف من مجموعه لأخرى؟

■ صدرت الأحكام استنادا إلى طبيعة المسؤولية القيادية في التنظيم الى حد ما، فالسرفاتي ومن معه في قيادة **إلى الأمام** حكم عليهم بالسجن المؤبد، في حين صدرت أحكام 30 سنة في حق أعضاء القيادة في منظمة **23 مارس** وما تبقى من قياده **إلى الأمام** وأحكام تتراوح بين 20 سنة و10 سنوات و5 سنوات في حق باقي الأطر والمناضلين داخل التنظيمين. ويمكن التأكيد مرة أخرى على أن عقلية النظام التقليدية ذات المنحى البطريريكي (الأبوي) في العلاقات السياسية قد أثرت في الأحكام والمعاملة، فبالإمكان إجراء مقارنة بين المغرب وتونس لتوضيح الفرق في العقلية: فنفس الحركة الماركسية ـ اللينينية التي كانت وقتها في تونس، وتم اعتقال أعضائها في عهد **بورقيبة** (1973؟) ولم تتجاوز الأحكام التي صدرت في حق أعضاء القيادة 3 سنوات سجنا نافذا.

□ ولكن الملاحظ الأستاذ علال الأزهر هو وجود سكوت شبه متفق عليه حول هذه الفترة التاريخية التي عاشها المغرب، فالحديث عن تاريخنا الحديث، وبالتحديد منذ الاستقلال إلى اليوم، يتم على أساس أنه كان كله تراض وتوافق، وأن الصراع الذي كان لم يتجاوز حدود بعض المناوشات البسيطة التي كان

يقع التغلب عليها في إطار أرحب، هذا السكوت عن هذه المرحلة من تاريخ المغرب كيف وبماذا يمكن تفسيره؟

■ قد يكون التفسير لدى ذوي الاختصاص من المؤرخين، ورغم أنني لست من هؤلاء، إلا أنه يمكن القول بأن التاريخ السابق، أي الماضي، نفكر فيه دائما بالحاضر الذي نحياه، فحتى لو كان المرء مؤرخا محايدا وأكاديميا ولا علاقة له بالسياسة المباشرة، فإنه يفكر في الماضي بالحاضر سواء من حيث المنهج أو الوثائق المتوفرة لديه أو من خلال مستوى التطور الذي بلغه المجتمع الذي يعيش فيه.

□ **والثقافة التي تكون سائدة...**

■ تماما.. أما إذا كنت تمارس العمل السياسي فالمسألة تصبح أكثر تعقيدا والتباسا، لأن أي موقف معين من حدث معين مازالت امتداداته قائمة إلا ويكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على الصراع الراهن والموقع الراهن.. ولذلك فإن تهييء الشروط الموضوعية للقيام بتقييم علمي وموضوعي لهذه المرحلة، أو أية مرحلة مازالت لها امتدادات، يتطلب تطوير مرحلة التوافق السياسي ... والتقدم خطوات نحو التناوب الديمقراطي الذي سيمكن من إعادة هيكلة الفكر والمشهد السياسي في البلاد...، فهذا التطور العام والمتقدم هو الذي سيسمح بتجاوز الكثير من الحساسيات وإعادة قراءة الماضي بطريقة عقلانية، فمازال هناك من يحاول قراءة التاريخ وفق الطريقة التي قد تضفي على موقفه أو موقعه نوعا من الشرعية.. فعندما يصبح الحاضر هو الأهم، والذي يضفي على الموقف أو الفكرة الشرعية المنطقية والعقلية، والتاريخ مجرد درس للقراءة والعبرة، عندها فقط يصبح التاريخ أو الماضي يندرج ضمن دائرة العقلنة وقابل للفهم الموضوعي...

□ **ولكن لماذا حتى في المرحلة الراهنة لا تكون هناك قراءة موضوعية وعلمية تتجاوز التجاذبات السياسية القائمة حاليا حول قراءة هذا التاريخ، وذلك لكي تتم قراءته بعيدا عن كل توظيف سياسي لنمد الأجيال الحاضرة بوقائعه؟**

■ سأعيد التأكيد على ما قلته سابقا، ولكن بطريقة أخرى، فأية قراءة للوضع السياسي الراهن ستبين لك أن هناك من يساند التوافق السياسي القائم ويسنده، وهناك من هو ضده، وهو حدث كبير من الأحداث الفاصلة في التاريخ، كل معسكر يقرأ التاريخ بطريقته الخاصة، بالطريقة التي تسند رأيه، وحتى داخل المعسكر الواحد، وخصوصا اليساري الذي أنتمي إليه، تجد من يزور الوقائع والأحداث لحساب ذاتي وأناني وليس لحساب سياسي ولرأي! وهو من أكثر الوسائل ابتذالا لتقييم الأحداث والوقائع. حدث التوافق السياسي الذي وقع في المغرب قلص إمكانية التطرف في الأحكام والمواقف لأنه اعتبر مدخلا سياسيا هاما للمصالحة الوطنية والاعتراف بالرأي الآخر وإيجاد الحدود الدنيا لاقتحام ميدان التقدم، إنه شئنا أو أبينا، درس بليغ في الاعتراف بالخطأ التاريخي بطريقة ما ومحاولة للتصحيح، وهذا الحدث أطلق العنان لمراجعة ماضي التجربة السياسية الرسمية (حتى لا أقول اليمينية) واليسارية: (سواء أكانت ماركسية أم اشتراكية ديموقراطية ولو بشكل خجول)، (**"مذكرات" عبد الهادي بوطالب** من جهة و **"مذكرات"** السرفاتي من جهة أخرى). وشرع كثير من العقلاء في هذا المعسكر أو ذاك في القيام بنقد ذاتي على الطريقة العلمية وليس على الطريقة الكنيسية العتيقة، أو الكيدية، فهناك من بدأ ينقب في جحور الماضي ليس من أجل الاقتراب من حقيقة الوقائع والأحداث ولكن من أجل الطعن في التجربة

السياسية الراهنة... فكلما تم التمييز بشكل موضوعي وواع بين الثابت والمتحول في الوجود والصراع الوطنيين، كلما نمت عناصر القراءة الموضوعية للتاريخ. فالثابت هو الوطن وتقدم الوطن والشعب المغربيين والمتغير هو الاختلاف، وبين الثابث والمتحول ينبغي أن نتعود على رسم الحدود الدنيا حول المتغير والاتفاق الكلي حول الثابت، وهذا النوع من الثقافة سوف يترسخ أكثر في المستقبل ومع ترسيخ شروط الانتقال من التوافق السياسي (واتفق مع وصف هذه المرحلة بهذا الوصف) إلى التناوب الديمقراطي...

□ **هذا يعني أنه بقدر ما سيستمر الإشكال مطروحا حول الماضي والقراءة التي تترتب عن ذلك، على الجيل الحالي الانتظار لكي يأتي الوقت الملائم للاطلاع على تاريخ بلاده؟...**

■ في الحقيقة الحاضر دائما هو الموجود: هو قوام الصراع والخلاف... أما الماضي فقد يصبح مجرد ثقافة، والمستقبل تطلع، في حين يبقى الحاضر المعاش هو الموجود الملموس والقائم. والذي يريد أن يتحدث عن الماضي بنبرة محايدة يتعين عليه أن يبني الحاضر على أسس متينة، لكي يمكن الأجيال المقبلة من الاطلاع على ماض أكثر قربا من الحقيقة التاريخية ويخدم التقدم في الحاضر والمستقبل...

□ **وبعد مرور هذه الفترة الزمنية على خروجك من السجن وبعد التعذيب والحرمان من الحرية وما تعرضت له من اضطهاد في مرحلة من مراحل عمرك .. ألا تجد للدولة التي قامت بكل هذا القمع ضدك بعض المبررات، لكونها أقدمت على ما أقدمت عليه ضدك؟**

■ إذا فهمت السؤال، يمكن أن أقول إن أغلبية الذين كانوا في الحركة الماركسية اللينينية، كانوا قد اختاروا في وقت من الأوقات اختيارا معينا، وكان اختيارهم يحتمل التعرض لكل

الإجراءات القمعية التي قد يقدم عليها النظام ضدهم، وكان الجميع يؤمن بالكفاح المسلح أو حرب التحرير الشعبية، وبالتالي فهو على استعداد للاستشهاد في ساحة الحرب، ولذلك فإن الاعتقال والاضطهاد من طرف النظام يعتبر من هذه الزاوية عاديا وطبيعيا. ولكن من زاوية اخرى، وفي إطار فضح طبيعة النظام القمعية واللاديمقراطية، وحتى بالمقارنة مع نظام كالنظام التونسي، كما سبق القول تشعر بأن النظام المغربي كان أكثر قمعا وقسوة؛ وخصوصا من خلال مدد الأحكام التي صدرت ضدنا، كانت عقوبة من أجل العقوبة ولم تكن عقوبة تستند إلى الأفعال؛ وبناء على سلوك سياسي معقول، وعدم التمييز بين الذين كانوا يدافعون عن مغربية الصحراء ومن كان لهم موقف آخر، هؤلاء الذين كانوا يميزون بين الاثنين، وليس معنى هذا أني أبرر الاضطهاد الذي مورس على الذين كانوا يدافعون عن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، فهم كانوا قد اختاروا أيضا ومستعدون لتقبل نتائج اختيارهم...

□ باعتبارك واحدا ممن تعرضوا للاضطهاد وقضيت مايربو على 15 سنة وراء القضبان وتعرضت للتعذيب، انطلاقا من ماضيك هذا ماهو تصورك للصيغة التي يتعين اتباعها لطي ملف الاعتقال والاختطاف السياسي في المغرب؟

■ يتعين في رأيي أن ننطلق من أن المبدأ الجوهري والأساسي الذي ينبغي أن يتحكم في سلوكنا السياسي في المرحلة الراهنة ببلادنا، هو التوافق لضمان الانتقال إلى المرحلة التالية : التناوب الديمقراطي، والتوافق يتم أساسا حول القضايا الشائكة وبين القوتين الرئيسيتين في البلاد: المؤسسة الملكية والقوى الديمقراطية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي. التوافق ضروري وجوهري، لأن في البلدان التي وقع فيها طي

الملف بصيغة أو أخرى كانت في حاجة إليه بطريقة مختلفة، ففي الشيلي مثلا أصبح النظام السابق كله موضع اتهام ومساءلة، وكذلك الأمر في الأرجنتين، أما في جنوب إفريقيا فقد أخذ التغيير طابعه الخاص..في حين لم يحدث أي شيء من هذا القبيل في بلادنا.

لذلك أعتبر أن التوافق هو الوسيلة الوحيدة لطي هذا الملف أو على الأقل تحقيق شروط طيه دون إحداث انتكاسة لمسيرة الانتقال الديمقراطي وهي الأهم والضمان لعدم تكرار ما حدث، فهذه هي الإمكانية الوحيدة المتاحة لحد الآن في المغرب لطي هذا الملف... ففي المجتمع المغربي عوامل الاضطراب والانشقاق كامنة، فيكفي أن نذكر بعض الاتجاهات الأصولية المتطرفة، وبعض الاتجاهات الامازيغية المتطرفة هذا فضلا عن قضية الصحراء والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة..لهذه الاعتبارات أظن أن طي هذا الملف لايمكن أن يتم إلا بالتوافق الذي يساعد على التقدم وليس العكس؛ لأن المساءلة، من حيث المبدأ، ينبغي أن تمتد إلى النظام السابق ككل وخصوصيتنا لم تؤد بنا إلى وضع كهذا، ولايمكن من الناحية الأخلاقية أن أقوم بعزل بعض الأفراد الذين كانوا ينفذون الأوامر وأن ألبسهم التهمة كاملة...

والحد الأدنى المقبول الآن، في رأيي، هو تقديم اعتذار رسمي من قبل الدولة، وإن كان الاهتمام بطي الملف هو بمثابة اعتذار عملي، وتعويضهم (الضحايا) ماديا ومعنويا، وفيما يخص المحاسبة فيمكن أن يكون فيها توافق. أشعر أحيانا وكأن المواقف الأخرى التي تريد محاسبة المنفذين وحسب... وتسقط الموقف السياسي من التوافق السياسي القائم على ملف الاعتقال.. فعندما تصبح المؤسسة الملكية بسلطات واضحة ومحددة

دستوريا من الناحية التنفيذية وفوق الجميع من الناحية الروحية والرمزية، ويكون لنا برلمان يعكس الخريطة السياسية الحقيقية للبلاد بدون تزوير أو تلاعب، وتكون الحكومة ذات صلاحيات أقوى ومنبثقة من هذا البرلمان، وتصبح الثقافة الديمقراطية سائدة، آنذاك يمكن الحديث عن المساءلة والمحاسبة والديمقراطية بدون توافق...

□ ولكن لايمكن بناء المستقبل في استقلال تام عن الحاضر والماضي، ولا يمكن إحداث قطيعة بين المراحل التاريخية للمجتمع، فالتخوف قائم من أن تكون لمرحلة ما يسمى حاليا بالانتقال الديمقراطي امتدادات في المستقبل، بحيث تؤسس خلالها لتقاليد قد تضر بإمكانية تجاوزها مستقبلا، بعبارة أوضح قد تصبح هذه المرحلة لحظة يترسخ فيها مبدأ اللاعقاب واللامحاسبة...

■ من حيث المبدأ لست مع اللاعقاب، فأنا مع المحاسبة والعقاب، ولكن في الشروط التي تسمح بتحقيقه، فأنا لا أريد الرجوع إلى الوراء وإلى أخطاء الماضي، فمن بين تلك الأخطاء التشبث بموقف معين دون أن تعير أي اعتبار للآخرين ولتطورات المجتمع، وأن تظل أسيرا له، لذلك أقول، إذا كانت شروط العقاب السياسية متوفرة، وتسمح بتطبيقه بشكل عادل لايميز بين صاحب القرار والمنفذ، ومن غير أي إخلال بالسير العادي للمؤسسات، فأهلا وسهلا به. ولكن إذا كانت هذه الشروط منعدمة، وإذا كنت أدعو للعقاب لمجرد إرضاء نفسي، فأعتقد أن سلوكا من هذا القبيل قد انتهى سياسيا، فمواقف سياسية من هذا النوع انتهت، ولم يعد هناك مجال لممارستها. فالتفكير ينبغي أن ينصب حول المصلحة العامة للبلاد ككل، والوسائل والسبل التي تسمح بالتقدم..فأنا من المتضررين، ولاعتبارات تخصني لا أمانع في أن يعاقب الذين اعتدوا على

في جسدي وفي حريتي، ولكن إذا كان ذلك سيتم على حساب المصلحة العليا للبلاد ككل، فأنا أفضل أن أتخلى عن محاسبتهم إلى أن نتوفر شروط تحقيق ذلك سياسيا، ومن هنا ينبغي التوافق حول كيفية طي هذه الصفحة، فبالإمكان مثلا إعفاء بعض المسؤولين من مناصبهم...رغم أن ذلك قد يتضمن نوعا من الغبن ضد بعض المسؤولين الذين كانوا مجرد منفذين في وضع معين كان سائدا في البلاد.

□ هؤلاء المسؤولون لم يكونوا مجرد منفذين، لقد كانوا حاكمين واستفادوا ماديا واجتماعيا، واحتكروا ثروة البلاد لأنفسهم ولذويهم وحرموا منها الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب، فالمسؤولية تقع عليهم هم كذلك فيما عاشه المغرب من مآسي؛ لأنهم كانوا بالأساس يدافعون عن مصالحهم وامتيازاتهم الطبقية؟

■ أكيد هناك مسؤولية جماعية، إذ يوجد هؤلاء الذين نعرفهم ونتحدث عنهم ويوجد آخرون نعرفهم، ولكن لا أحد يتكلم عنهم، وإذا أردنا أن نحاسب ونحاكم، فيتعين علينا لكي نكون عادلين ومنطقيين مع أنفسنا أن نحاكم الجميع، لكن هل الشروط العامة التي تعيشها البلاد تسمح بذلك، طبعا الجواب هو لا، ولهذا أقولها من جديد ليس لنا من مفر لطي هذا الملف سوى التوافق فيما بيننا على الصيغة التي ينبغي أن يطوى بها، فهذا هو السبيل الوحيد الممكن والقمين في رأيي لكي نجنب البلاد الارتداد إلى الوراء....

حاوره : عبد السلام بنعيسي

القسم الثالث

الصحراء المغربية:
خصوصية النزاع وخصوصية الحل

تمهيد

اتخذ مجلس الأمن الدولي في نهاية أكتوبر 2000 قرارا يقضي بتمديد ولاية البعثة المكلفة بمسطرة الاستفتاء في الإقليم الصحراوي لمدة أربعة أشهر أخرى تنتهي في 28 فبراير لسنة 2001، بناء على التقرير الذي تقدم به الأمين العام **كوفي عنان**، والذي أوصى فيه مجلس الأمن بضرورة إعطاء مهلة أخرى لجميع الأطراف؛ وخصوصا المغرب لشرح وجهة نظره حول مقترح الحل الثالث. وقد تبنى مجلس الأمن مضمون التقرير الذي تقدم به الأمين العام الأممي بحيث أصبح يتعين الآن على جبهة البوليزاريو أن تحدد موقفها بناء على المقترح المغربي الرسمي الجديد، وبناء أيضا على معطيات الحل الممكن في خصوصية النزاع.

سوف نحاول في هذا العرض المختصر أن نرسم الخطوط العريضة لطبيعة النزاع ولمواقف الطرفين المعنيين، وكيف تعامل كل طرف مع التطورات الحاصلة والمتأثرة بالانحيازات الموالية لهذا الطرف او ذاك، بناء على ميزان القوى في الأرض (الارتباط بالسكان في الصحراء)، وفي الفكر (الارتباط بالحق والتاريخ والمبدأ)، ومن الناحية المعرفية المحضة. تتداخل هذه الجوانب وتتقاطع لتنشئ وضعية ذات خصوصية غير قابلة للحل، إلا باعتماد توافق عقلاني بين الحق التاريخي و«المبدأ» السياسي الإيديولوجي والوضع القائم فوق الأرض. هذه الجوانب المختلفة التي تكتنف النزاع تطورت في ظل صراع سياسي إقليمي وعالمي بخطاب إيديولوجي مشحون، وفي ظرف تاريخي تجاوزته التحولات العالمية الراهنة. ضمن هذا المنظور المتداخل للنزاع سنرصد مواقف الطرفين، المغرب وجبهة البوليزاريو متجاهلين، قصدا، الدور الحاسم الذي لعبته الدولة الجزائرية في الاطار القاري والعالمي مؤقتا.

الفصل الأول

الصحراء بين النضال الديمقراطي والنضال الوطني

1. خصوصية التداخل بين النضال الديمقراطي والنضال الوطني في الصحراء

في مرحلة بداية السبعينيات (1970 ـ 1973) شهد المغرب أحداثا سياسية هزت استقرار الدولة المغربية مؤقتا، وفي نفس المرحلة ظهرت حركة ماركسية تتبنى مفهوما ثوريا للتغيير الوطني والعالمي. ولتجاوز هذا الوضع، راحت الدولة المغربية تبحث عن حل لإعادة الشرعية من خلال المدخل الوطني، بعدأن فشلت في جعل الانفتاح الديمقراطي هو المدخل للحل الوطني (دستور 1972)، ولم يكن أمام القوى الديمقراطية الوطنية من خيار سوى الانخراط في المعركة الوطنية من أجل تحرير المناطق المحتلة، لأنها ترتبط بمصلحة الوطن ككل في مواجهة الاستعمار الإسباني، وليس بمصلحة طبقة ضد طبقة أو تحالف طبقي ضد تحالف طبقي بالعبارات الكلاسيكية. في حين كان جناح من الحركة الماركسية ـ اللينينية، وطبقا لمفهوم معين كان سائدا آنذاك حول الثورة والتغيير السياسي، يرى في استقلال الصحراء بؤرة ثورية لتحرير الشمال من الطبقة المستغلة وتوحيد الشعبين المغربي والصحراوي في اطار جمهورية ديمقراطية اشتراكية.

انعكس هذا الوضع السياسي بشكل مختلف على معطيات الصراع في الصحراء. فقبل أن يحتد الصراع بين الأطراف الفاعلة في المنطقة ـ المغرب وإسبانيا والجزائر وموريطانيا ـ كان الشباب الصحراوي الثوري مازال يبحث عن حل ضمن السيادة

الوطنية وتشده إلى الوطن. الأب أواصر التاريخ والكفاح المشترك، ولكنه في نفس الوقت يعادي الطبقة أو التحالف الطبقي السائد. كان **الوالي** هو التجسيد المأساوي لهذه المرحلة الانتقالية الذي سيصبح أول رئيس لفكرة الجمهورية الصحراوية، والذي ظل استشهاده غامضا عقب الهجوم على موريطانيا. حاول الوالي منذ البدء إقناع قادة الحركة الوطنية بتفجير الكفاح المسلح من أجل تحرير الصحراء. وكان يؤمن إيمانا راسخا بأن الصحراء إقليم من أقاليم الوطن المغربي، ولكن تطور الأحداث وإغراءات الدعم الليبي في البداية جرته إلى قبول فكرة الانفصال عما كان يعتبره نظاما إقطاعيا نجح في نفس الوقت في استرجاع الصحراء بواسطة مسيرة شعبية.

وهكذا نشأت البوليزاريو بقيادتها المغربية في تربة وطنية وعربية وعالمية يسارية تدعو إلى الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للإطاحة بالأنظمة الرجعية (وينبغي أن نتذكر الدور الليبي في هذا السياق) وحتى في حالة اعتبار الصحراء مغربية، في ظل تصور كهذا، فان المنطق الثوري السائد يقضي بمعارضة عودتها إلى النظام الرجعي، وبذلك وقع الخلط بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية، وتم التحول بسهولة من موقف الوالي (يناير 1973. لنلاحظ أن حركة مسلحة انفجرت بعد ذلك بشهرين في المغرب، 3 مارس)، الذي يعترف بمغربية الصحراء، إلى موقف الانفصال وتشكيل دولة بعد ذلك التاريخ، حيث وجدت البوليزاريو نفسها مستعدة لخدمة مصالح أطراف متعددة: الجزائر، إسبانيا... وأصبح الحديث عن الصحراء من طرف قادة البوليزاريو يتركز حول تاريخ خاص وشعب خاص في الصحراء المغربية.

إذن، فآفاق الانفتاح الديمقراطي في المغرب بعد 1972 كانت قد انسدت، مؤقتا، بالمعنى المؤسساتي والتنظيمي، وحل محلها

التفكير في استرجاع الصحراء لإعادة الحياة للوحدة الوطنية وإطلاق جزئي لوتيرة الحياة السياسية، إطلاق سراح الاتحاديين بعد أحداث 3 مارس 1973، واستئناف النشاط السياسي للاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وانخراط الجميع في المعركة الوطنية، وانعكس هذا التطور، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه بشكل سلبي على الشباب الصحراوي، الذي نقل الصراع من اتجاهه الأفقي (وبالمنطق الثوري آنذاك) إلى الاتجاه العمودي، الأمر الذي جعل الصراع يدخل مرحلة جديدة.

2. الانتقال من خصوصية الصراع الديمقراطي إلى خصوصية الصراع الوطني

بعد 1975، أصبح النزاع في الصحراء يكتسي صبغة جديدة: المغرب بكل فئاته (الدولة والمجتمع السياسي) يسعى إلى الحفاظ على وحدته الترابية كقضية وطنية تعلو على كل صراع، وجبهة البوليزاريو تسعى إلى إقامة دولة مستقلة في الصحراء أي الدفاع عن وطنية جديدة كان الاستعمار الإسباني قد بدأ يهيء لها الإقليم من قبل، وتسبغ على هذه الوطنية طابع الشرعية الثورية في مقابل وطنية «إقطاعية» تنعتها باستعمار استيطاني، وبعيدا عن كل إحالة، أو تمويه إيديولوجي، فإن مشروعية الحق تصنع فوق الأرض وبين السكان المعنيين، وهنا يكمن مأزق جبهة البوليزاريو التي تزعم أنها تمثل وطنية مستقلة عن الوطنية المغربية. وكل التجارب التي كافحت أو تكافح من أجل تقرير المصير تبنت هذه الحقيقة بشكل صارخ.

صحيح أن جبهة البوليزاريو كانت قد استفادت، بعد استرجاع المغرب للصحراء، من معرفتها للمكان وتسهيلات الاستعمار الإسباني الذي كان يحلم بإقامة كيان مستقل تابع له،

ومن موجة عارمة من التأييد اليساري وجزء كبير من الرأي العام الدولي، وخلقت متاعب أمنية وعسكرية للدولة المغربية التي كانت تفتقد، بعد الانقلابين الفاشلين، لجيش مبادر في ميدان العمليات ولديبلوماسية نشطة وشعبية، فاضطر المغرب إلى نهج خطة الفرق المتحركة والقيام بعمليات تمشيط للمنطقة الصحراوية لتحقيق قدر من الاستقرار الأمني والسياسي للسكان، ولا سيما بعد انسحاب موريطانيا من وادي الذهب. وبعد بداية 1981 أصبح المغرب في موقع ميداني نسبي يسمح له بالتحرك المرن على المستوى الديبلوماسي، فأعلن عن قبوله لإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء، حتى وإن كانت الوضعية الاجتماعية والسياسية مضطربة آنذاك.

لم يكن أمام جبهة البوليزاريو، التي كانت مازالت تحظى بدعم كثيف من قبل الجزائر وليبيا واليسار الدولي؛ والتي اعتبرت قبول المغرب بالاستفتاء نوعا من الهزيمة، سوى عرقلة مسطرة الاستفتاء المتفق عليها في اجتماع نيروبي الثاني (1982)، ووضع شروط جديدة لم يكن متفقا عليها سابقا. وفي إطار التسابق من أجل فرض أمر واقع (وطنية صحراوية)، ذهبت إلى حد إعلان دولة موجودة في الخارج تمثلها الجمهورية الصحراوية التي قبلتها منظمة الوحدة الإفريقية (1984) كدولة كاملة العضوية، وكان هذا الانتصار لجبهة البوليزاريو مشجعا على التشبث بفكرة الاستقلال المعتمدة على الدعم الخارجي والمنفصلة عن واقع السكان فوق أرض الصحراء نفسها، الذين كانوا يندمجون بشكل تدريجي، ولكن بفعالية، في النسيج الوطني الذي تخترقه، بشكل طبيعي التناقضات الاجتماعية والسياسية.

صحيح أيضا أن جبهة البوليزاريو، وفي غمرة الصراع بعد 1975 مباشرة، كانت قد رحّلت معها عددا من الصحراويين،

طاوعها البعض في البداية لأسباب سياسية أو قبلية، وأرغمت في كثير من الأحيان البعض الآخر على الرحيل. وشكلت من كل ذلك ما أطلقت عليه لاجئين صحراويين دون ذكر الموريطانيين وفقراء الساحل والطوارق، وشكل هؤلاء الذين يعتبرهم المغرب مجرد محتجزين لأسباب معروفة (شعب) الدولة الصحراوية في تندوف في مقابل الأغلبية الساحقة من سكان الصحراء الذين يعيشون فوق الأرض المتنازع عليها. والذين تحاول جبهة البوليزاريو إغراءهم بفوائد الاستقلال لأن شروط الهوية الوطنية منعدمة في حالة النزاع حول الصحراء.

ومنذ 1986 إلى 1989 هيمن على النزاع نوع من «الجمود» الظاهري يناسب تطور الوقائع على أرض الصحراء، فقد أحكم المغرب سيطرته العسكرية على الحدود المجاورة لكل من الجزائر وموريطانيا وشل تحرك البوليزاريو العسكري المتسلل من منطقة تندوف بالجزائر، وأربك دعاية البوليزاريو القائلة بأنها تسيطر على مناطق في الصحراء الشاسعة الأطراف. وبدأت تتضح شيئا فشيئا طبيعة الصراع الدائر في المنطقة، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على المواطنين الصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف، فتولدت لديهم رغبة جامحة في العودة إلى أرض الوطن، وهكذا ابتداء من 1986 ـ 1987 سوف تعرف حركة الهروب إلى أرض الوطن تطورا عدديا ملموسا مس حتى بعض عناصر القيادة في جبهة البوليزاريو، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى إحكام قبضتها على المخيمات وإيقاف النزيف البشري الذي يهددها بفقدان حصان طروادة الوطني. ومن أجل كسر الجمود الذي هيمن على النزاع، عمد المغرب إلى إعطاء مهلة سنتين للمنتظم الدولي من أجل إنهاء النزاع في الصحراء، فمدد ولاية برلمان 1984 سنتين إضافيتين عبر

استفتاء شعبي من أجل هذا الغرض (1989). وفي هذا السياق شرعت الأمم المتحدة فيما بعد في وضع الترتيبات الأمنية والتنظيمية من أجل الإعداد لإجراء الاستفتاء في الصحراء.

وينبغي أن نعود إلى صلب الموضوع لنؤكد على أن هذه العلاقة غير الطبيعية، أو الطبيعية بحكم صيرورة الصراع، بين السكان المغاربة الصحراويين فوق أرض الإقليم، وانعزال جبهة البوليزاريو عنهم كممثل «وطني» تحتجز قسما من المواطنين في تندوف هي التي خلقت وضعية المراوحة في المكان والزمان، وأربكت مخطط الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء، فقد ظلت هذه الأخيرة عاجزة عن الوصول إلى تحديد هوية الذين لهم الحق في الإدلاء بأصواتهم في عملية التصويت. والأزمة لا تنحصر كما يبدو في الصراع المباشر، في رفض أو قبول من يثق فيهم هذا الطرف أو ذاك، ولكنها ترتبط بعدم الثقة من طرف البوليساريو أكثر ما هو عليه الحال بالنسبة للمغرب، عند عملية التصويت، رغم ما يمكن أن يقال عن ثقة المغرب بمواطنيه في الصحراء.

فالرغبة في الانحياز لهذا الجانب أو ذاك أصبحت تتحكم فيها في الوقت الراهن مصالح السكان المباشرة، بعد أن تلاشت الأحلام الإيديولوجية القديمة، والتي أصبحت مجرد جيوب شاردة هنا أو هناك. فالمقارنة، في غياب الاختلاف الوطني في الهوية، بين إمكانية التنمية الاقتصادية والسياسية والفكرية أيضا في ظل وحدة الوطن المغربي الترابية، وبين إمكانية التطور في ظل جمهورية صحراوية، أصبح واضحا لكل من يرغب في حياة مستقرة ضمن التقدم الوطني. وانعدام وجود اختلاف في الهوية الوطنية انعكس على مسطرة تحديد الهوية، فأصبح المواطنون الصحراويون مادة للانتقاء، هل هذا المواطن صحراوي أم غير صحراوي ! في حين أن المواطنين في الصحراء

والمحتجزين في تندوف هم صحراويون مغاربة. والدليل الأولي على ذلك أن الإحصاء الذي تم لتحديد الهوية، ورغم طعون المغرب فيه، يرجح كفة المغرب على كفة البوليزاريو، وهذا سبب آخر على إرباك جبهة البوليزاريو، فيما يخص الاطمئنان لنتائج الاستفتاء الذي يختلف عن كل الاستفتاءات التي جرت في تاريخ الاستعمار؛ والتي كانت توحد الشعب المستعمَر (بالفتح) ضد الدولة المستعمِرة (بالكسر)؛ في الجزائر وناميبيا وحتى تيمور الشرقية. إذن قضية الصحراء حالة خاصة تتطلب حلا خاصا.

وهذا الحل للنزاع، وإن أشير إليه في الماضي، لم تتهيأ له الشروط كما تهيأت الآن بعد سنة 1998 ـ 1999، فقد سارت التطورات بعد هذا التاريخ في اتجاه خطين متوازين يسيران بصورة عكسية. فالمغرب يتقدم على صعيد الانتقال الديمقراطي ويحسن صورته على الصعيد الدولي؛ ويحرز تقدما في دول كانت تعترف بالجمهورية الصحراوية قررت قطع علاقاتها معها وانتظار نتائج الاستفتاء لتقرير المصير، وهو موقف واقعي ومنطقي في نفس الوقت. فبعد تنصيب حكومة التناوب سنة 1998 واعتلاء الملك محمد السادس للعرش سنة 1999، بدأ المغرب يسير في اتجاه تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وإعادة النظر في المفهوم القديم للسلطة. هذا التطور مس بشكل مباشر الوضعية في الأقاليم الصحراوية سواء من حيث الإعلان عن النية في إجراء انتخابات جديدة وديمقراطية للمجلس الاستشاري الصحراوي، أو من حيث إيقاف التجاوزات السلطوية في المنطقة. وأصبحت الاحتجاجات في الصحراء جزء من الاحتجاجات القائمة على الصعيد الوطني للطلاب والعاطلين عن العمل والمطالبة بإنشاء الخدمات العمومية، وهذا يوضح مدى الاندماج الوحدوي على هذا الصعيد رغم أن البعض يضفي عليه الطابع الخاص للنزاع في الصحراء.

وفي الجهة المقابلة بدأت، منذ مدة، المساعدات السخية السابقة تتقلص وتنكمش وتنعكس سلبا على وضعية المحتجزين في تندوف، وتضيق مجال الاختيار أمام جبهة البوليساريو، وتدفعها إلى ممارسة سلطوية، بدعوى التمثيل «الوطني» للشعب الصحراوي، على المواطنين المغاربة في تندوف.

3. الوضع الخاص للنزاع وآفاق الحل

هذه الخصوصية، التي نؤكد عليها رغم بداهتها، والتي يكتسيها طابع النزاع في إقليم الصحراء، والتي أيضا لم يسبق لها مثيل، حسب اطلاعي المتواضع، في النزاعات حول تقرير المصير لشعب ما يواجه استعمارا ما، هي التي دفعت المغرب إلى قبول الاستفتاء، والى فتح باب العودة على مصراعيه للاجئين الصحراويين في تندوف، والى قبول حل داخل السيادة المغربية منذ 1986. وهذه الخصوصية ايضا هي التي جعلت البوليزاريو يعترض على أشخاص ويقبل آخرين. وهو يدعي أنه يمثل «شعبا» بكامله. هذه الخصوصية هي التي دفعت المغرب في الأخير إلى اقتراح الحل الثالث بشكل رسمي. لأنه هو الوحيد المتاح في ظل الإكراهات الموضوعية التي تكتنف النزاع، إكراه عدم التفريط في وحدة التراب الوطني، وإكراه ضرورة فض النزاع بشكل سلمي في شروط عالمية تتطلب صيانة الموارد وتدبيرها بشكل عقلاني بدل تدميرها العشوائي لا قدر الله. وحل النزاع بشكل سلمي يتطلب من البوليساريو والجزائر أيضا تجاوز المواقف المتصلبة التي استمرت منذ 1975.

في الفقرات السابقة تجاهلنا، قصدا، دور الدولة الجزائرية في النزاع، رغم أنها متورطة الى حد كبير، وسنشير إلى موقفها من زاوية هاته الخصوصية التي ذكرناها سابقا. فالحجة التي تقدمها الدولة الجزائرية للدفاع عن مبدأ تقرير المصير هي الالتزام بالمبدأ الذي طبقته على نفسها عن قبول الاستفتاء من

أجل تقرير مصير الشعب الجزائري. وهذه الحجة بالذات لاتنطبق على حالة النزاع في الصحراء، فضلا عن الاختلاف بين هوية «المستعمِر» و «المستعمَر» في الحالتين (الجزائر والصحراء)، فإن الاختلاف على الصعيد الميداني كان كبيرا جدا، وأكثر من ذلك فالجزاتريون أنفسهم لم يشكلوا حكومتهم المؤقتة إلا بعد أن أحكموا سيطرتهم على معظم المدن الجزائرية الكبرى، ولم يعلنوا عن جمهوريتهم إلا بعد الاستفتاء، فكيف يمكن أن تنقلب دروس ثورتهم إلى مغالطة منهجية عواقبها وخيمة... هكذا علق **علي الشامي** على الموقف الجزائري المبدئي من تقرير المصير في الصحراء منذ 1979 (**الصحراء الغربية**... ص 239). فالجزائر دعمت جمهورية في المنفى وضغطت من أجل قبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية، وجعلت من منطقة تندوف (المتنازع عليها في الماضي) أرضا لهذه الجمهورية.

إذا كانت رغبة الدولة الجزائرية في السابق هي الانفراد بالهيمنة على المنطقة، فإن هذه الرغبة أصبحت اليوم تفتقد للكثير من الامتيازات الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية أيضا، وأصبح الموقف الجزائري من النزاع في الصحراء مجرد جزء من استمرار نفوذ العسكر في السلطة، الذي يواجه تطورا كاسحا على الصعيد العالمي والداخلي، وليس هناك من مخرج لهذا النزاع سوى الموافقة على حله سلميا وإعادة العلاقات الطبيعية مع المغرب، لأن هذا الحل هو الكفيل بضمان الاستقرار السياسي والانصراف للتنمية الاقتصادية والتعاون المثمر بين البلدين، وترسيم الحدود الترابية بينهما نهائيا.

أما جبهة البوليساريو، وبناء على خصوصية النزاع المشار إليها أعلاه، فليس أمامها من خيار سوى قبول الحل الثالث المقترح من قبل المغرب، وإن اللجوء إلى خيار آخر، مثل التصعيد

العسكري، سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة، لأن المغرب محكوم بمعادلة صعبة ومصيرية : عدم التفريط في وحدة التراب الوطني مهما كان الأمر، وفي نفس الوقت إنهاء النزاع على الصعيد الدولي. فإذا ما قبلت جبهة البوليزاريو، وهي الفرصة الأخيرة المتاحة، المفاوضات من أجل ترتيبات الحل الثالث، فإن إجراء الاستفتاء، أو إشراف الأمم المتحدة على الاتفاق الوطني بين المغرب وجبهة البوليزاريو، سوف يكون مجرد إجراء شكلي يزكي ما تم الاتفاق عليه.

ولكن نجاح المغرب في هذه المهمة يتطلب نهج تعبئة ديمقراطية للرأي العام الوطني، في هذه القضية بالذات، فلا أحد ينكر على الدولة الاحتفاظ بأسرارها الأمنية؛ لأن ذلك من مصلحة الوطن، ولكن ينبغي في نفس الوقت مناقشة الاقتراحات بشكل ديمقراطي لأنها تمس أيضا الشكل الذي ينبغي أن تتطور إليه الجهوية القائمة حاليا على الصعيد الوطني من حيث عدد الجهات وحجم الصلاحيات المخولة. فالملك الحسن الثاني، وإن رفض إجراء استفتاء شعبي لقبول الاستفتاء في الصحراء، فإنه أجرى استفتاء لتجديد ولاية البرلمان استجابة لاقتراح القوى الديمقراطية. أما الآن وقد شرعنا في الخطوة الأولى نحو الانتقال الديمقراطي، فإن إشراك الرأي العام الوطني فيما لا يضر باستمرار الدولة، مسألة ذات أهمية قصوى.

الفصل الثاني

أهمية الاتفاق الإطار ومواقف الأطراف (*)

قبل التطرق إلى الأهمية التي يكتسيها الاتفاق الإطار الذي اقترحه مجلس الأمن كحل سياسي يعرض على الأطراف المعنية، ثم طرحه الأمين العام من ضمن الخيارات الأربعة التي تعرض لها التقرير الذي قدمه لمجلس الأمن. قبل ذلك يبدو لي من الضروري التشديد على خلاصتين اثنتين فيما يتعلق بأهمية وصيرورة استرجاع المغرب لإقليم الصحراء :

الخلاصة الأولى: الإطاحة بالكيان التابع لإسبانيا

كان المغرب على موعد مع الحلقة الأخيرة من اتجاه التاريخ الوطني المغربي الذي ظل ينتظر منذ هزيمة جيش التحرير 1958، عندما استرجع الصحراء سنة 1975 عن طريق المسيرة الشعبية الخضراء في وقت كانت إسبانيا تحاول إقامة كيان تابع لها في الصحراء. فقد أقبر التدخل المغربي، بشكل لا رجعة فيه، مشروع الدولة الصحراوية المنفصلة عن الوطن الأب.

وأهمية هذا الإنجاز التاريخي تتمثل في أن ترك التطورات المستقلة عن الإرادة السياسية للدولة المغربية تفعل فعلها وتصل إلى حد إقامة كيان مستقل في الصحراء، سوف يضاعف من مصاعب عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأب، إن لم نقل

(*) مداخلة قدمت، بتاريخ 23 مارس 2002، في إطار الندوة التي نظمها النادي الجهوي للصحافة بالعيون حول تقرير الأمين العام الأممي الذي ضمنه الخيارات الأربعة.

أن هذه العودة سوف تصبح شبه مستحيلة، لأن قيام دولة ذات سيادة على الصعيد الدولي سوف يشكل أمرا واقعا يصعب، أو يستحيل، إزالته. وتجربة موريتانيا كانت حاضرة، رغم الاختلاف، في ذهن المسؤولين المغاربة، كما أن تجارب أخرى تثبت ذلك بوضوح أكبر مثل علاقة العراق بالكويت... إلخ.

وهكذا يعتبر استرجاع الصحراء إلى الوطن الأب قبل فوات الأوان؛ أي قبل نجاح إسبانيا وأي حركة انفصالية موالية لها في إقامة دولة صحراوية كأمر واقع، قرارا حاسما وتاريخيا أقبر مشروع الانفصال إلى الأبد، وحصنه بوحدة وطنية متماسكة، وجعل كل ما سوف يثار من نزاعات و«طعون» في شرعية الوحدة الترابية المغربية فيما بعد حول الصحراء مجرد تشويش وهوامش، مزعجة فعلا، على وحدة التراب الوطني والنزع الأخير لاحتضار الدولة الصحراوية التابعة لإسبانيا.

الخلاصة الثانية: تقدم مضطرد، عموما، في الحفاظ على الوحدة الترابية

في الجواب عن السؤال عن موقف وموقع المغرب في صيرورة النزاع، حيث لا يتعلق الأمر هنا ببعض التفاصيل التي تتضمن بالضرورة التقدم والتراجع... ولا بنتائج الامتداد الطبيعي للممارسة السياسية على كامل التراب الوطني بما فيها الصحراء، بل يتعلق الأمر بالمواقف الحاسمة والتطور العام والنتيجة الإجمالية، هل كانت في هذا الاتجاه "التقدم" أم الاتجاه المعاكس "التقهقر". وضمن هذا المفهوم يمكن التأكيد، دون تردد، على أن المغرب ومنذ المسيرة الخضراء وإلى الآن، كان يحقق خطوات متقدمة في صيانة وحدته الترابية، كان الاتجاه العام هو التقدم بغض النظر عن التفاصيل التي اكتنفت مراحل هذا التقدم، لأن قضية الصحراء تحظى بإجماع كامل مكونات الوطن المغربي.

فبعد المسيرة الخضراء التي كانت في حد ذاتها أسلوبا جديدا في استعادة الأرض المحتلة من قبل الاستعمار، كان المغرب يعيش عزلة خانقة ساهمت فيها جهات من اليسار واليمين "دولا وحركات ومن الشرق "ماكان يسمى بالمعسكر الاشتراكي"ومن الغرب "أغلب البلدان الأوروبية" ، وأنكرت عليه حقوقه التاريخية المشروعة في إقليم الصحراء لاعتبارات إيديولوجية وسياسية وإقليمية. ورغم كل هذه الجلبة المدوية على الصعيد الدولي، وخصوصا "اليساري"، قطع الطريق على جبهة البوليساريو بعد انسحاب موريطانيا من وادي الذهب، ونجح في استكمال وحدته الترابية، وشرع في بذل جهود جبارة لتأمين الشروط الدنيا الضرورية لمعيشة وأمن السكان المغاربة في الصحراء.

واستنادا إلى كل ذلك أعلن موافقته لسنة 1981 على إجراء استفتاء للسكان المغاربة في الصحراء من أجل شل العداء الخارجي وسحب البساط من تحت أقدام الجزائر وجبهة البوليساريو: واقتناعا منه أيضا بأن المواطنين المغاربة في الصحراء لن يفضلوا شعارات مدفوعة التكاليف من قبل الآخرين بدل الدفاع عن الانتماء للوطن الأب : التاريخ والدين واللغة والآلام والآمال المشتركة.

وكان رد الفعل الجزائري هو حشد كل الإمكانيات المادية والسياسية والتاريخية واستغلال ظروف الدول الإفريقية الفقيرة لإفشال مخطط الاستفتاء الذي كان من المقرر أن تجريه منظمة الوحدة الإفريقية (قمة نيروبي)، ودفعت بقوة في اتجاه الاعتراف بفكرة الجمهورية الصحراوية الذي يعتبر آكبر «انتصار» جزائري آنذاك 1984 داخل منظمة الوحدة الإفريقية. فانسحب المغرب احتجاجا على هذا الخرق السافر للقانون الدولي؛ حيث تم

الاعتراف «بدولة» كعضو كامل العضوية وهي لا تملك السيادة على الأرض والشعب لا قانونيا ولا واقعيا، وأحال الملف برمته على منظمة الأمم المتحدة ومنذ ذلك التاريخ (بعد منتصف الثمانينات) والمغرب يبذل جهودا جبارة من أجل تطوير الحياة المعيشية للسكان نحو الأفضل، وتطوير الأداء السياسي والدبلوماسي؛ وخصوصا بعد تنصيب حكومة التناوب وانتقال العرش إلى الملك محمد السادس، فأدى صمود المغرب للحفاظ على وحدته الترابية إلى سحب دول كثيرة[1] اعترافها بما يسمى الجمهورية الصحراوية وانفتاح الكثير من الجهات الأوروبية المدنية والسياسية على حقائق واقع السكان المغاربة في الصحراء. كما آن اتفاق دول ذات وزن في مجلس الأمن على الاتفاق الإطار وتقديمه للأطراف كمقترح، أربك حسابات الدولة الجزائرية وجبهة البوليساريو: وشكل محطة تقدم أخرى في استقطاب الرأي العام الدولي لتفهم الوضع في الصحراء والموقف المغربي.

صحيح أن هذا التقدم لم يكن يسير في اتجاه خط مستقيم ومتصاعد، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الممارسة السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وبالتالي ارتكبت أخطاء بعضها يعتبر جزءا من طبيعة السياسية المخزنية المتبعة ككل في البلاد: وبعضها الآخر يخص الصحراء بالذات باعتبارها تحتل خصوصية وتشكل موضوع نزاع جهوي «واعتراض» دولي. ومهما كانت مصداقية الانتقادات التي قد توجه إلى بعض المواقف والسلوكات التي نهجتها الحكومة المغربية في السابق، فإن ذلك لا يقلل من شأن الحكم الذي قررناه في هذه الخلاصة الثانية.

بعد التأكيد على هاتين الخلاصتين الهامتين، من وجهة نظري،سوف نتناول الموضوع الرئيسي لهذه المداخلة المتعلقة

بأهمية الاتفاق الاطار في البحث عن حل عادل للنزاع القائم حول الوحدة الترابية المغربية من خلال النقط التالية :

1- أسباب عجز الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التسوية؛
2- الامم المتحدة والاتفاق الإطار كمثال سابق:
3- موقف الدولة الجزائرية؛
4- موقف جبهة البوليساريو؛
5- الخيارات الأربعة التي قدمها الأمين العام؛
6- خلاصة.

1 - أسباب عجز الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التسوية

بقي النزاع في الصحراء ذا طبيعة جهوية أساسا من زاوية الدافع إلى التدخل الدولي لإنهائه بسرعة، رغم أن الأمم المتحدة نجحت في حمل الطرفين على وقف إطلاق النار وإخماد نار الحرب. هذا مع رغبة المغرب في حل النزاع بطريقة سليمة وتحاشي، ما أمكن، توتير العلاقة مع الدولة الجزائرية. ولم يتحول هذا النزاع في أي وقت من أوقات الصراع السالفة إلى حالة من التهديد المباشر لمصالح الدول الكبرى ذات القدرة والهيمنة في العالم؛ والتي تتحكم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهذا سبب من الأسباب الدولية التي جعلت تدخل الأمم المتحدة غير فعال وغير قادر على تنفيذ التسوية، ولكن السبب الرئيسي، من وجهة نظري، والذي أبقى تدخل الأمم المتحدة يراوح مكانه دون إحراز أي تقدم ملحوظ لفض النزاع رغم كل الجهودالمبذولة، يعود إلى خصوصية هذا النزاع والتي دفعت الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** إلى تأكيد هذه الحقيقة في تقريره المقدم في 22 من شهر يونيو 2001 بقوله: «مضت ست وعشرون عاما منذ

نشوب هذا النزاع، وتطلب الأمر خمس سنوات للتفاوض بشأن مقترحات الامم المتحدة وخطتها للتسوية، وعشر سنوات أخرى لمحاولة تنفيذ تلك الخطة...».

ويضيف الأمين العام في مكان آخر من هذا التقرير قائلا: «اضطلعت الأمم المتحدة بعملية طويلة وشاقة على مدى السنوات العشر الأخيرة في إطار الجهود التي بذلتها من أجل تنفيذ خطة التسوية. وقد انطوت هذه العملية على الجهود التي بذلتها أنا والجهود التي بذلها أمينان عامان سابقا؛ فضلا عن جهود خمسة ممثلين خاصين وجهود مبعوثي الشخصي.

وإضافة إلى ذلك، حاول مجلس الأمن، وفرادى الدول الأعضاء. عدة مرات المساعدة على الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية التنفيذ، وخلال تلك الفترة جرى تغيير الجدول الزمني لتنفيذ الخطة عدة مرات مع تأخير موعد الاستفتاء كل مرة، بحيث أصبح من المشكوك فيه جدا أن ذلك سيكون ممكنا أبدا».

هذه التقييمات التي قدمها الأمين العام أمام مجلس الأمن تبين إلى أي حد اقتنعت الأمم المتحدة أن مجهوداتها المبذولة لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية لحل النزاع المحتدم في المنطقة، مايزيد على ربع قرن. ولذلك بدأت تفكر في البحث عن حل آخر ممكن التطبيق ويسعى في نفس الوقت، إلى إيجاد تسوية عادلة تأخذ بعين الاعتبار المطالب الدنيا للطرفين المتنازعين: تمنح المغرب السيادة، والبوليساريو الحكم الجهوي (سكان الصحراء) والذاتي مؤقتا، ريثما يتم التوصل إلى الحل النهائي بعد خمس سنوات بواسطة الاستفتاء.

والسبب في عجز الأمم المتحدة عن تطبيق خطة التسوية لايعود إلى فشل الطرفين في تحديد هوية المؤهلين فعلا

للمشاركة في عملية التصويت في الاستفتاء وحسب، لأن الخلاف حول تحديد الهوية نتيجة وليس سببا، ولايعود أيضا لطبيعة الوضع السوسيولوجي للسكان "قبائل رحل"، كما أشار إلى ذلك الأمين العام الأسبق **ديكويلار**، والذي لايسمح بإيجاد إحصاء ثابت، لأن القبائل الرحل موجودة في كل دول الجوار، بما فيها الجزائر، ولكن هذه القبائل تعرف أنها تستقر في فضاء وطني أوسع. قد يكون لهذه الأسباب بعض التأثير في تحديد الهوية غير أنها ليست حاسمة، فالسبب الرئيسي والحاسم يعود إلى خصوصية النزاع حول الصحراء، من حيث هو مسألة وطنية بالنسبة للمغرب وتصوره البوليساريو كاستعمار أجنبي.

فسكان الصحراء يشكلون امتدادا وطنيا للمغرب "التاريخ والدين واللغة والقبائل... إلخ". وبعد استرجاعها استعاد السكان هويتهم بسهولة، في حين تحاول جبهة البوليساريو و(من ورائها الدولة الجزائرية) أن تظهر المغرب كدولة استعمارية أجنبية عن المنطقة: مستغلة الاستعمال الروتيني الذي دأبت الأمم المتحدة على تضمينه في بياناتها وقراراتها: استعمال كلمة الشعب الصحراوي كما كانت تفعل مع شعب طرفاية وشعب إيفني.

فالسبب الذي وقف حائلا دون التقدم في تطبيق المخطط الأممي هوغياب الطابع الاستعماري الكلاسيكي في العلاقة بين المغرب وسكان إقليم الصحراء حيث تتميز هذه العلاقة بالعمق التاريخي والامتداد السوسيولوجي، والمقاربة الثقافية المشتركة إلى حد كبير.

-فالعمق التاريخي معروف لدى الجميع ولدى سكان الصحراء أنفسهم لأنهم صنعوا هذا التاريخ الوطني منذ عدة قرون سواء كقادة لهذا الوطن (المرابطون، الزوايا المتطلعة إلى توحيد المنطقة : **ماء العينين والهبة**... وجيش التحرير المغربي

بعد الاستقلال ...)، أو كقادة متمردين فعبد العزيز نفسه ابن عائلة من شمال المغرب وليس من منطقة الصحراء، فهو نفسه يبرهن على صحة هذا العمق التاريخي ولوبطريقة مختلفة. ومن هنا يبدو وصف المغرب بالدولة المستعمِرة لايستند إلى أي أساس من الأسس التاريخية المعروفة في التجربة العالمية الاستعمارية المتعارف عليها دوليا، الأمر الذي عقد عملية التوصل إلى تحديد هوية المستعمَر والمستعمِر بسبب هذا التمازج التاريخي العريق.

-كما أن الامتداد السوسيولوجي القبلي والعائلي الذي يخترق المناطق الجنوبية دونما حواجز عرقية أو دينية أوتاريخية أوثقافية عامة. من إيفني وكلميم وطاطا وطانطان مرورا بطرفاية إلى العيون والداخلة ...هو امتداد جغرافي سوسيولوجي دون أن نذكر بهذا الامتداد في الاتجاه المعاكس؛ أي في العمق الوطني في الشمال والوسط المرتبط بالأجنحة القبلية القادمة من الجنوب أيضا. فكيف يمكن استساغة وهضم الحديث عن استعمار مغربي أجنبي للصحراء، والدخول في مماحكات بين ممثلي البوليساريو وممثلي سكان الصحراء (المغرب) حول تحديد هوية صحراوية مختلفة عن الهوية المغربية؟!!!

-العنصر الآخر يتمثل في المقاربة الثقافية التي تستمد عناصرها المكونة من اللغة والدين والعادات التاريخية البعيدة. كما هي مشتركة بين مكونات المجتمع المغربي في مختلف مناطقه الجغرافية المتعددة في الشمال والوسط والجنوب، والشرق والغرب فاللغة العربية و(هوامش أمازيغية) والدين الإسلامي والعادات التي تكاد تتماهى مع الجنوب المغربي السالف الذكر "من افني إلى الكويرة..." تمثل هوية مشتركة إلى جانب العمق التاريخي والامتداد السوسيولوجي.

-هذه هي الأسباب العميقة التي جعلت النزاع في الصحراء يستعصي على الحل التقليدي الذي جربته الأمم المتحدة في مناطق من العالم كانت مستعمرة من قبل دول أجنبية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا والبرتغال وجنوب إفريقيا... كما يمكن أن نذكر مناطق أخرى أيضا، كان السبب في انفصالها إما دينيا أوقوميا، وليست هذه هي حالة الإقليم الصحراوي في الجنوب المغربي.

هذه هي الأسباب العميقة التي دفعت الأمم المتحدة إلى الاعتراف، من خلال التجربة في عين المكان، بصعوبة أو استحالة، تطبيق خطة التسوية في المنطقة وفق المعايير المتعارف عليها محليا ودوليا، والتي سعت إلى محاولة تطبيقها وفق الحالة الخاصة للنزاع في إقليم الصحراء المغربية بناء على خطة التسوية، فوجدت نفسها في الأخير (الأمم المتحدة) مضطرة إلى البحث عن طريق آخر لفض النزاع، ومن هنا راحت تبحث عن حل سياسي يرضي الطرفين المتنازعين ويراعي مطالبهما معا في الحدود الدنيا الممكنة. وضمن هذا الإطار تقدم مبعوث الأمين العام **جيمس بيكر** بالمقترح المعروف بالاتفاق الإطار الذي يمنح المغرب سيادة على الصحراء ويمنح البوليساريو (سكان الصحراء) حكما ذاتيا لمدة خمس سنوات يجري بعدها استفتاء لتقرير المصير.

2- الأمم المتحدة والاتفاق الإطار كمثال سابق

إن مقترح الاتفاق الإطار، كأداة لتسوية النزاع، الذي قدمه مجلس الأمن للطرفين المتنازعين كمقترح وحيد في البداية ثم كخيار من ضمن خيارات أربعة ضمن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، يندرج ضمن الحلول التي سبق للأمم المتحدة أن طبقتها في مناطق أخرى من العالم. ونستحضر هنا بعض الأمثلة التي سنتعرض لها، والتي لم تحمل نفس الاسم ولكن تلتقي في نفس الحل رغم الاختلاف، حيث

لم تكن هناك دولة حاضنة إلى جانب الدولة المستعمرة، كما هو حال الجزائر في النزاع حول إقليم الصحراء. ففي العملية التي أنجزتها الأمم المتحدة في أيريان الغربية والتي تعتبر من «أحد نماذج النجاح الكامل بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة الخاصة لحفظ السلم» (**الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة فن تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، ص154 ..سلسلة عالم المعرفة).

فايريان الغربية أو"إقليم غرب غينيا الجديدة" كان يخضع للاحتلال الهولندي إلى حدود 1962، وكانت إندونسيا تطالب بالسيادة على هذا الإقليم، فقد نجحت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) وباتفاق الدولتين العظميين آنذاك، وخصوصا الولايات المتحدة على إجراء عملية الاستفتاء بعد خمس سنوات. ونظرا لعدم وجود تمايزات عرقية أو دينية وعدم وجود دولة إقليمية متنافسة مع إندونيسيا ومحتضنة لحركة معارضة تطالب بالاستقلال، كما هو شأن الجزائر في ضلوعها في النزاع حول الصحراء، فقد اندمج الإقليم في إندونيسيا البلد والذي يزخر باختلافات شتى بما فيها التباعد الجغرافي للجزر الإندونيسية، بخلاف تيمور الشرقية التي تسكنها أغلبية مسيحية صوتت لصالح الانفصال عن الأغلبية المسلمة في إندونيسيا وفضلت الاستقلال لهذا السبب الرئيسي.

فايريان الغربية تمثل نموذجا لهذه المسطرة (الحل) التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل النزاع في إقليم الصحراء، كاتفاق إطار في البداية كما هوالشأن بالنسبة للاتفاق الإطار الذي اقترح لحل النزاع في الصحراء، ولكن تدخل الجزائر كدولة معادية لوحدة التراب الوطني ومحتضنة لجبهة البوليساريو، ورفضت بشدة الاتفاق على هذا المقترح -الحل، وسعت، ومازالت، إلى إفشاله، ولو أدى بها الأمر إلى تقسيم إقليم الصحراء.

3- موقف الدولة الجزائرية

يقول الكثير من الملاحظين إن الجزائر قد وجدت نفسها متورطة إلى حد كبير في النزاع حول إقليم الصحراء: حتى أصبح جزءا من التوازنات داخل السلطة في الجزائر ومن "هيبة" الدولة الجزائرية على الصعيد الجهوي والدولي، وخصوصا أن الدولة الجزائرية تعرف جيدا أن طبيعة الوجود المغربي في الصحراء ليس استعمارا أجنبيا كما كان الحال بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر "رغم أن فرنسا كانت تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا" .

لهذا السبب أربك مقترح الاتفاق الإطار الموقف الجزائري الذي ظل يناور خلف غطاء تقرير المصير. وهكذا تساءلت الدولة الجزائرية في سياق انتقادها للاتفاق الإطار عن «مسوغات اختيار هذه المدة الزمنية: خاصة وأن فترة أقصر أو أطول ستخدمان بنفس المستوى هدف الاندماج المتوخى مما يزيد بشكل واضح من اختلال التوازن بين طرفي النزاع، ويثير المخاوف من فشل المشروع، ذلك أن البيئة السياسية والإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية برمتها التي تمت تهيئتها في الصحراء الغربية والموجهة إلى حد كبير نحو إدماج هذا البلد...».

أليست هذه مغالطة واضحة للعيان! فهل تمكنت أية دولة أجنبية مستعمِرة في العصر الحديث من إدماج شعب مستعمَر فعلا!؟ ثم تنهي القيادة الجزائرية ملاحظاتها حول الاتفاق الإطار بالتأكيد على أن «قضية الصحراء الغربية التي تهدد السلام في المنطقة وتعرقل مسيرة المغرب العربي نحو الوحدة، تستحق من أجلها جهود الإبداع والخلق».

كانت هذه إشارة واضحة للمقترح الجديد "المبتكر" التي ستقدمه القيادة الجزائرية كبديل للاتفاق الإطار؛ أي مقترح

تقسيم الصحراء، هذا المقترح الذي يعيد الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل للنزاع خطوات إلى الوراء. ولكنه في نفس الوقت يضع الموقف الجزائري برمته في قفص الاتهام، وهكذا طار **بوتفليقة** إلى مخيمات تندوف لتفسير الموقف الجزائري حول التقسيم لقيادة البوليساريو. لأول مرة تجد الجزائر نفسها في مواجهة مقترح يتبناه مجلس الأمن والدول الكبرى المؤثرة فيه، الأمر الذي قد يعتبر بمثابة العد العكسي للدعاية التي ركبتها القيادة الجزائرية وجبهة البوليساريو منذ أكثر من ربع قرن من الزمان.

ويبقى صحيحا أن استمرار نفوذ العسكر داخل السلطة في الجزائر سيدفع القيادة الجزائرية وجبهة البوليساريو إلى محاولة شل أي حل يسعى إلى إنهاء النزاع لصالح وحدة المغرب الترابية مع "إدماج" جبهة البوليساريو في التجربة الديمقراطية المغربية الناشئة.

4- موقف جبهة البوليساريو

تعتبر البوليساريو "ضحية" الظروف الموضوعية المحيطة بالنزاع في المنطقة؛ والتي لعبت فيها القيادة الجزائرية الدور الرئيسي في البحث عن أدوات صالحة لتضييق الخناق على المغرب والحيلولة دون استكمال وحدته الترابية. وهذه العلاقة بين الحليفين تجعل موقفهما وموقعهما من النزاع يختلف رغم الاتفاق: فهما يتفقان معا على أن الاتفاق الإطار سوف يؤدي إلى الاندماج، ولكن موقفهما يختلف عندما يتعلق الأمر بصيرورة النزاع مستقبلا. فهو بالنسبة للجزائر شأن دولة تحاول التضييق على دولة أخرى، في حين أنه بالنسبة للبوليساريو شأن حركة تعيش نزيفا سياسيا واقتصاديا وبشريا، ويمكن القول أن معظم اللاجئين الصحراويين حقا، في مخيمات

تندوف يفضلون العودة إلى الوطن الأب، لو أتيحت لهم إمكانية الاختيار الحر، وخصوصا في الظروف الراهنة حيث تلاشت الأوهام التي صنعتها الجمهورية الديمقراطية الشعبية الصحراوية!!!

غير أن قيادة جبهة البوليساريو مازالت تسعى إلى تسويق تلك الأوهام رغم الكساد الذي أصاب هذه البضاعة، فهي تتمسك، في ردها على الأمين العام حول الموقف من الاتفاق الإطار، ب: «خطة تسوية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية» (لاحظ التأكيد على منظمة الوحدة الإفريقية) واعتراضها الكامل «على أي حل يتجاهل حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره... لأن هذا الحل (الاتفاق الإطار) لن يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى تكريس الأمر الواقع الاستعماري في الصحراء الغربية...».

وهكذا وجدت جبهة البوليساريو نفسها، من أجل رفض الاتفاق الإطار مضطرة إلى تقديم "تنازلات" حول بعض القضايا التي بقيت مثار خلاف لتحديد الهوية والتقدم في تهييء الشروط لتطبيق خطة التسوية.

ولكن جبهة البوليساريو تظل رهينة السياسة الجزائرية التي تجد نفسها اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، محاصرة من قبل الرأي العام الذي ألبته في السابق ضد الوجود المغربي في الصحراء.

5- تقرير الأمين العام الأخير والخيارات الأربعة

عندما اصطدمت جهود الأمم المتحدة "ومجلس الأمن" بوضع معقد وشائك في إقليم الصحراء، واتضح أن الاستمرار في إجراءات تطبيق خطة التسوية بمثابة السير وراء سراب: كلما أوشكت على الاقتراب من الحل كلما تلاشى دفعة واحدة، لم يتردد الأمين العام ومبعوثه إلى المنطقة في البحث عن حل سياسي توافقي بين الطرفين، دون اللجوء إلى فرض هذا الحل

من قبل الأمم المتحدة، ولكن رفض الجزائر والبوليساريو الاتفاق الإطار المقترح، أعاد النقاش داخل الأمم المتحدة إلى نقطة البداية ولاسيما بعد أن اقترحت الجزائر تقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو. الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى تقديم تقرير يضع فيه مجلس الأمن أمام أربعة خيارات مع إضافة ما يمكن أن نسميه "توصية" مرفقة للخيارات الثلاثة عند الاتفاق على أحدها، وهي تقترح لأول مرة من قبل الأمين العام: التزام مجلس الأمن بتطبيق الخيار المتفق عليه دون اشتراط اتفاق الطرفين كليهما قبل اتخاذ أي إجراء".

ويمكن أن نقارن بين الخيارات الأربعة التي اقترحها الأمين العام على مجلس الأمن:

1- فيما يخص الخيار الأول المتعلق بخطة التسوية، لن نزيد أكثر فما قلناه عن الأسباب التاريخية والسوسيولوجية والثقافية التي تجعل إمكانية التقدم من أجل تطبيقه منذ البداية صعبة للغاية.

2- نعتبر الخيار الثاني هو الخيار الممكن، كحل عادل بالنسبة للطرفين والقادر على:

أ- إيجاد حلول ضمنية لكل المشاكل الأساسية التي اعترضت تطبيق خطة التسوية مثل تحديد هوية المؤهلين للتصويت بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي، ومثل عودة اللاجئين الصحراويين في تندوف، ومثل قطع الطريق على تدخل العسكر الجزائري في نزاع الصحراء بشكل مباشر، ومثل الاندماج السياسي لجبهة البوليساريو ضمن سكان الصحراء كحركة سياسية سليمة.

ب- يعطي للصحراويين حكما ذاتيا محليا ويسمح للبوليساريو و(السكان المغاربة) في الصحراء بممارسةالشأن المحلي وتدبير شؤون الإمكانيات الموجودة في الإقليم وتهييء شروط أحسن للاختيار بعد خمس سنوات.

ت- خلق جو من الثقة بين كل الأطراف: السكان، جبهة البوليساريو، الدولة المركزية في الرباط، والانشغال بمشاكل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والمحلي بدل عسكرة الفكر والمجتمع والسعي إلى تدمير الطاقات البشرية والاقتصادية.

ث- وهو الخيار، الحل الوسط، الذي لايفرض الاندماج، ولاالاستقلال بل السيادة للمغرب والحكم الذاتي لسكان الصحراء، وحتى هذا الحل الوسط ليس حلا نهائيا بل مجرد فترة انتقالية تمتد خمس سنوات يجري بعدها استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم.

3- الخيار الثالث الذي اقترحته الجزائر هو تقسيم الصحراء، من المستحيل قبوله من طرف المغرب لأنه عودة إلى ما قبل المسيرة الخضراء، أي إقامة كيان مستقل في الصحراء يفصل المغرب عن العمق الإفريقي ويفصل بين سكان الصحراء بشكل تعسفي. وليس هناك مبرر لهذا التقسيم لا قومي وطني ولا ديني عقائدي، وهي الحالات التي تفرض تلقائيا تقسيم أو انفصال عدة مناطق من العالم: دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا "القومية من جهة والدين الإسلامي من جهة أخرى".

وليس هناك مبرر لهذا التقسيم لا قومي وطني ولا ديني عقائدي، وهي الحالات التي فرضت تلقائيا تقسيم أو انفصال عدة مناطق من العالم: دول شرق آوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا "القومية من جهة والدين الإسلامي من جهة أخرى". قبرص"الدين"..تيمور الشرقية "الدين"..فالإسلام دين الشعب المغربي بما فيه سكان الصحراء، والوطنية المغربية وطنيته. ولايمكن الإقدام على موقف كهذا لمجرد أن الجزائر لها مصلحة في ذلك أو أن نزعات انفصالية تخدم هذه المصلحة!!!.

6- خلاصة

من المعروف أن المغرب محكوم بمعادلة صعبة: من جهة لايستطيع إطلاقا أن يفرط في وحدة التراب الوطني بعد هذا الصراع الذي خاضه على عدة جبهات وواجهات منذ ما يربو على ثلاثة عقود. ومن جهة أخرى يسعى بكل ما أوتي من قوة لإنهاء النزاع على الصعيد الدولي والجهوي، وتجاوز عوامل التوتر في المنطقة، لتوجيه كل طاقاته وإمكانياته للتنمية الوطنية والمحلية. لأنها هي الضمانة الوحيدة لتمتين العلاقات الوحدوية في إطار الديمقراطية والعيش الكريم، وكذلك استجابة لرغبة الشعوب في منطقة المغرب العربي، وخصوصا الشعب المغربي والشعب الجزائري، لتوجيه كل الجهود من أجل تنمية التعاون في كل المجالات التي تهم البلدين.

والاتفاق الإطار الذي اقترحه كوفي عنان كخيار ضمن خيارات هو الكفيل وحده بإنهاء النزاع، وتوطيد عوامل التعاون، وضمن هذا السياق يتحتم على السلطات المغربية أن تسعى، أكثر من أي وقت مضى، إلى تفعيل كل الآليات الديمقراطية المحلية في الصحراء، لأنها هي الضمانة المستقبلية لتطوير التنمية الجهوية في كل المناطق. وأن يتعبأ الجميع من أجل تحقيق هذا الهدف: الدولة والمنتجون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. إنه رهان التنمية والديمقراطية في الصحراء وفي الوطن ككل.

هوامش القسم الثالث

1- الدولة الأخيرة، وليس الآخرة، التي جمدت اعترافها هي جمهورية الدومنيك خلال زيارة رئيسها للمغرب 23-2002/05/24.

القسم الرابع

في

سؤال الماركسية وواقع العصر (*)

(*) نشر في جريدة أنوال الجديدة بتاريخ 25 أكتوبر 1996 / 1 نوفمبر 1996.

تمهيد

الهدف من عرض بعض القضايا التي أثيرت في هذين الحوارين(*)، هو إبراز جانب من الجدل الدائر في الوقت الراهن بين مفكرين من مواقع جغرافية وثقافية وحضارية مختلفة، حول ماتبقى من الماركسية كنظرية ومنهج، وحول مستقبل التطور في الشمال والعالم من جهة، والجنوب والعالم من جهة أخرى.

ولا يعني هذا العرض عقد مقارنة مباشرة بين الكتابين، بقدر ما يعني مقارنة بين بعض الأفكار، والمنهجية العامة الواردة في الحوارين.

وينبغي الإشارة منذ البداية، أن هناك عدة اختلافات، ومن عدة وجوه، في الطريقة التي أنجز بها كل حوار على حدة، تجعل المقارنة بينهما تبدو وكأنها تتسم بنوع من التعسف، فالحوار الأول مباشر وتلقائي، بث في الأصل عبر الأثير، في حين أن الحوار الثاني، كتب على شكل ردود، يكاد يشكل كل رد منها مقالا مستقلا بنفسه.

الأول خص الماركسية بحوار مباشر ضمن موضوع مستقل، وحضرت كهم منهجي ونظري في ثنايا الحوار - الحديث بكامله. أما الحوار الثاني فقد أنصب موضوعه الرئيسي حول العلاقة بين

(*)- كتاب كي لانستسلم ، ريجيس دوبري وجان زيغر، ترجمة رينيه الحايك سام حجار، المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى 1996.

-كتاب "حوار الدولة والدين ، سمير أمين وبرهان غليون. المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1996.

الدولة والدين. واعتمد كتاب **برهان غليون** «**نقد السياسة**» كأرضية للمناقشة، وفي سياق الحوار تعرض كل من برهان غليون و**سمير أمين** لقضايا الماركسية، كنظرية وكمنهج، باعتبارها خلفية نظرية أو منهجية لتحليل موضوع الدين والدولة في التاريخ وفي الواقع الراهن؛ مع التركيز على الحركات الأصولية في الدول العربية والاسلامية وكيفية التعامل معها للخروج من المأزق الحالي الذي يسد الطريق أمام التطور الديمقراطي والتطور الاقتصادي.

بيد أن الذي يغري بالمقارنة، رغم ذلك، هو شكل المناقشة الذي جاء في صورة حوار ضمن الكتابين معا. الأول حديث مباشر، والثاني ردود مكتوبة. كما أن جميع المشاركين في الحوارين، كانوا ينتمون الى الفكر الماركسي، ومازال بعضهم ماركسيا، بالمعنى التقليدي للكلمة، حتى الآن. وتسيطر عليهم جميعا فكرة التغيير والعمل من أجل بناء مجتمع أفضل، سواء على صعيد البشرية ككل، أو على صعيد منطقة معينة كجزء من التطور العالمي، وضمن هذا الإطار تطرح سائر القضايا الأخرى: الدولة، الدين، الحركة الأصولية، سمات العصر الحالي.. إلخ.

الفصل الأول

حول الماركسية

من المعروف أن الماركسية لم تكن مجرد نظرية لوصف العالم وتفسيره وحسب، بل حددت لنفسها منذ البداية، مهمة رئيسية هي : تغيير العالم وفق قوانينه الموضوعية المستقلة من جهة، وتحويل الوعي بهذه القوانين إلى حركة وممارسة عملية من جهة أخرى. وقد يكون هذا المنحى الذي رسمته الماركسية لنفسها كنظرية علمية، وكنشاط إنساني يهدف إلى مباشرة عملية التغيير. هو الذي جعلها تحمل في أحشائها، ومنذ البداية، بذرة التحول، فيما بعد، إلى مجرد إيديولوجية مقاتلة أو عقيدة تحميها السلطة السياسية، وخصوصا عندما انتقلت من تربتها الرأسمالية المتقدمة التي نبتت فيها بشكل طبيعي إلى تربة ما قبل رأسمالية، ففقدت «نظرية» لاجئة، تفتقد شروط الحرية «الطبيعية» للتطور والنمو وفق ماديتها العقلانية وتصورها العلمي، فتكيفت قسرا مع واقع متأخر. انتقل مفهوم الطبقة الاجتماعية شبه الكامل والناضج الذي صاغته النظرية إلى واقع لم يكتمل فيه بعد مفهوم الوطن والقومية. ولم يكن هذا الانتقال سلبيا في جملته، فبقدر ما أفاد بعض المناطق التي انتقلت إليها النظرية، كأداة للتغيير عبر الدولة بإيديولوجية مغلقة وجاهزة للتحرر من سطوة الرأسمالية الاستعمارية، بقدر ما أضر بالماركسية كمنهج، تزعم لنفسها الانتماء للعالم والمنهج العلمي.

وعندما انهار المعسكر السوفياتي، أدى هذا الانهيار إلى إحياء المحاولات القديمة التي استهدفت تفنيد صلاحية الاشتراكية . الماركسية كحل لتحرر الإنسان، ومنح الشرعية للانتقادات الجديدة التي أثارها الانهيار بقوة. وقد تباين هذا النقد أو التقييم أو إعادة النظر بين المنشأ والملجأ ، وإن كانا معا يصبان في مجرى واحد : تخلف النظرية عن مجريات التطور التي يشهدها العالم. ففي الغرب كانت الماركسية تخضع باستمرار لانتقادات نظرية وعلمية وتندمج أحيانا في صلب التطور المعرفي الكاسح (البنيوية مثلا)، وهي انتقادات تمس نصاب «العلم» الماركسي في المعرفة : معرفة المجتمع والكون، وانتهت هذه الانتقادات إلى التأثير بشكل مباشر او غير مباشر على النشاط العلمي، أما في الشرق عموما فقد ظلت الماركسية تراوح مكانها كعقيدة للتطور والمواجهة لعدو خارجي، تناسب المناخ الوجداني العقدي لهذه المجتمعات.

ففي البلدان العربية مثلاً اضطرت الأحزاب الشيوعية العربية في بنية ما قبل رأسمالية وما قبل قومية، إلى مناصرة الدولة السوفياتية بشكل مطلق، دون أن يكون هذا التأييد الثابت مساعدا على الفعل الإيجابي في الخصوصية العربية (مثال الصين في الحالة المعاكسة)، فلم يبرز من نشاطها الفكري والسياسي سوى الجانب الدغمائي والعقدي. في حين حاول التيار القومي الماركسي استلهام ما هو عقلاني وواقعي والتمسك بروح المنهج (**إلياس مرقص. وياسين الحافظ**)؛ أو برجماتي ونفعي ولو في صيغة إيديولوجية مغلقة مؤولة عمليا تتضمن وتختصر مرحلة الليبرالية المفقودة في هذه المجتمعات، كأداة مرحلية للتطور (**العروي**)؛ أو محاولة تخليصها من شرنقة التفسيرات الميكانيكية الجاهزة بإدماج أدوات معرفية مكملة لفهم التاريخ والواقع الثقافي أو الاجتماعي المراد تحليله (**الجابري**).

هذه التطورات التي عرفتها الماركسية، سواء كنظرية أو كمنهج، قفزت إلى السطح بعد انهيار المعسكر السوفياتي، وطرحت سؤالا مباشرا ماذا بقي من الماركسية؟ أو بعبارة عنوان مستقل في حوار الشمال (**دوبري وزيغلر**) : «ماذا ينبغي إنقاذه من الماركسية؟».

يسعى كل من «دوبري» و«زيلغر» إلى تقييم تجربة طويلة من الانتماء إلى الماركسية سواء على الصعيد المفاهيمي أو على مستوى التجربة النضالية المباشرة، ويشددان منذ البداية (وخصوصا دوبري) على ضرورة التمييز بين ما ينبغي أن تكون عليه نظرة العالِم (بكسر اللام) ونظرة المناضل، حتى أن «دوبري» يفضل أن يكون منفصم الشخصية وبوعي كامل «شخصية الباحث الذي يسعى وراء الأسباب الموضوعية وشخصية المناضل» (ص 29). ويبدو له الخلط بين الأمرين مزعجاً، وبهذا الفصل المنهجي الصارم، الذي يذكرنا بحياة بعض العلماء في تعاملهم مع العلاقة بين قوانين المختبر والعلم وقوانين الإيمان والتدين، ينكبان على تقييم مقولات الماركسية.

فعلى الصعيد الفلسفي، لم تعد الماركسية تعني بالنسبة لدوبري الشيء الكثير، فمنذ سنة 1968 لم يعد ماركسيا بهذا المعنى، ولكنه بوصفه مناضلا، يدين لها «بخرافة رائعة، وبأصل سني حياتي وبذكريات إخاء وتضامن مذهلة وباحترام عميق للمناضلين والشيوعيين أو الثوريين. إنها عدة أخلاقية وعاطفية. أما على الصعيد المفاهيمي فقد أصبحت في مكان آخر» (ص 38).

لا يختلف زيغلر عن هذا التقييم العام، وإن كان أكثر حماسا للبحث عن مستقبل للماركسية.

1. البنية الفوقية والبنية التحتية

من المعروف أن طبيعة العلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية، قد أثارت الكثير من الجدل منذ ظهرت الماركسية في القرن التاسع عشر في سياق نشوء المفهوم المادي التطوري للتاريخ (الإنسان والمجتمع) وللطبيعة (المادة الحية والصلبة)، كمنظومة متماسكة تمتد إلى كل ميادين المعرفة.

ومنذ البداية، دفع سوء الفهم الذي اعترى طبيعة هذه العلاقة، ماركس نفسه الى إطلاق قولته المشهورة : «إنني لست ماركسيا» كما اضطر انجلز، إلى التشديد على مقولة تأثير العامل الاقتصادي في نهاية المطاف.

وفي هذا السياق، وعلى المستوى المفاهيمي، يؤكد دوبري على خلاصة مفادها : «أن ما يضعه ماركس في خانة البنية الفوقية إنما ينتمي في الواقع إلى البنية التحتية للنمو الاجتماعي» (ص 46)، ويرفض كذلك موضوعة لينين القائلة بأن السياسة هي مجرد تركيز أو تكثيف للاقتصاد، مشددا على فكرة «النصاب السياسي المستقل» أو بعبارته: «إن هناك نصابا مستقلا للسياسي». ويطور هذه الفكرة ضمن تلخيص مركز لوجهة نظره التي فصلها في كتابه **نقد العقل السياسي** معتبرا أن التطور الذي يطرأ على خط الإنتاج الاقتصادي لا يغير السلوك السياسي للجماعات البشرية، ويستدل على ذلك بما آلت إليه «الاشتراكية المحققة» التي كانت تمارس «أنواعا من الاستبداد ليست حديثة جدا».

وينتهي في هذا التلخيص إلى إبراز مفهوم «اللاوعي السياسي» الذي «يستمد من بنية خاصة بكل مجتمع بشري أيا كان هذا المجتمع».

بل إن دوبري يذهب الى أبعد من ذلك، فيرى أن «تحديث البنى الاقتصادية يحيى سلفية الذهنيات... ومثل هذا الأمر لم يكن في وارد البرنامج الذي وضعه ماركس أو **آدم سميث**» (ص 17)، وينتهي إلى إصدار حكم عام يعبر عنه بقوله : «إني أرى أن الماركسية والليبرالية هما تقريبا الشيء عينه. إنهما وجها وهم واحد لازم حقبة الثورة الصناعية الأولى. وكان من شأنه أن يتواصل خلال الحقبتين الثانية والثالثة. وهذا ما أسميه بـ «الوهم الاقتصادي». فقد ساد الاعتقاد بأن جوهر التاريخ إنما يحده الاقتصاد وإنتاج الخيرات المادية. وفي هذا المعنى، أرى أن ماركس وآدم سميث و**ريكاردو** ليسوا في الحقيقة سوى تنويعات على فرضية واحدة، وأرى أنها فرضية خاطئة» (ص 45 ـ 46).

ويلحق زيغلر بهذا الطرح العام، فيعتبر أن ماركس «وقع ضحية فرضية مغلوطة، عندما أحال «على ما أسماه البنية الفوقية الكلية القدرة، كلا من الأمة والدين والدول، أي باختصار : كل ما هو هوية جمعية»، فثمة «كيان مستقل في حد ذاته لكافة هذه الرموز والمؤسسات المقومة للهوية الجمعية، إنها حقائق مستقلة في حد ذاتها وتدوم أكثر بكثير مما تدوم علاقات الإنتاج الجائرة التي تولد البنى الفوقية في المعنى الذي أراده ماركس». و«بعبارات أخرى : لقد قصر ماركس عن الإدراك القومي أو الديني» (ص 42 ـ 41).

ويخلصان، دوبري وزيغلر، بعد أخذ ورد، إلى الاتفاق حول صحة التمييز الذي وضعه دوبري بين تاريخين : تاريخ العلاقات بين البشر والأشياء وتاريخ علاقة الإنسان بالإنسان. فالتاريخ الأول يتغير ويتطور إلى الأمام على الصعيد التقني ويرفض النكوص إلى الوراء. «فالتطور التقني تطور لا رجوع عنه» كما يؤكد

دوبري، إذ «لم يشهد مجتمع بشري واحد حالة نكوص من مرحلة الحاصدة الآلية إلى مرحلة المنجل ولا من مرحلة السيارة إلى مرحلة المحمل.. إلخ (ص 49 ـ 48). أما تاريخ علاقة الإنسان بالانسان فيختلف تماماً، فهذه العلاقة لا تتغير من حيث الجوهر وكأنها تدور في حلقة دائرية شبه ثابتة. وعلى عكس العلاقة الأولى لم «يكتشف لقاح ضد الاستبداد، وضد التشدد والعنصرية واستعباد الآخر والممارسات السلطوية ولم يكتشف لقاح ضد الأصوليات....» (ص 49).

ويستنتج دوبري من خلال هذا التمييز خلاصة تقول: «ينبغي الإقرار بأن في أعماق كافة الجماعات بنية تكرارية أشبه بكافة أشكال اللاوعي. غير أن هذه البنية ليست سيكولوجية، بل هي، ونقول ذلك تكرارا، ذات طبيعة تنظيمية، ولذلك يعتبر أن «كل شيء في مضمار السياسي هش وقابل للكسر» (ص 50).

في الحوار الثاني، بين سمير أمين وبرهان غليون، غابت قضايا الماركسية كموضوع مباشر للمناقشة، سواء كمفاهيم أو كتجربة شخصية نضالية، وحضرت كخلفية منهجية معتمدة في تحليل واقع الدولة والدين، وتفسير قوام العلاقة القائمة بينهما. ولكنهما معا ينتميان للحقل النظري الماركسي: سمير أمين بشكل صريح وكلاسيكي، وبرهان غليون بشكل «ضمني» ومفتوح على مستجدات العلم والواقع، إن صح التعبير. وهذا الفرق بين الاثنين في طبيعة «الانتماء» هو الذي دفع برهان غليون إلى اعتبار سمير أمين من الذين ينطلقون من «موقع المناضل الذي يسعى إلى تغليب رؤية إيديولوجية للواقع ضد رؤية أخرى..» (ص 71). وفي حين يقول عن نفسه بأنه «حاول أن يكتشف عوامل تبدل هذا الواقع بصرف النظر عن تقييمه لها» (ص 71).

ويعمد برهان غليون إلى عقد مقارنة، أو مقابلة، بين وعي الحركة كما هي، وبين العقيدة الجامدة. وفي هذا السياق، يلتقي في نقاط تقاطع مع رأي ريجس دوبري، ونلمس ذلك في قوله : إن «الثقافة بما تنطوي عليه من عادات وتقاليد وعقائد وأديان هي جزء من البنية التاريخية الاجتماعية وركيزة من ركائزها. لا عرضا ثانويا أو خارجيا لها. وهي تشكل لهذا السبب أحد المتحولات التي تفسر تطور وتغير النظام الاجتماعي ولا يمكن النظر إليها كانعكاس للبنية التحتية أو كظل لها» (ص 73 قارن دوبري ص 46).

وبهذا المعنى ينتقد برهان غليون نظرة سمير أمين لمفهوم الثقافة التي «تقوم على استخلاص مفهوم الثقافة من مفهوم نمط الانتاج وإلحاقها كليا به» (ص 75). وبعبارة سمير أمين نفسه التي تقول بأن الماركسية زعمت أن «القيم الثقافية والأخلاقية والفنية (الجمالية) ليست ظواهر مستقلة عن احتياجات إعادة إنتاج النظام بشموليته» (ص 86). ويعتبر برهان غليون أن عدم التمييز في الماركسية «بين المطالب الروحية والميثولوجية والاعتراف بمشروعيتها وبين المطالب العلمية وتحديد أهدافها وميدان عملها» قد أدى «إلى تحويل المقاربة العلمية والمنهجية الماركسية إلى مذهب عقائدي وإيماني منافس ومناوئ للمذهب الديني»، وهكذا تحولت الماركسية في النهاية «على يد المتأخرين على رؤية دينية معاكسة أساسها الاسترجاع: إلى أول مادي بدل الأول الروحي، وهذه هي حقيقة الماركسية المذهبية التي قال ماركس عندما سئل عنها إنه ليس ماركسيا» (ص 109).

وعبر ردوده على سمير أمين يشدد برهان غليون بقوة على تفادي الربط العام والمباشر والتعسفي بين الظواهر الدينية والتحولات الاقتصادية ونمط الإنتاج، فالتغير والطفرة كحركة

وليس كحكم قيمة «ليست ثمرة تطور في البنية الفوقية كما هو واضح من السياق، ولكنها تحول إيديولوجي سياسي ناجم عن تحولات اجتماعية وسياسية تتعلق بأسلوب الإنتاج وطرق ممارسة السلطة في المجتمع. وتكمن وراء كل ذلك، بدون تسلط، تحولات مادية متنوعة المصادر والأشكال، لا تنضوي جميعا تحت مفهوم نمط الإنتاج بالضرورة» (ص 43).

وهكذا، يواصل برهان غليون نقده لمنهجية سمير أمين، فيعتبر أن «الخطأ الرئيسي الذي وقعت فيه الماركسية التقليدية وقادها نحو الهلاك، ليس شيئا آخر سوى تخفيض الواقع ورده إلى بنية آحادية، وبالتالي حرمان نفسها من رؤية الصراع الاجتماعي في تشابك رهاناته وتعقد تركيبته؛ حتى ليبدو الكيان الاجتماعي في منظورها آلة جهنمية لا تحركها إلا «الغريزة المادية» (ص 74).

ومع تطور النقاش، ينتبه سمير أمين إلى هذه الاستقلالية في النظرية الماركسية، أي طبيعة العلاقة بين البنية الفوقية ونمط الإنتاج فيحاول نفي هذه «التهمة» التي وردت في ردود برهان غليون، والاعتراف بأن هناك هامشا من الاستقلالية للنشاط الثقافي. ولكن مع اقتناعه بأن «الخوض في هذه المشاكل النظرية المعضلة لن يساعد على إعادة تكوين اليسار طالما أن المشاكل الأخرى المشار إليها أعلاه (برنامج اليسار) لم تجد حلا لها بعد» (ص 139). ويضيف أيضا أنه ينتمي «إلى هؤلاء الذين يرون فعلا المادية التاريخية على أنها عمل غير مكتمل ينبغي تطويرها. وخاصة في الاتجاهات المشار اليها أعلاه، وبالتالي من الذين يشكون من التجمد الذي حول الماركسية الدارجة إلى دوغمائية منقوصة» (ص 139). ولكن سمير أمين رغم ذلك يظل وفيا لمنهجيته في ربط الثقافة بخط الإنتاج والسياسة والاقتصاد.

وعلى العكس من ذلك، يستمر برهان غليون في نقد هذا الربط التعسفي. فيلتقي مرة أخرى مع دوبري في نظرته لعلاقة السياسة بالاقتصاد معتبرا أن السياسة «ليست تحقيقا للاقتصاد بوسائل أخرى. ولا مسايرة لواقع التوسع الرأسمالي ومنطق الرأسمال (كما يقول سمير أمين)، ولكنها تمثل بالعكس تماما فرصة التغلب على هذا المنطق والتحكم به بقدر ما تنجم عن بناء فعل إرادة مستقل عنه» (ص 177).

ويبدو أن الماركسية وقضاياها النظرية والمنهجية، باعتبارها ارتبطت بفعل التغيير النظري والمنجز، ستظل تفرض نفسها بعناد في أي حوار أو نقاش يتناول موضوع التغيير والتطور والتحول في هذا العالم: سواء لكونها مازالت في راهنية هذا العالم المعاصر أو لكونها لم تعد قادرة على مواكبته، سواء في الغرب الشمالي حيث يسود «التفوق» والسيطرة على العالم الآن فيكون نقد الماركسية اكثر هدوءا واستهدافا للنظر العلمي، أو في الشرق الجنوبي «المتأخر» والمسيطَر عليه حيث الرغبة في التغيير واللحاق راهنة وملحاحة وتلاحق أنفاس المتحاورين، وليس هناك متنفس لا علمي ولا زمني لتناول قضايا الماركسية من الزاوية السابقة الذكر وبشكل مباشر.

ولكن السؤال الذي أصبح شائعا منذ سقوط المعسكر السوفياتي هو: ماذا بقي من الماركسية؟ أو بصيغة حوار الشمال، كما سبق الذكر، «ما الذي يمكن إنقاذه من الماركسية»؟.

الحوار الأول حاول الإجابة عن السؤال الذي طرحه بشكل مباشر. بينما الحوار الثاني قد مس الموضوع عَرَضا ويمكن استنتاج الإجابة من سياق النقاش حول الدولة والدين، على

اعتبار أن الماركسية هي النظرية الوحيدة المثارة في النقاش كخلفية منهجية تقود التحليل والمقاربة، فرضها سمير أمين كموضوع مباشر في سياق الحوار أحيانا.

2ـ «ما الذي يمكن إنقاذه من الماركسية»؟

فرغم تخليه عن الماركسية كإيديولوجية منذ عام 1968، بعد تجربة نضالية قادته إلى السجن في أمريكا اللاتينية (في حرب عصابات مع **تشي غيفارا**). مازال دوبري يحفظ من الماركسية ذلك «المشروع المادي الذي يعرفه على النحو التالي : «إن البشر ليسوا ما يعتقدون أنهم عليه، وينبغي الفصل (أو التمييز) بين الفكرة التي تكونت لديهم عن أنفسهم وبين واقعهم الفعلي، لذا ينبغي التشكيك في الإيديولوجيات العفوية. ففي هذا المبدأ زعم علمي أتبناه، وأحفظ من الماركسية نزعتها العقلانية، فأنا عقلاني حتى في مقاربتي للظاهرة الدينية» (ص 36).

وبعد توضيح الجوانب التي أغفلتها الماركسية يستعير دوبري عبارة زيغلر القائلة بأن الماركسية تبقى «أداة تقنية للتحليل»، ويعتبر أنها «ذات فائدة لبعض مراحل التاريخ المعاصر». «فإني لا أرضخ طوعا، على سبيل المثال، لشطب مفهوم الطبقة الاجتماعية بجرة قلم وكأنه لم يكن، إني أرى أن الطبقات الاجتماعية موجودة، وأن موازين القوى تكمن في صلب النصاب الاجتماعي، سوى أن موازين الهيمنة ليست فقط ذات طبيعة اقتصادية، بل أصبحت رمزية أكثر فأكثر، ومتخيلة وثقافية، لذلك مازالت أتبنى واقعية ماركس الخالية من الأوهام» (ص 38 ـ 39).

وفي نفس السياق يعتبر زيغلر أن «إنجاز ماركس يكمن في موضع آخر، وهو إنجاز هائل مازال حاسما في راهنيته»،

ويقصد بذلك دأب ماركس «التحليلي الرائع، ثمرة عمر كامل من البحث والحدوس المتوقدة»، حيث توصل إلى «بيان القيم» التي هي في أساس نمط الإنتاج الرأسمالي : التراكم المتزايد على الدوام للقيمة الزائدة الناجمة عن ذكاء الإنسان وعمله، واستخراج الحد الأقصى من الأرباح الخاصة الهائلة دون التفات إلى الأكلاف الاجتماعية الجمعية.... إلخ» (ص 42).

وينوه دوبري أيضا بالقيمة الرفيعة التي يمتاز بها عمل ماركس، فهو يرى أن «نقد ماركس للرأسمالية هو نقد عبقري»، ويرى في «الكتاب الأول من مؤلفه **رأس المال** نموذجا فعليا للتفكيك المقتضب، والخالي من أي مزاعم وحشية لقيمة رأس المال. ونزعة التشيء، فماركس من أكبر مؤرخي الرأسمالية» (ص 45).

ولا ينسى دوبري، وهو يشدد على مزايا الماركسية، أن يذكر اختلافه مع الماركسيين في نزعتهم التفاؤلية، معتبرا أن «الماركسية هي نزعة تفاؤلية مرضية، وعمياء، وبلغت من الخطورة بحيث إنها لم تر الضوابط البنيوية للكائن الجمعي، والطابع المتجدد لتولد العنف، والطابع الديني الذي لا يمكن تجاوزه» ،وينتهي إلى القول : «قد يسبب التفاؤل أحيانا من الشرور ما قد لا يتسبب به بعض من التشاؤم» (ص 52).

يطرح الحوار الثاني، بين سمير أمين وبرهان غليون، مستقبل الماركسية من زاوية مختلفة، فسمير أمين من المؤمنين بالماركسية (يلتقي إلى حد ما مع زيغلر، الفرق في التخصص، الاقتصاد أقرب الى المنهج الكلاسيكي، وعلم الاجتماع أقرب إلى اعتبار المناهج الحديثة والإنسانية) ومعروف بنظريته في نمط الإنتاج الخراجي والعلاقة الجدلية القائمة بين الأطراف والمركز، وينتقد التجربة السوفياتية منذ مدة، وهو أقرب إلى تبني نظرة «شعبية» معقلنة بالاقتصاد، وفي

نقاشه مع برهان غليون يخوض في معضلات التغيير في العالم الثالث والرابع على حد تعبيره.وقد اعتبر الماركسية والاشتراكية على الخصوص نوعا من الطوبى، مستندا في ذلك إلى تاريخ الصراع الاجتماعي، وموقع الطوباويات في شحذ هذا الصراع، منذ القرامطة مرورا بالحركة البروتستانتية وصولا إلى لاهوت التحرير، والذي يضفي على هذه الحركات أهمية خاصة كونها تعتمد بعدا مستقبليا، وليس ماضويا لتحرير الانسان.

وفي هذا السياق يقول سمير أمين بعباراته : «بالتأكيد لقد أدرك القارئ أنني أرفض المنهج التجريبي وآخذ بالمنهج الكنهي، وبالتالي لا أعطي مصطلح «الطوباوية» هذا المعنى المنجس الذي ناله في اللغة الدارجة، بل على العكس من ذلك أقومه تقويما عاليا. وهذه الملاحظة العامة تنطبق في رأيي على جميع الطوباويات، اشتراكية علمانية (ومنها الماركسية) كانت أو دينية، لا اختلاف بينهما من هذه الوجهة» (ص 89). ويرى أيضا أن «لاهوت التحرير يمثل فعلا ثورة ثقافية في الدين المسيحي تلائم احتياجات الثورة الاشتراكية المعاصرة، إذ أن كلتا الثورتين تدعوان إلى تعزيز قيمة المساواة، فاعتبرا أن تطور الظروف الموضوعية قد وضع هذه القيمة على رأس قائمة احتياجات المستقبل، هنا إذن تلتقي الطوباوية المسيحية المجددة مع طوباوية الاشتراكية» (ص 93).

إن مستقبل الماركسية في نظر برهان غليون يرتبط «بعكس مايقترحه سمير أمين تماما، بقدرة أنصارها على انتزاعها من مواقع التوظيف الطوباوي والديني وتكريسها كنظرية وفرضيات علمية قابلة للتحقق والنقد. وهذا يعني فصلها عن الصراع عن السلطة وتحريرها من حملها العقائدي، أي علمنتها بالمعنى العميق للكلمة، وإزالة القدسية عن فرضياتها والنظر إليها كفرضيات علمية قابلة للتعديل والتغيير» (ص110).

قد تلامس هذه النظرة إلى الماركسية التمييز الذي وضعه دوبري بين صرامة وضوابط العالم والباحث في تحليله للواقع كما هو، وإن تعارض ذلك مع ضميره الأخلاقي وطوباه النضالية، وبين المناضل من أجل التغيير الذي يعبئ الناس ويخاطب مشاعرهم.

ولكن الماركسية اليوم، وهي تخسر الكثير من المفاهيم النظرية والسياسية المرتبطة بالصراع وبالسلطة : صراع الطبقات بالمعنى الكلاسيكي وديكتاتورية البروليتاريا وغموض وتعقد الطريق «العلمي» إلى الاشتراكية وتخسر «التجربة» السوفياتية، تعود لترتبط بالديمقراطية وبالعدالة الاجتماعية ضمن استراتيجية التناوب عبر الانتخابات. وهنا يطرح السؤال بإلحاح : هل التطور العالمي والوطني والطبقي يرشح نظرية التسوية بمعناها التاريخي اجتماعيا وسياسيا لتغطي كل المرحلة التاريخية المقبلة ؟ حيث تبدو نظرية التسوية هي القادرة على تحقيق بعض التقدم إلى الأمام، تسوية في العلاقة بين الدول، رغم أن الواقع يعطي الهيمنة للدول الأكبر شأنا من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية، والتسوية بين القوميات، رغم أن الحروب ناشبة على أشدها في كثير من مناطق العالم، والتسوية بين الطبقات، وإن كانت تسير لصالحها في الشمال، وتتعثر نتيجة اتساع هذه الهوة بينها في الجنوب.

غير أن الرأسمالية بصيغتها الإيديولوجية المهيمنة في الوقت الحاضر لاتعمل على تسهيل عملية التسوية هذه، وتبقى الاشتراكية الديمقراطية هي الأداة السياسية والإيديولوجية (الفكرية) لتحقيق عملية التسوية التاريخية في هذه المرحلة. ففي الشمال تستكمل مهام الرأسمالية المتقدمة والقوية القادرة على المنافسة العالمية مع طبعها بطابع الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للطبقات

الدنيا، وفي الجنوب مازالت تتلمس طريقها نحو استكمال المهام الوطنية والقومية وهي مضطرة إلى الاندماج في الرأسمالية العالمية في شروط وطنية أحسن وقادرة على المنافسة بأقصى ما تتيحه الموارد المادية والبشرية، ولكنها (في الجنوب) في جميع الأحوال تعاني من صعوبة التوترات الاجتماعية والاقتصادية.

فحوار الشمال ينظر الى الواقع والمستقبل على قدر كبير من التشاؤم رغم وجوده على أرضية واقع متقدم ومتفائل، بينما حوار الجنوب يقوم على أرضية واقع «متشائم» فيتحول إلى إرادة لإحياء اليسار بالمفهوم القديم ـ الجديد في ظل غموض وارتباك يطال البرنامج والنظرية: إرادة تتحول إلى طوبى مثلها مثل آية طوبى دينية أو مهدوية أو تفاؤل إداري أيضا يؤدي إلى اقتراح تسوية قوامها القواسم المشتركة، تسوية قد تكون صغيرة ولكنها قادرة على الإمساك بالحلقة الأقوى لتحقيق التسوية التاريخية المنشودة وفتح دينامية جديدة لمواجهة قضايا العصر الراهن.

ويسارع برهان غليون إلى التقاط هذا التقدم في وجهة نظر سمير أمين كخطوة على «طريق الالتقاء» وذلك لسببين، الأول لأنه (أي سمير) قبل لأول مرة بجعل الدين جزءا من الحقيقة الاجتماعية الأصيلة، ولو أنه خفض هذا الدين إلى مستوى الطوبى، لكن هذا لا ينفي أنه اعتبر هذه الطوبى مكونا طبيعيا وضروريا في حياة المجتمعات. والسبب الثاني أنه قبل أيضا أن يعتبر الماركسية نفسها نوعا من الطوبى الحديثة، طوبى عصر الرأسمالية والنزوع الإنساني نحو الاشتراكية، بالرغم مما يعنيه ذلك من انتقاص من حق المادية التاريخية كمنهج في البحث التاريخي والعلمي (ص109).

ويعتقد برهان غليون، على العكس من سمير أمين، أنه «من المستحيل أن تتحول الماركسية إلى طوبى كما هو الحال بالنسبة للأديان، أو تكون مصدر طوبى معبئة محركة على مدى طويل، ذلك أن النظام الذي تشكل مظهرا من مظاهره، أعني نظام المجتمع الرأسمالي، له طوباه الرئيسية الكبرى التي هي الحرية بكل ما ينطوي عليه مفهومها من أبعاد وغموض أيضا، ولا تستطيع أن تنافسه إلا اذا أصبحت نسخة ثانوية منه، ثم إن البنية الفعلية والأساسية للماركسية ليست بنية أخلاقية بسيطة صالحة لأن تكون عقيدة شعبية، ولكنها بنية نظرية علمية. وهذا هو الذي يفسر لماذا تحولت الطوبى الشيوعية إلى طوبى سلبية قائمة على الإيمان بحتميات تاريخية ومادية مدمرة للإرادة والحرية والأمل معا».

الفصل الثاني

سمات الواقع الراهن وآفاق تطوره

اختلاف الواقع الوطني وعلاقته بالامتداد العالمي: الواقع الأوروبي الأقرب إلى سمات الهيمنة العالمية؛ والواقع العربي والإسلامي الموجود ضمن دائرة التخلف، انعكس بشكل واضح في مقاربات المتحاورين جميعا ولكن بشكل مختلف، وإن كان ينتظمها هم واحد: البحث عن أفضل السبل لتحقيق تقدم ما وتفادي أي تقهقر إلى الوراء.

ففي الشمال حيث الدولة والأمة قد أصبحتا واقعة اقتصادية واجتماعية وثقافية محققة، وتنزع نحو «نفي» نفسها والاندماج في مجال أوسع. يتباين رأي المتحاورين حول تقييم ومصير هذه الواقعة، وإن كانا يتفقان حول طبيعة التطور العالمي التي تسير نحو الأسوأ، فدوبري يتشبث بالحفاظ على بقاء الدولة والأمة كحاميتين للتقدم التاريخي الذي تحقق وكضمانة لاستمرار هذا التقدم، في حين يتمنى زيغلر تجاوز هذين الأقنومين.

أما الحوار الثاني فيواجه واقعا مختلفا تماما، لم تكتمل فيه بعد لا وحدة الأمة ولا استقرار الدولة، بل يجد ماهو محقق، رغم هشاشته، يتعرض لعملية تفكك وتفسخ موضوعي (العولمة الرأسمالية الجائرة) وذاتي (الاحتراب الداخلي) فيتمسك سمير أمين بأهداب طوبي اشتراكية ودينية علها تشد الشعب إلى هدف مستقبلي، في حين يبحث برهان غليون عن قواسم مشتركة لإجراء مصالحة واعية بين أطراف الصراع للشروع في بناء الدولة والأمة من خلال التنمية والديمقراطية.

1. واقع العصر

في حوار الشمال يخاطب زيغلر محاوره، مشيرا إلى ظاهرة يحياها الجميع الآن مهما اختلفت الانتماءات «الطبقية أو الوطنية أو الجغرافية»، وهي ظاهرة التوحيد المصطنع للعالم عبر الصورة والأقمار الصناعية والتقدم التقني الهائل والذي كان من شأنه، حسب رأي زيغلر أن « يحفز ولادة وعي كوني شامل»، وقيام «نوع من التضامن مع الآخر الذي ننظر إلى شقائه المقيم ونبصره ونعرفه»، ولكن «ما يحصل هو نقيض ذلك (ص 13) ..بل إن هذا التوحيد للعالم يؤدي إلى نوع من التفكك والتذرر».

ويطور دوبري هذا التقييم لواقع العالم المعاصر مستخدما مصطلح «الارتباط المتبادل» ومتسائلا في نفس الوقت: «فماذا لو قلنا: "إن العالم يزداد تشرذما بازدياد وتائر توحيده؟". فكلما تفاقمت عولمة الاقتصاد، تفاقم تشرذم السياسي. كما لو أن حيز المتخيل يعاد تركيبه على نحو أفضل كلما ازداد تفككه في المجال التقني» (ص 14ـ 15).

إن اقتلاع الجذور بفعل التقدم التقني والعولمة يدفع الناس إلى التماس الانتماء من «خلال أشكال بائدة من العودة الى الجذور والهويات العصبية ذات اللحمة»، وهذه العودة تصدق على دول العالم الثالث أكثر وعلى كثير من الدول في المنطقة العربية.ويخلص دوبري إلى القول بأن العالم كلما ازداد اتساقه وتفاقمت بلقنته.

غير أن هذا التحول الموحد للعالم، من وجهة نظر دوبري، هو في الجوهر«نمط الحياة الأمريكي الشمالي ، فهو إذن عولمة زائفة لا تبادل فيها ولاتعامل بالمثل، فالأمر أشبه بتمويه الطابع المحلي بطابع شمولي جامع، وتغليب ثقافة معينة، هي ثقافة

الأشد يسرا والأكثر بصرية: ثقافة غرب الشمال، بطابع الحضارة الكونية. إنها مزحة خشنة» (ص 15).

وهذه العولمة واصلت "تبلتر" الجنوب و"تبرجز" الشمال. فقد كادت أن تختفي الطبقة العاملة الفرنسية، فرنسا القرن التاسع عشر وبداية العشرين : «أين هم عمال مناجم بادو كالي ، وأين هم عمال مصانع النسيج في ليل: وأين هم عمال مصانع الصلب في اللورين؟ ماعادوا موجودين، وغدا سوف يقال لك أين هم عمال مصانع رينو؟ ذلك أن عملية الإنتاج أوشكت أن تصبح آلية بالكلية. فللأسف الشديد، ماعادت مفاهيم الماركسية صالحة لوصف مجتمعنا الغربي »(ص 22).

ورغم هذا التطور الهائل الذي عرفته الثورات التقنية والعلمية والإلتكرونية، والتي أدت إلى تجاوز معضلة الندرة الموضوعية، فإن ذلك قد أدى، حسب زيغلر، إلى تفشي الجوع والمرض في مناطق متعددة من العالم الثالث، بدل أن يؤدي ذلك إلى التضامن. وهذه الوضعية، في رأي دوبري، نتيجة طبيعية لمنطق الرأسمالية العالمية الداخلي، فمن العبث أن نطالب الرأسمالية بأن تكون أخلاقية.

ويذهب دوبري أبعد من ذلك في وصف الواقع الراهن في أوروبا، وهو المؤمن بالدور التاريخي الذي لعبته الدولة والأمة ومازالت، فيرى أننا على عتبة «تجاوز الدولة، بل نقف على عتبة انحلال الدولة، وهذا يعني على عتبة انبعاث الإقطاعيات». ومنذ عشر سنوات وهو يردد هذا القول قبل أن يصبح رائجا، فهو يعتبر أن أوروبا تقترب من حقبة ثانية لسيادة الإقطاع في الغرب: «لقد سادت الحقبة الأولى إثر سقوط الأمبراطورية الرومانية وستسود الثانية مع انحلال

الدولة القومية في أوروبا، فعندما تزول الدولة، تسود ظاهرتان : الإكليروس والمافيات» (ص62).

والطريف أن هذا التصور لتطور الدولة في الغرب يذكرنا برأي سمير أمين المعروف حول علاقة المركز بالأطراف ضمن نمط الإنتاج الخراجي، حيث تتحول الأطراف إلى مركز والمركز إلى أطراف. ولكن هذا التصور يمكن فهمه في الشروط التقنية والحضارية ما قبل الرأسمالية. ولكنه يبدو الآن، في ظل العولمة الرأسمالية والتحكم التكنولوجي، تنقصه المبررات الكافية، أو هكذا يظهر لنا كقراء متوسطي الفهم. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن العلاقة العكسية بين التوحيد والتشرذم السياسي في ارتباطها بأوروبا، فهي تصدق فقط على بقايا التركة السوفياتية.

ختم حوار الجنوب، بين سمير أمين وبرهان غليون مناظرته حول الدين والدولة بمناقشة حول «سمة العصر» وما تفرضه من مواقف ومهام: لا كاختيار اعتباطي أو إيديولوجي تبشيري ولكن كعناصر واقعية تضمن إمكانية التقدم إلى الامام من خلال الاستعدادات الفعلية والمحلية لكل الفاعلين. وفي هذا السياق يعتبر برهان غليون أن أي استراتيجية للتغيير لا تأخذ بعين الاعتبار السمات الواقعية للتطور الرأسمالي الدولي مآلها الفشل، واقع هذا التطور كما هو لا كما نريده، وفي هذا السياق لا يرفض برهان غليون مقولة «أزمة» الرأسمالية في حد ذاتها كوصف لما يجري في العالم اليوم، ولكنه يرفض المعنى الكلاسيكي الذي مازال سمير أمين يضفيه على واقع الرأسمالية الراهن، حيث انتقلت الأزمة إلى أطراف النظام أساسا نتيجة التحولات التكنولوجية والتقنية الهائلة من جهة أخرى؛ وتعاظم التناقضات على صعيد مصالح الدول الوطنية في جانبها

السياسي والثقافي: أي أن هذه الأزمة هي أزمة الدول التي لم تندمج بعد في لولب الحداثة، وليست أزمة الرأسمالية العالمية والمتقدمة بالذات التي يستند إليها سمير أمين في تحليله للواقع الراهن. ويتأسف لكون هذه الأزمة لم تؤد إلى انتعاش ونمو اليسار، بل بالعكس من ذلك إلى تقهقره و«انهياره» بعبارة لسمير أمين نفسه.

فالأزمة في نظر برهان غليون لا يمكن فهمها بواسطة القوانين الاقتصادية وحدها، بل هناك أسباب أخرى ترتبط بما أطلقته عملية الحداثة على الصعيد العالمي، والتي تتأثر فضلا عن الاقتصاد بالفكر والثقافة والقرارات السياسية، وهكذا فإن الذي يقف خلف مظاهر المرحلة الجديدة للرأسمالية ليس مفهوم الأزمة بل الثورة العلمية والتقنية الهائلة، وهي التي تفسر حمى «اللحاق في الدول الرأسمالية المتقدمة، والارتباط المتأخر في الدول المتخلفة، وانهيار الدولة السوفياتية». وإذا كانت الأزمة الرأسمالية، كما يعتقد سمير أمين، تمر دون أن يستفيد منها اليسار العالمي والعربي لتشبثه بأوهام الرفاهية في الغرب والتنمية السريعة في الجنوب، فإن الأمر يختلف بالنسبة لبرهان غليون. حيث إن الثورة التقنية والعلمية قد ولدت «تحديات جديدة وغريبة على الرأسمالية ذاتها، أي على الرأسماليات القومية وعلى السوق الدولية التي تجمع فيما بينها» (ص 161)، الأمر الذي دفعها إلى خلق «تكتلات هائلة وإلى الاستحواذ على التجارة العالمية (الغات). وليس في هذه العملية أي توسيع حقيقي للرأسمالية أو أي تعميق للعلاقات الرأسمالية، كما يقول سمير أمين بل إنها، والكلام دائما لبرهان غليون، «اجتياح كامل لهذه البلدان يفقدها كل مكوناتها الاقتصادية والسياسية، ويتخذ هذا الهجوم صورة

الاستراتيجية الشاملة التي تجمع بين السطو الاقتصادي بالمعنى الحرفي للكلمة، وتفكيك الدولة الوطنية وتفريغها من سيادتها ومحتواها، والتصفية المنظمة والمنهجية للثقافات المحلية وتدمير الهوية الثقافية حتى يصبح من الممكن اختراق الجماعات...» (ص 161).

حوار الجنوب، إذن، تركز في مقاربته لواقع العصر على طبيعة التطور الذي طرأ على الرأسمالية المهيمنة على الصعيد العالمي والتي لا تدمج بعض المناطق في الجنوب إلا بقدر ما يسمح به هذا التطور من جهة، ومن جهة ثانية حاول التقاط العناصر والمواقف الإيجابية القادرة على الفعل في هذا الوضع.

2- خاتمة: ما العمل؟

ينبني الحوار السابق كله على قواعد الخضوع لمنطق الواقع أو لواقع المنطق، ساعيا إلى بناء تصورات وأفكار مطابقة لواقع الحال كما يجري في الواقع، أي إن هذا الحوار يدور بين مفكرين يشتغلون بالبحث عن الافكار الصحيحة، عن الحقيقة، المرتبطة بالشأن العام المستقل عن اللحظة، ولذلك فهم ليسوا معنيين بالممارسة السياسية المباشرة. ولكنهم معنيون بمصير هذه الممارسة، إن صح التعبير، كجزء من عناصر التفكير العلمي المستقل عن المصلحة المباشرة وفي هذا السياق تحاوروا في مصير أوروبا (حوار الشمال) وفي مصير العالم العربي والإسلامي (حوار الجنوب)، وقدموا تصوراتهم لتحقيق التقدم المطلوب من أجل تحرير الإنسان والمجتمع وتحقيق المساواة.

فدوبري وزيغلر يعترفان، وبشكل مباشر، بدورهما المحدود في عملية التغيير كمثقفين، وخصوصا في ظل التقدم

الإعلامي الحاصل، فلم تعد «الأفكار» تقتصر، في رواجها، على الحروف المطبوعة كما كان الشأن في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ويكفي دوبري الآن، كما يقول إنه يولد أفكاراً تتلاءم والواقع أحيانا، وبهذا المعنى يخوض في كل هذه القضايا من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وبهذا المعنى أيضا يدافع عن بقاء الدولة والأمة باعتبارهما قوام أي تقدم ممكن في الوضع الراهن وفي المستقبل، ولا سيما في ظل الإفراط في تجاوز الدولة والامة في اوروبا على الخصوص. ولكنه يدافع عن الدولة الجمهورية والأمة الجمهورية، وهما معا محققان في أوروبا منذ زمان: «الدولة ليست غاية في حد ذاتها، إنها وسيلة.. لخدمة الأمة والشعب» والمصلحة الجمعية، ولكنها رغم ذلك تبقى ضرورة لاغنى عنها وإلا ساد الإكليروس والمافيا، أي الرجوع إلى نقطة البداية (ص 67). والأمة الجمهورية هي الأمة الانتخابية، أمة المواطنين وليست الأمة الإثنية أو ذات الطابع الجرماني، أمة العرق والغابة، مثل هذه الأمة هي القبيلة، وعلاج القبيلة هو الأمة المساواتية.

في حين يذهب زيغلر مذهبا آخر، يصفه دوبري بأنه مثالي، في مناقشته لطبيعة الدولة والأمة ومستقبلها، فالأمة في رأيه تباعد بين البشر. ومفهوم الأمة هو الذي نجده وراء مايحدث في البلقان، أما الدولة فهي مجرد غول أصم: آلة جهنمية للاستبداد، ويتمنى في الأخير أن يشهد زوال الأمم في حياته. فقد كانت أممية عام 1864 الأولى تحلم بعالم متصالح فيما بينه، بعالم يشيد على أسس علاقات المساواة في التعامل والتكامل حيث يحيا كل فرد بحسب هويته.. ولكن ضمن شروط احترام الآخر، ولا يبدو

لي أنه ضرب من الجنون أن يأمل المرء بتحقيق مثل هذه الأمور في أوروبا بداية الألفية الثالثة.

أما في حوار الجنوب فقد انصب السجال بين برهان غليون وسمير أمين حول الموقف من الحركة الأصولية أساسا، والتي خرجت من قمقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحاول كل من وجهة نظره، التفكير في كيفية تجاوز هذه الأزمة، وتجميع عوامل المناعة والمواجهة للتصدي بفعالية للتحديات الجديدة.

فقد رأى سمير أمين أن الحل يكمن في ضرورة إعادة بناء اليسار ضمن إطار اليسار المستقبلي بمكوناته الاشتراكية والدينية المستقبلية، وحاول أن يضع عناصر تفكير لبناء برنامج جديد لليسار الاشتراكي يمكنه من معاودة النهوض. في حين خلص برهان غليون إلى ضرورة التقاء كل أطراف الصراع في المجتمع، وإيقاف عملية الاحتراب والفتنة الداخلية لفتح ديناميكية جديدة تسمح بتأمين شروط البناء الاقتصادي والديمقراطي للدولة والأمة.

الفهـرس

صدر عن منشورات الزمن

I ـ كتاب الجيب

- الكتاب 1 / أبريل 1999

عبد الله ابراهيم : ثورة العقل

- الكتاب 2 / مايو 1999

عبد الإله بلقزيز : العنف والديمقراطية

- الكتاب 3 / يونيو 1999

محمد ضريف : الحركة الإسلامية : النشأة والتطور

- الكتاب 4 / يوليوز 1999

محمد سبيلا : المغرب في مواجهة الحداثة

- الكتاب 5 / غشت 1999

عبد الكريم برشيد : المؤذنون في مالطة

- الكتاب 6 / سبتمبر 1999

حسن أوريد : الإسلام والغرب والعولمة

- الكتاب 7 / أكتوبر 1999

عبد الواحد الناصر : حرب كوسوفو : الوجه الآخر للعولمة

- الكتاب 8 / نوفمبر 1999

عبد السلام حيمر : مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب

- الكتاب 9 / دسمبر 1999

أحمد الريسوني : الفكر المقاصدي : قواعده وفوائده

- الكتاب 10 / يناير 2000

ادريس كثير ـ عز الدين الخطابي : أسئلة الفلسفة المغربية

- الكتاب 11 / فبراير 2000

ادريس الخرشاف ـ المعرفة الإسلامية والعولمة، أي آفاق ؟

- الكتاب 12 / مارس 2000

سعيد يقطين : الأدب والمؤسسة

- الكتاب 13 / أبريل 2000

طه عبد الرحمن : حورات من أجل المستقبل

- الكتاب 14/ مايو 2000

محمد شقرون : الكتابة والسلطة والحداثة

- الكتاب 15 / يونيو 2000

نور الدين أفاية : أسئلة النهضة في المغرب

- الكتاب 16 / يوليوز 2000

محمد أسليم : الإسلام والسحر

- الكتاب 17/ غشت 2000

عبد الإله بلقزيز : "حزب الله" اللبناني

- الكتاب 18 / سبتمبر 2000

المهدي المنجرة : عولمة العولمة

- الكتاب 19 / أكتوبر 2000

أحمد هوزلي : المغرب : البترول والتنمية

- الكتاب 20 / نوفمبر 2000

الميلودي شغموم : المعاصرة والمواطنة

- الكتاب 21 / دسمبر 2000

محمد يتيم : الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي

- الكتاب 22 / يناير 2001

سعيد بنسعيد العلوي : الإسلام وأسئلة الحاضر

- الكتاب 23 / فبراير 2001

يحيى اليحياوي : العولمة ومجتمع الإعلام

- الكتاب 24 / مارس 2001

زهور كرام : في ضيافة الرقابة

- الكتاب 25 / أبريل 2001

مالكة العاصمي : نحن وأسئلة المستقبل

- الكتاب 26 / 2001

عبد الهادي بوطالب : العالم ليس سلعة

- **الكتاب** 27/ 2001

مصطفى المسناوي : أبحاث في السينما المغربية

- **الكتاب** 28/ 2001

عبد الواحد أگـمير: الهجرة إلى المـوت

- **الكتاب** 29/ 2001

سعيد بنگراد : السميائيات السردية

- **الكتاب** 30/ 2001

بنسالم حيميش : في معرفة الآخر

- **الكتاب** 31/ 2001

عبد النبي ذاكر : صورة أمريكا في متخيل الرحالين العرب

- **الكتاب** 32/ 2002

مجموعة من الكتاب : الديانات السماوية وموقفها من العنف

II - روايـــــات الزمن

- **الرواية 1**

الولي الطاهر يعود إلى مقامه الزكي

الطاهر وطار

- **الرواية 2**

ضحكة زرقاء

محمد عز الدين التازي

- **الرواية 3**

قطار الصعيد

يوسف القعيد

- **الرواية 4**

ديك الشمال

محمد الهرادي

- **الرواية 5**

الوليمة المتنقلة

إرنست همنغواي

ترجمة: د. علي القاسمي

- **الرواية 6**

الوشم

عبد الرحمن مجيد الربيعي

III- سلسلة ضفاف

❖ العدد الأول / التحليل النفسي
كاترين كليمان
ترجمة : محمد سبيلا وحسن أحجيج
❖ العدد الثاني / التحليل النصي
رولان بارت
ترجمة : عبد الكبير الشرقاوي
❖ العدد الثالث / سقوط الأمبراطورية الحمراء
تأليف :د.ميخائيل فوسلينسكي
ترجمة : د.سناء المصطفى الموصلي
تقديم: د. اسماعيل العلوي
❖ العدد الرابع / أسرار مهمتي بالمغرب
تأليف : جيلبير كرانفال
ترجمة : محمد بن الشيخ
تقديم: د. عبد الهادي بوطالب
❖ العدد الخامس / رسائل إلى شاعر ناشئ
إلى روائي ناشئ
تأليف: ماريا ريلكه/فارغاس يوصا
ترجمة وتقديم : أحمد المديني

❖❖❖

صدر عن الزمن أيضا :
الترجمة المغربية لكتاب روجي جارودي :
الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية
الطبعة 1 و2 و 3
Les Mythes fondateurs de la politique israélienne
par Roger Garaudy

❖❖❖

صدر عن **الزمن** أيضا :
الترجمة الفرنسية لكتاب عبد الهادي بوطالب :
نصف قرن في السياسة
UN DEMI SIECLE
DANS LES ARCANES DE LA POLITIQUE
PREFACE : Dr. MOHAMED SABILA

***

IV- سلسلة شرفات

- **أبحاث في المسرح المغربي**
حسن المنيعي
- **زمن الانتفاضة**
عبد الإله بلقزيز
- **السلطة والفكر**
نور الدين أفاية
- **التجريب في النقد والدراما**
عبد الرحمن بن زيدان
- **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق**
ابراهيم إبراش
- **نصف قرن في السياسة**
عبد الهادي بوطالب
- **من روائع الأدب المغربي... قراءات**
علي القاسمي

V- سلسلة قضايا تاريخية

- **الفكر التاريخي في الغرب الإسلامي**
محمود اسماعيل
- **مستقبل الكتابة التاريخية**
إبراهيم القادري بوتشيش
- **ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي**
عبد الإله بنمليح



الكتاب الثامن

طبع هذا الكتاب في 2002

مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء

الإيداع القانوني :

2002/1093

الترقيم الدولي . ردمك . :

9954 - 408 - 11 - 8



المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

التحرير : محمد التهامي الحراق

الإخراج التقني : طاقم الزمن

العنوان : 153، شارع سيدي محمد بن عبد الله رقم 7 -العكاري- الرباط

الهاتف + الفاكس : 00 212 37 29.98.44 – الهاتف : 00 212 37 64.34.96



علال الأزهر

الماركسيون في المغرب

حوارات وأسئلة

أي مستقبل للماركسية؟ ماهو أفقها في ظل خطاب نهاية الإيديولوجيات؟ كيف ينظر الماركسيون إلى تجربتهم في نسختها المغربية؟ ماهي ملابسات الصراع الذي خاضه هذا الفكر في مناخ ثقافي وسياسي مغربي له تاريخه الخاص وملامحه المتميزة؟ وماهي مجمل المواقف والتناقضات والمفارقات والخيبات التي تمخض عنها هذا الصراع؟ كيف يظهر ذلك مثلا في مواقف "إلى الأمام" و"23 مارس "... من النظام وقضية الصحراء، والقضايا القومية، وبعض القضايا الدولية على عهد الحرب الباردة؟وماهي الإحراجات الفكرية التي تثيرها اليوم هذه المرحلة، لدى الماركسيين بالمغرب في ظل ما يعتمل في الساحة المغربية؟

تلك بعض الأسئلة التي يناقشها الكتاب عبر حوارات وجدالات عميقة وجريئة، تقرأ الماضي وتغامر بالتأمل في احتمالات صيرورة التجربة الماركسية بالمغرب. كل ذلك يصدر عن وعي تاريخي ونقدي حاد لرجل عاش التجربة بتوقيع شخصي، ومازال يحمل فكره، كما جسده، آمالها وآلامها؛ تجربة جعلت الأستاذ علال الأزهر، علامة من علامات فترة تاريخية مغربية حرجة؛ مازالت في خصاص كبير للتأريخ، ثم للفحص والتأمل.

الزمن

منشورات الزمن

لوحة الغلاف: من تركيب الزمن